التقرير المعقول في بيان الحاصل والمحصول

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن هو اول قديم بلا ابتداء وآخر كريم بلا انتهاء والصلوة على من هو محصول خلق المخلوقات وحاصل الرسل والانبياء وعلى آله واصحابه الذين اجروا احكام الدين بلا امتراء **اما بعد** فيقول المعتصم بحبل الله الواحد الاحد العبد المدعو **بسجاد احمد** غفر له الله الصمد لما التمس مني اخلص الاحباب عمدة الاصحاب لا سيما عزيزي واخي الارشد المولوي علي محمد سلمه الله الاحد بدي (?) الابد ان ابين مجمل اجمال الحاصل والمحصول الواقع في الفوائد الضيائية فشرعت في شرحه مستعينا باسمه سبحانه لكني لقصور باعي في صناعة التصنيف وعجز فكري عن اتيان ما تقتضيه التأليف لا آمن الزلات في هذه الوريقات فارجو من الناظرين ان يجروا قلم الاصلاح على خطيئاتي ويسدلوا ستر العفو على زلاتي وسميته **بالتقرير المعقول في بيان الحاصل والمحصول** اللهم اجعله مقبول الخواص والعوام ومتداولا بايادي العلماء الكرام بحرمة النبي عليه وعلى آله واصحابه الصلوة والسلام فها انا اشرع في المقصود **قال الشارح رحمه الله بمحصوله**

لما كان كلام المص اي الشيخ ابن الحاجب في الايضاح مجملا فصله بقوله ومحصوله اي محصول قول المصنف في الايضاح والمحصول مصدر من حصل بمعنى الحاصل في القاموس الحاصل من كل شيء ما بقي وثبت وذهب ما سواه حصل حصولا ومحصولا والتحصيل تمييز ما يحصل والاسم الحصيلة وتحصل تجمع وثبت والمحصول الحاصل انتهى وفي الصحاح حاصل الشيء ومحصوله بقيته وفي بعض النسخ حاصل الشيء ومحصوله اي بقيته ونقده ما ذكره الضمير يرجع الى ما الموصول ذكر ماض معلوم من الذكر في القاموس الذكر بالكسر الحفظ للشيء كالتذكار وفي الصراح ذكر ذكرى تذكرة ياد كردن من نصر ينصر بعض المحققين اي السيد السند في حاشيته الرضي (?) قيل كانه اراد الشارح التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد قدس سره كما هو المشهور بل اخذه من كلام المص وليس كما ظنه لان الناظر في كلام الايضاح يعرف ان المص بعيد عن هذا التحقيق وان كان عبارته المجملة المنقولة وقعت اتفاقا بحيث تحتمل التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة والحروف ان الواضع شرط في دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة الاضافة انما التزم الاضافة لغرض آخر غير كون دلالتها مشروطة بذكر المضاف اليه انه بعد الوضع لا دخل للواضع في الدلالة حتى تكون الدلالة بشرطه متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق مطمح (?) نظر [illegible] المص لا يستحق ان يقال في حقه ما قاله السيد المحقق في حق نجم الائمة حيث قال في حواشي [illegible]

٥ القائل مولانا عصام الدين عليه الرحمة

على الكافية في هذا المقام تقريب من تحقيق معنى الحرف تارة وتبعيد عنه بمراحل تارة اخرى انتهى ورد بانه قال السيد السند قدس سره

بعد ذكر التحقيق الذي ذكره الشارح قدس سره وهو ايضا محصول ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في ايضاح المفصل حيث

قال الضمير فيما دل على معنى الى آخر ما ذكره الشارح قدس سره يعني عبارته على وجه يستفاد منه هذا التحقيق سواء قصده او لا وقيل

في بعض الحواشي ظاهر كلام الشارح ونصه ان حاصل ما نقله من الايضاح موافق لهذا التحقيق ومتحد معه واما ان السيد اخذه من

كلام المصنف فلا فهم نعم في قوله ذكره ودون حققه ايماء الى ان ذلك ليس من تحقيقاته بل اخذه من الغير انتهى اقول وبالله التوفيق

ان عبارة السيد السند في حاشية الرضي يابى من انه ليس المحصول منه بل اخذه من غيره اورده على سبيل النقل لانه قال فيها

قد طول في تحقيق معنى الحرف بلا طائل اذ تقرب من المقصود تارة ويبعد عنه مرة اخرى بمراحل ونحن نشير اليه اشارة خفية لتكون

على بصيرة فنقول كما ان في الخارج الى آخر ما ذكره الشارح رح على ان لفظ ذكره لا يستلزم الذكر على سبيل النقل بل اعم منه

ومن الذكر على سبيل التحقيق كما يشهد عليه اللغة نعم قوله ومحصوله يدل على ان هذا تفصيل الاجمال الذي كان في الايضاح لانه

قد علمت من كلام المصنف فيه وجود معنى مستقل ووجود معنى غير مستقل فافهم ولا تكن من الغافلين حيث قال السيد السند في حاشية الرضي

شرح الكافية كما ان في الخارج هذا من قبيل تشبيه المعقول بالمحسوس لان الموجودات الخارجية محسوسة بخلاف المعقول في

الذهن يعني ان الموجود الخارجي قد يكون وصفا لامر تابعا له وقد لا يكون كذلك الموجود الذهني قد يكون تابعا لامر في الملاحظة وقد

لا يكون موجودا قائما بذاته كالاجسام ومعنى القيام بالذات هو عدم كون القيام بالغير والتبعية اذ لا تغاير بين الشيء وذاته حتى

يتصور قيامه به وقدمه في الذكر لشرافته واصالته في الوجود وموجودا قائما بغيره كالالوان ومعنى القيام بالغير هو كونه وصفا

لامر تابعا له في التحقق فالمشبه به شيئين كالمشبه على ترتيب اللف والنشر قيل انه لو قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته

هو موجود في ذاته وموجودا قائما بغيره هو موجود في غيره لكان غاية في ايضاح معنى الحرف وما يقابله وتنويرا تاما لاستعمال في في

الحدود والثلثة ورد بانه لو كان المتعارف في الموجود بذاته ان يقال هو موجود في ذاته لكان افيد في التنوير لكنه غير ظاهر اذ البعض

كون الموجود القائم بغيره قائما في غيره بمعنى الظرفية المتحققة بين الحال والمحل صحيح وفي المنور ليست ظرفية مقصودة اصلا كما عرفت

فكونه منورا لا يخلو عن شيء وقيل في بعض الحواشي وتظهر منه وجه آخر لاستعمال لفظة في ههنا وهو انه لما شابه المعنى الحرفي التابع

لامر بالعرض القائم بالجوهر التابع له صح ان ينسب الى ذلك الامر بلفظة في كما ينسب العرض الى محله بلفظة في والمعنى المستقل

لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم لغيره انتهى واعترض

عليه بان في في قولهم السواد في زيد ليس كما في قولهم الماء في الكوز بل بمعنى الاعتبار والدلالة على ان وجود السواد ليس الا في

المحل كما ان معنى الموجود في نفسه انه موجود من غير اعتبار غيره بما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد في زيد وقولنا الدار في

من وراء واحد وأجيب بان المراد بوجه آخر سوى ما اشار اليه الشارح بقوله وهذا هو المراد لتعويهم ان للاسم معنى الخ لاما توهم بعض
الناظرين ان مراده بوجه آخر سوى ما مر في قوله الدار في نفسها والعجب ان ما مر بيان صحة استعمال كلمة في على ان قولنا السواد في
زيد انه حاصل في زيد كما ان الماء حاصل في الكوز الا ان الاول بطريق الوصفية والثاني بطريق الظرفية كك في الذهن معقول هو
مدرك قصدا ملحوظا في ذاته توضيحه ان الوجود على نوعين خارجي وذهني والوجود الخارجي قد لا يحتاج في وجوده الى محل يقيده وقد يحتاج
فالاول هو الجوهر والثاني هو العرض والموجود الذهني ايض قد يكون بحيث لا يحتاج في ذلك الوجود الى تعقل امر آخر كمفهوم الذوات
المستقلة وقد يحتاج كمفهوم النسب الاسماء تدل على الصور الذهنية الموصوفة بالوصف الاول والحروف تدل على الصور الذهنية
الموصوفة بالوصف الثاني والمعقول الاول شبيه بالموجود الاول اي الجوهر والمعقول الثاني شبيه بالموجود الثاني اي العرض ووجه
الشبه ظاهر ولا يذهب عليك ان التفاوت بين المشبه والمشبه به بان القائم بذاته لا يصير قائما بغيره والقائم بغيره لا يصير
قائما بذاته بخلاف المدرك قصدا والمدرك تبعا فربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس كذا في بعض الحواشي
ثم ان الامر الموجود في الذهن قد يطابقه امر في الخارج بان يكون تلك الماهية التي اتصفت بالوجود الذهني متصفة بالوجود
الخارجي ايض وقد لا يطابقه بان لا يكون تلك الماهية موجودة في الخارج وبهذا الاعتبار اي اعتبار المطابقة يلحق اي لك
الموجود الذهني الاحكام الخارجية من السواد والبياض والحركة والسكون ونظائرها فان الماهية اذا وجدت في الخارج لم تخل من
امور تعرض لها بحسب الوجود وتختص به فلا يكون عارضة لها حال كونها موجودة في الذهن ويحتمل ان يراد بهذا الاعتبار
اعتبار المطابقة واللامطابقة على معنى ان الموجود الذهني بمجرد حصوله فيه ملحوظة من حيث هو هو ومن هذه الحيثية يجوز ان يكون له امر
مطابق في الخارج وان لا يكون ويمكن ان تجري عليه احكاما خارجية صادقة او كاذبة وهذا الاحتمال انسب بقولهم واما من حيث
هو موجود في الذهن فلا حكم له اذ لا يمكن للعقل ان يحكم عليه من هذه الحيثية الا بان يتصور مرة ثانية من حيث انه في الذهن فيحكم
عليه باحكام اخرى مخالفة للاحكام الخارجية كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية والجنسية والفصلية الى غير ذلك من اشباهها
ويسمى مثل ذلك معقولات ثانية ومحصول الكلام ان الماهية اذا وجدت في الذهن كانت ملحوظة في نفسها وصالحة لان يحكم
عليها بامور لا يعرض لها في الخارج وهي المسماة بالعوارض الخارجية وغير صالحة لان يحكم عليها بامور لا يعرض لها الا في الذهن
بل لا بد لهذا الحكم من تصورها مرة ثانية ليلاحظ عروض هذه العوارض لها فيحكم بها عليها واما لوازم الماهية من حيث هي فهي
عارضة لها في الوجودين فصح ان يحكم بها عليها في كل واحد من الملاحظتين وانما سميت العوارض الذهنية معقولات
ثانية لانها في الدرجة الثانية من التعقل واعلم ان الماهية الموجودة في الذهن اذا اخذت من حيث هي ذهنية كانت ممتنعة
الحصول في الخارج سواء كانت تلك الصورة الذهنية [illegible] من الممتنع او الممكن واما اذا نظر اليها من حيث هي مع قطع النظر

من اعتبار كونها وهمية فقد يكون ممتنعة وقد لا يكون الا ان الحكم بامتناعها او امكانها لا يمكن الا حال وجودها في الذهن فتأمل
يصلح ان يحكم بصيغة المجهول عليه اي على المعقول وبه اي بالمعقول كما اذا تعقلنا القائم فانه يصلح ان يحكم عليه بان يقال
القائم زيد ويصلح ان يحكم به بان يقال زيد القائم قيل الاولى ان يقول يصلح لان يكون مسندا اليه ومسندا ليكون وجها لتخصيص
الاسناد بالاسم والفعل ولا يخفى انه كما لا يصلح الملحوظ تبعا لان يكون طرفا للحكم لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة التامة بل لا يصلح ان يكون
طرفا للنسبة اضافية كانت او تعليقية فالاولى ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفية وكون الشيء صفة وكون
الشيء مضافا او مضافا اليه وكون الشيء مفعولا ونحو ذلك بما سوى الحرف واجيب بان المراد من المحكوم عليه وبه هو المسند اليه والمسند بطريق
قبيل ذكر الخاص وارادة العام فان اطلاق المحكوم عليه وبه على المسند اليه وبه وبالعكس شائع فيما بينهم ثم المفهوم من هذا الكلام ان كل ما هو
مدرك قصدا وملحوظ في ذاته يصلح لان يكون محكوما عليه وبه وهذا باطل لان معنى الفعل معنى مدرك قصدا وملحوظ في ذاته مع انه لا يصلح
لان يكون محكوما عليه وبه واجيب عنه بوجوه احدها ان الواو ههنا بمعنى او يعني المعنى المدرك قصدا يصلح لان يحكم عليه وبه وثانيها
ان المراد انه يصلح ان يحكم عليه وبه باعتبار ذاته ومعنى الفعل باعتبار ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه لكن الواضع لما اعتبر ان يكون مسندا
الى شيء ابدا لم يقع محكوما عليه لذلك لا لعدم الصلاحية والا يلزم خلاف وضعه وثالثها ان المعنى المستقل في الفعل هو الحدث ولا شك
ان الحدث باعتبار كونه مدلولا من المصدر يصلح لان يحكم عليه وبه وانما لم يصلح لان يحكم عليه وبه باعتبار كونه مدلولا تضمنيا في ضمن
الفعل ورابعها انه باعتبار لفظ الابتداء فقط يصلح ان يحكم عليه وبه فافهم ومستقل هو مدرك تبعا يعني كما ان في الخارج موجودين
احدهما مستقل قائم بذاته كالجواهر وثانيهما موجود غير مستقل وغير قائم بذاته كالاعراض كذلك في الذهن مدركان احدهما مستقل
لا يكون ادراكه في تبع ادراك آخر والآخر مدرك يكون ادراكه في تبع ادراك آخر بان يكون آلة لملاحظة غيره كما اذا تعقلنا البصرة والكوفة
في قولنا سرت من البصرة الى الكوفة فتعقل معنى من تبعيتهما لا بذاته وآلة لملاحظة غيره بالمعنى الذي ذكرنا سابقا ولا يكون تابعا
لامر آخر في الملاحظة والالتفات للنفس اليه كالعرض التابع للجوهر في الحصول فيكون كل منهما ملحوظا الا ان احدهما بالذات والآخر بالتبع
لا بمعنى انه يكون مرآة لمشاهدة غيره كالصورة العقلية لمعلومها اذ المعاني الحرفية ليست صور المتعلقات بها وبهذا ظهر ان ما قيل
ان مفهوم كل رجل ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل وآلة تعرفها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه لا يلزم ذكر الغير الذي هو آلة
لملاحظته لا لفهم معناه فما قالوا ان المعقول تبعا لا يصلح لكونه محكوما عليه وبه انه لا بد من ذكر الغير لاجل فهم معناه وكلا الامرين باطلان
منشاؤه عدم الفرق بين كون المعنى الحرفي آلة لملاحظة غيره وبين كون الوصف العنواني آلة لملاحظة افراده على انا لا نسلم لان مفهوم
كل رجل محكوم عليه بل الحكم على الافراد والوصف العنواني مرآة لملاحظتها عند من يقول العلم بالوجه مغاير للعلم من ذلك الوجه ولا نم
ان مفهوم كل رجل ملحوظ تبعا لملاحظة افراده بل الملحوظ بالذات هو المفهوم الا ان الحكم عليه باعتبار صدقه عند من يقول باتحادهما

قوله الى ان يقول ... عصام الدين عليه الرحمة ... عبد الرحمن عليه الرحمة

بالتحاد وهما كذا اتیہا في بعض الحواشي ثم اعلم ان المراد بالغير هو المتعلق اي ليس المراد بالغير ما يغايره مطلقا بل ما يكون له تعلق به يكون
حالا من احواله فلا يرد ان الشيء يكون آلة لملاحظة امر يغايره فلا يصلح الشيء منهما اي المحكوم عليه وبه اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت
بالذات بديهة فان النفس مجبولة على انها ما لم يلتفت الى شيء قصدا لا يتمكن من الحكم الا ترى انه حين رؤية الوجه في المرآة يتمكن من
الحكم على الوجه لكونه مرئيا قصدا ولا يتمكن من الحكم على المرآة لكونها مرئية تبعا قيل يتجه عليه انك قد حكمت على المعاني الحرفية بعدم الصلاحية
لهما فيصلح ان يحكم عليه وجوابه انه في هذا الحكم ملحوظة في ذواتها واما ثبوت عدم الصلاحية لهما فباعتبار ملاحظة اخرى فان قيل فهي في
حد ذاتها صالحة للحكم عليها اذ لولا ذلك كيف يصدر هذا الحكم قلنا الحكم عليها بانها اذا كانت ملحوظة تبعا لا يصلح ان يحكم عليها يعني
انها ما دام متصفة بكونها معاني حرفية لا يصلح له وهذا لا ينافي الحكم عليها فتامل فان الحق ان ذات معنى الحرف يمكن ان يتعقل قصدا
فيصلح ان يكون محكوما عليه لكن بهذا الاعتبار لا يكون معنى حرفيا الا ترى ان قولنا نسبة القيام الى زيد واقعة صحيح ويتعقل النسبة
المخصوصة بين زيد وقائم في قولنا زيد قائم قصدا ويحكم عليها بالوقوع فهذه النسبة امر واحد قد يتعقل ويعبر بالنسبة المذكورة وقد يتعقل
ويعبر بالرابطة في قولنا زيد هو قائم فهو معنى حرفي بالاعتبار الثاني لا بالاعتبار الاول كذلك مفهوم الابتداء كما نبهت ثم والاقرب الى
فهم المبتدي ما ذكره قدس سره في حواشي شرح التلخيص من ان نسبة البصيرة الى مدركاتها كنسبة البصر الى مبصراته لانك اذا نظرت
الى المرآة وشاهدت صورة فيها فلك هناك حالتان احديهما ان يكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قصدا جاعلا المرآة آلة
في مشاهدتها ولا شك ان المرآة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر بابصارها على ان توجه بهذا الحكم عليها وتلتفت الى
احوالها والثانية ان تتوجه الى المرآة نفسها وتلاحظها قصدا فيكون صالحة لان يحكم عليها ويكون الصورة حينئذ مشاهدة تبعا غير ملتفت اليها
فظهر ان في المبصرات ما يكون تارة مبصرا بالذات واخرى آلة لابصار الغير فقس على ذلك المعاني المدركة بالبصيرة اعني القوى
الباطنة فالابتداء مثلا منصوب على المصدر او الحال قوله المقصود منه دفع توهم التخصيص بالمذكور قوله اذ لاحظ العقل لما ذكر ان المدرك
في الذهن قد يكون مدركا قصدا ملحوظا في ذاته يصلح لان يحكم عليه وبه وقد يكون مدركا تبعا وآلة لملاحظة غيره ولا يصلح لشيء منهما تصوره
في مفهوم الابتداء الذي جمع فيه هذان الاعتباران ووضع بازائه بالاعتبار الاول لفظ الابتداء الذي هو اسم واعترض عليه بانه
يفهم من هذا الكلام ان يكون لفظ الابتداء وكلمة من كلاهما موضوعان لمفهوم واحد كان فيه اعتباران فمن حيث انه مدرك قصدا مفهوم
لفظ الابتداء ومن حيث انه مدرك تبعا وآلة لملاحظة الغير مفهوم كلمة من مع انه صرح فيما بعد بقوله والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمفهوم كلي
ولفظ من موضوع لكل واحد من جزئياته المخصوصة وهما متغايران اجيب عنه بانه لم يقل ان مفهوم الابتداء بالاعتبار الثاني مدلول كلمة من
حتى يلزم عليه هذا المحذور بل صرح فيه بهذا الاعتبار فقط واجاب عنه بعض المحشين بان مدلول من مدلول الابتداء من حيث انه اضيف الى
السير البصرة وليس افراد الابتداء الا حصصيا وليس له افراد حقيقية ورد عليه انه لو كانت جزئيات الابتداء التي هي معنى من حصصيا

ع حبيب مولانا عصام الدين عليه الرحمة
سلمه المرحوم مولانا عصمت الله عليه الرحمة ١٢

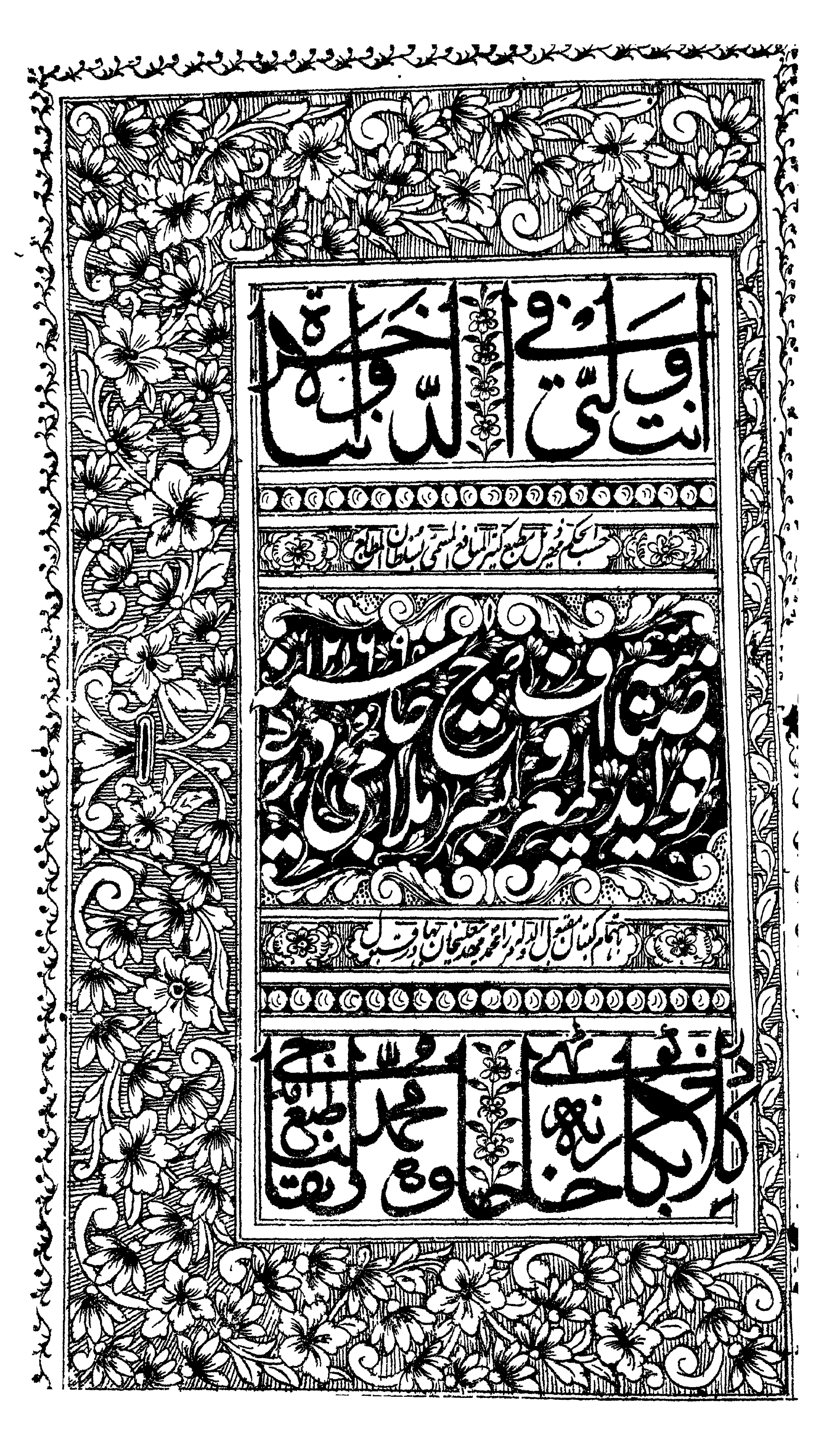
المفهوم الابتداء الكلي لكان من في الاصلي معنى مستقل بالمفهومية بالتضمن ضرورة تحقق المفهوم الكلي في ضمن حصصه فلا يصدق عليه تعريف
الحرف بل تعريف الاسم اذ معنى في نفسه في قوله ما دل على معنى في نفسه اعم من ان يكون مطابقيا او تضمنيا فالاولى ان يقال ان تلك الجزئيات
ليست حصصا للمفهوم الابتداء بل مفهوم الابتداء عرضي لها فيلزم المخالفة بين هذا القول وبين ما ذكر في قوله والحاصل الا ان يقال
في التوفيق ان لفظ الابتداء قد يعبر به عن المعنى الكلي وقد يعبر به عن الجزئيات ففي قوله الابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا الخ يراد فيه المفهوم
الكلي وفي قوله واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة يراد منه المفهوم الحرفي الغير المستقل فيندفع المخالفة ويكون هذا الكلام اتقانا
لما ذكره في قوله والحاصل قوله قصدا بان توجه العقل اليه في نفسه هو منصوب على المصدرية اي ملاحظة قصدية او على الحال اي حال كونه
مقصودا او مطالبا باعتبار الذات او منصوب على التميز اي بطريق القصد او بالذات عطف تفسيري لقوله قصدا كان معنى مستقلا بالمفهومية
اي لا احتياج في مفهوميته الى متعلق حاصله ما قال في بعض الحواشي من ان الابتداء ان اخذ مطلقا كان معنى مستقلا وان اخذ متعلقا بمتعلق
مخصوص كالسير والبصرة فله اعتباران احدهما ان يلاحظه العقل من حيث انه مفهوم من المفهومات ويتوجه اليه بالقصد فيكون مفهوما مستقلا
يصلح لان يحكم عليه وبه ويعبر عنه بابتداء سير البصرة وثانيهما ان يلاحظه العقل من حيث هو حالة لذلك المتعلق وجعله آلة لتعرف حاله ويكون
المتوجه اليه قصدا ذلك المتعلق وهو بهذا الاعتبار لا يستقل بالمفهومية ولا يصلح لان يحكم عليه وبه فمعنى من ليس هو الابتداء المطلق ولا المخصوص
الماخوذ بالاعتبار الاول وهو الاصلح لان يقع محكوما عليه وبه قطعا لانه لا شك في ان المفهوم مما يستفاد منه في قولك سرت من البصرة على الوجه الذي
استفيد منه لا يصلح لشيء منهما فتعين ان يكون معناه الابتداء الخاص بالاعتبار الثاني وهو معنى لا تحصل فيه ولا خارجا الا بما جعل آلة لملاحظته
ووسيلة الى تعريف حاله ملحوظا في ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية الا ان الاستقلال وعدمه صفتان للملاحظة فاذا لوحظ الشيء بالحاظ استقلالي
يكون مستقلا واذا لوحظ من حيث كونه مرآة لغيره يكون غير مستقل ولزمه تعقل متعلقه وهو ما منه الابتداء لانه لا بد للابتداء منه فيكون المشبه به
بالقصد هو الابتداء ويكون المتعلق متوجها اليه تبعا لملاحظته حيث لا يكون بدونه كرؤية المرآة اذا كان المقصود رؤية الصورة ومشاهدتها
اذ رؤية المرآة ليست مقصودة بالذات بل هي آلة لمشاهدة الصورة اجمالا وتبعا حتى يكون حالة اجمالية في الذهن هذا لدفع ما يقال من
ان تعقل المتعلق لازم في الابتداء المطلق ايضا لانه يلزم الابتداء من الشيء فتعقل الشيء لازم له الا ان لزوم التعقل الاجمالي غير مضر في المعنى
الاسمي انما المضر ان يكون تعقله موقوفا على تعقل الغير بخلاف ما اذا كان مدركا والمراد انه يكفي ذكر متعلقه اجمالا وتبعا ولا يلزم ذكره تفصيلا
واصالة كما لا بد من ذلك في الحرف كذا في بعض الحواشي من غير حاجة الى ذكره لان المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور الابتداء بدونه
وهو شيء ما مفهوم من لفظ الابتداء بطريق الالتزام ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع كفت دلالة هذه بجملة
ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لا بد من ذكر متعلقه لا يفهم معنى الابتداء بل يفهم ذلك المتعلق بضم كلمة اخرى اليه تدل عليه وتقوى
الابتداء بهذا الاعتبار اي باعتبار انه ملحوظ قصدا ولزم تعقل متعلقه اجمالا مدلول لفظ الابتداء فلفظ الابتداء اسم فعل بمعنى انه وكثيرا ما المصدر بمعنى

بالفاء زينها للفقط فكانه جزاء شرط محذوف اي اذا عرفت ان الابتداء الملحوظ بالذات معنى لفظ الابتداء فاسد عن جعله معنى من بطلت
الحصر المستفاد من قوله فقط ممنوع لجواز ان يدل لفظ آخر ايضا على هذا المعنى كلفظ الاول قلت الحصر اضافي بالنسبة الى الحرف المراد
انه مدلول لفظ الابتداء ولا يمكن ان يكون مدلول من والمراد من قوله فقط انه لا يحتاج الى امر آخر في كونه دالا عليه قوله للحاجة في
الدلالة آه بيان لعدم الحاجة في الدلالة عليه اي في كون لفظ الابتداء دالا على ذلك المعنى الملحوظ بالذات الى ضم كلمة اخرى اليه ولا يرد
على تعلقه اعني لا حاجة للفظ الابتداء في الدلالة عليه ولا حاجة للمتكلم في الدلالة عليه يكون الدال من دون له على كذا لا يقال انه يلزم
تعليل الشيء بنفسه لانا نقول ان من دونه مستعد في قوله ليدل لازم وهذا اي كون المعنى ملحوظا بالذات متوجها اليه بالقصد معتبر لاجل ان لا
لا ينعيا بل المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه يعني ان ليس مرادهم بكون المعنى اي معنى الاسم والفعل في نفس
الكلمة ان مدلولهما مدلول الكلمة لان كون مدلولهما مدلول الكلمة من الامور الثابتة لا يحتاج الى البيان مع ان مفهوم الحرف ايضا
مفهوم الكلمة فلا وجه لتخصيص الاسم والفعل بذلك بل يعني ان كل واحد من الاسم والفعل اذا انتقل الى ذهن السامع انتقل معها المعنى
اليه فكان قالب الكلمة كظرف اذا نقلت نقلت ما فيه فيكون معنى التعريفين الاسم والفعل كلمتان تدلان على معنى ينتقل الذهن اليه
عند انتقالهما اليه وحدهما واذا شابه الكلمة بالظرف باعتبار انتقال ما فيها بنقلها صح نسبة الكلمة الى المعنى بكلمة في وقيل ان المعنى ثابت
في نفس الكلمة اذا كان مفهوما منها من غير كلمة اخرى بما تقدم من ان للحرف معنى كائنا في غيره فليس معناه ان المعنى الحرفي مدلول الغير لما
لم ينتقل اليه الذهن عند انتقال الحرف وحده كان الحرف كظرف خال عن المظروف فلا يصح ان ينسب اليه بكلمة في ويصح نسبته الى الغير
بكلمة في لظهور ذلك المعنى عند حصوله فكانه حاصل فيه ولا يخفى عليك انه لو جعل كلمة في بمعنى اللام صح التعريفان من غير احتياج لتصحيح
الظرفية الى امثال هذه التكلفات البعيدة من الفهم الغير اللائق لمقام التعريف خصوصا بالنسبة الى المبتدي وانه ليس في عبارة الشارح قدس
سره ما يحوجنا الى اعتبارها فتدبر قوله اذا لاحظه اي الابتداء العقل من حيث هو هو اي من حيث انه صفة السير بالقياس الى البصرة وكونه
ابتداء ومن حيث انه صفة المتكلم بالقياس الى السير البصرة وهو كونه مبتدأ بكسر الدال من السير البصرة مثلا اي باعتبار انه لم يلاحظه منهما
ملحوظة تبعا لهما موجب لانكشاف احدهما بالقياس الى الآخر لا من حيث هو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة فانه بهذا الاعتبار
معنى اسمي ملحوظ في ذاته ونسبته الى السير البصرة ملحوظ تبعا على قياس النسبة بين المحكوم عليه والمحكوم به فانها من حيث انها قائمة بالطرفين
ملحوظة تبعيتهما لا يمكن حصولها في الذهن بدونهما مرآة للارتباط بخلاف ما اذا لوحظت في حد ذاتها وجعلت قيامها بالطرفين آلة لملاحظتها
فانه يكون مدلولا اسميا يدل عليها قولنا النسبة التي بين الطرفين ويصح ان يكون محكوما عليها وبها كذا قيل وجعله آلة لتعرف حالهما اي
واسطة لمعرفة حالهما فان حالهما هو الابتداء والمبتدأ منه فان السير لا يتعقل مبتدأ والبصرة لا يتعقل مبتدأ منها الا بملاحظة النسبة الحرفية فيهما
كما لا يتعقل زيد قائما في قولنا زيد قائم مسندا ومسندا اليه الا بعد ملاحظة النسبة الحكمية بينهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية يعني انه لا يلتفت اليه الذهن قصدا

معنی آخر و ان المقصود بالذات انکشاف ذلک المعنی و انما التفت الیه الذهن لکونه حالا من احواله الا انه حاصل فی الذهن فی ضمن معنی
آخر کالمدلول التضمنی بالقیاس الی المطابقی فلا یصلح لان یکون محکوما علیه و به ولا یمکن ان یتعقل الا بذکر متعلقه بخصوصه ای لا یمکن ان یتعقله
السامع الا بتعقل متعلقه بخصوصه و ذلک بین لان تعقل النسبة الخصوصیة بخصوصها لا یتصور بدون الطرفین بخصوصهما و ذلک التعقل لا یکون
الا بذکر المتعلق صریحا لکونه منقسما بالذات للعموم وضع من فان ما کان وضعه عاما لا یفید الخصوص بدون ضمیمة و هی منتفیة بحسب الموضوعات
لتقدم المرجع فی ضمیر الغائب و التکلم فی ضمیر المتکلم و الاشارة فی اسم الاشارة الی غیر ذلک فذکر المتعلق فی الحرف بمنزلة هذه الضمائم
کذا فی بعض الحواشی و لا ان یدل علیه علی صیغة المجهول و المراد منه المعنی اللغوی ای لا یمکن ان یکون المعنی الحرفی مدلولا علیه بذکر الحرف
عند السامع الا بضم کلمة دالة علی متعلقه ای بذکر اللفظ الدال علی المتعلق معه و هذا بحسب العادة للتفهیم بطریق السهولة و الا فیجوز فهم المعانی
فی نفسها من القرائن و الاحوال فان قلت ان المناسب ان یقول بعد هذا و هو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من قلت اکتفی بما ذکره
من قوله و هو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لانه مفهوم منه فترک لطلب الاختصار و الحاصل ای حاصل قوله فالابتداء مثلا ان
لفظ الابتداء موضوع لمعنی کلی فان قلت ان الحاصل خلاف المحصول فکیف یکون هذا الکلام حاصل الکلام الاول لان المحصول منه کل
ان الابتداء امر واحد قد یلاحظه العقل قصدا و هو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء و قد یلاحظه العقل من حیث انه حالة بین السیر و البصرة و هو
بهذا الاعتبار مدلول لفظة من و الحاصل یفید ان الابتداء الکلی مدلول اسمی و جزئیاته مدلول حرفی و لا شک ان الجزئیات مغایرة للکلی
قلت ان جزئیات الابتداء جزئیات اضافیة لکونها حصصا لمفهوم الابتداء لان المراد الابتداء من حیث انه عرض له خصوصیة کونه حالة
بین السیر و البصرة مثلا و بتلک الخصوصیة و التقیید لا یصیر جزئیا حقیقیا لاحتماله الوقوع علی انحاء شتی و الحصة هی الکلی باعتبار تقییده
بخصوصیة فصح ان الابتداء المطلق مدلول اسمی و ان الابتداء من حیث انه حالة بین السیر و البصرة مدلول حرفی مع کونه جزئیا اضافیا
له ایضا و قیل فی التطبیق بین الحاصل و المحصول انه لم یصرح بان الابتداء فی کلا القسمین واحد حقیقی بل قال ان الابتداء اذا لاحظه العقل
قصدا الخ و الظاهر ان الابتداء باختلاف هذه الملاحظة یختلف کلیة و جزئیة ایضا و ذلک لان الابتداء الذی وضع له لفظة من و لاحظه
من حیث انه حالة بین السیر و البصرة و آلة لتعرف حالهما فهو معنی جزئی و المعنی الذی وضع لفظ الابتداء بازائه انما هو مطلق بغیر النظر الی
تلک الخصوصیة فیکون معنی کلیا بلا مریة فظهر ان تخالف الملاحظتین یوجب تخالف المعنیین کلیا و جزئیا فصح ان یقع حاصل الکلام
الاول و لفظة من موضوعة لکل واحد من الجزئیات المخصوصة المتعلقة لانه لا یستعمل الا فی الجزئیات و شمل هذا الاستعمال امارة الوضع
فان قلت انه یجوز ان یکون من موضوعة للابتداء مطلقا الا ان الواضع شرط استعماله فی جزئیاته فلا یثبت وضعها له قلت انه یلزم
ان یکون کلمة من مستعملة فی المعانی المجازیة مع ترک استعماله فی المعنی الموضوع له فیلزم ان یکون مجازا لا حقیقة له و القول بذلک محال اللغة عند
الیه من حیث انها حالات لمتعلقاتها الحالة هی النسبة و الآلات لتعرف احوالها عطف تفسیری لقوله حالات و احوال المتعلقات هو کونها

بمتداء ومبتدأ منهما قيل انه لا يجوز ان يكون لفظة من موضوعة لكل واحد من الجزئيات لان الجزئيات غير متناهية واجيب بان ذلك عند من قال ان توهم
العام والموضوع له الخاص بان يوضع اللفظ بازاء الجزئيات في ضمن المفهوم الكلي بوضع واحد لا باوضاع متعددة حتى يلزم كونها مشتركة لان المعتبر
في الاشتراك تعدد الوضع ومن لم يعرف معنى الوضع العام وقع في حيص بيص من الفرق بين الحروف والاسماء اللازمة الاضافة بان
الواضع اشترط ذكر المتعلقات في الحروف ولم يشترط ذلك في تلك الاسماء وان هذا الاشتراط امر لا فائدة فيه اصلا ولم يرد منهم نص في تلك الاشتراط
بل يفهم ذلك من التزام ذكر تلك المتعلقات في الحروف وذلك مشترك بينها وبين الاسماء اللازمة الاضافة كذا في بعض الحواشي
ثم اعلم ان قولنا سرت من البصرة الى الكوفة يدل على ان ابتداء المسافة التي وقع السير فيها البصرة
وذلك تصور على انحاء شتى لان البصرة تشتمل على بيوتات وتصور الابتداء من بيوتات فكيف يكون معناها جزئيا وبالجملة المعتبر في
كون المفهوم معنى حرفيا امران احدهما احتياجه في التعقل الى تعقل امر آخر وثانيهما كونه ملحوظا تبعا لا بالذات ومجرد الاول غير كاف
لان الحيوانات كذلك كقولنا كل رجل كذا قائل اما كونه جزئيا حقيقيا فكلا كذا قيل وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته
فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه اما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليها وبها لان المحكوم عليه
وبه لابد ان يكونا ملحوظا قصدا وبالذات والحروف لما كانت روابط بين الاسماء والافعال فمعانيها تعلقات مخصوصة بين المعاني
المستقلة انبئ عن التفات اليها قصدا لان النسب والتعلقات من حيث انها تعلقات بين الاطراف لا يمكن ملاحظتها قصدا
وما يعبر بها من الابتداء والانتهاء والظرفية والتعليل والتاكيد والتقرير والاستفهام فهي من لوازم تلك المعاني اذ لابد في كل واحد منهما
ان يكون ملحوظا قصدا وقيل لعدم كون الجزئيات محكوما عليها وبها ان الحاصل ان النسبة لابد ان يكون بين المحكوم عليه وبه فلا بد ان يكون
كل واحد منهما ملحوظا قصدا وبالذات معتبرا في النسبة بينهما ولما لم يكن الجزئيات ملحوظة قصدا وبالذات فلا يصح ان يكون محكوما عليها وبها
لتغير النسبة بينهما اذ لا يمكن ان تعتبر النسبة بينه وبين غيره لا يقال ان النسبة الحرفية معتبرة في مفهوم الفعل فلذا لا يقع معناه المطابقي محكوما
عليه وبه لان المركب من المستقل وغيره غير مستقل فعلى هذا يلزم ان لا يقع شيء من الموضوع والمحمول بل المقدم والتالي والقضايا
محكوما عليه وبه لوجود النسبة بينهما لانا نقول ان النسبة عند النحاة في الفعل بطريق التفصيل واشار اليه السيد السند قدس سره في حاشية المطول
كذا في بعض الحواشي بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها ليكون الات لملاحظة احوالها وهذا يعني كون تلك الجزئيات
التي هي معنى الحرف بحيث لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها هو المراد بقولهم اي النحاة ان الحرف يدل على معنى في غيرها والمراد بغيرها
متعلقاتها وبكون المعنى في غيره انه معتبر لاجل غيره وملحوظ آلة لمعرفة غيره وبكونه في نفس الكلمة انه معتبر لاجل ذاته لا لغيره هذا اخر ما
تيسر لي في هذا المقام بفضل الله الملك العلام

فہرست ابحاث فوائد ضیائیہ


انت ولیی فی الدنیا والاخرة
۱۲۶۹

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله وصحابه المتادبين بآدابه اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتاسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر المتدربين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدر رسالته بحمد الله سبحانه بان جعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدره على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون تركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه وتعريف الكلمة

الكلمة والكلام الا انه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث
عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزءا من افراد الكلام
ومفهومها جزءا من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان
من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح و
قد عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتها بالجرح حيث قال شعر جراحات السنان لها
التيام ❊ ولا يلتام ما جرح اللسان ❊ والكلم بكسر اللام صنف لا جمع كتمر وتمرة
بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث
فصاعدا والكلم الطيب مأول ببعض الكلم واللام فيهما للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة
بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك
الواحد جنس ويمكن حملهما على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة
لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها
ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى
ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ
الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف
والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارات لفظ المنفصل له من نحو هو و

وانت واخبر واعلیه احکام اللفظ فکان لفظا حکما لا حقیقة والمحذوف لفظ حقیقة لانه قد یتلفظ
به الانسان فی بعض الاحیان وکلمات الله تعالی داخلة فیه اذ هی مما یتلفظ به الانسان فی بعض الاحیان
وعلی هذا القیاس کلمات الملائکة والجن والدوال الاربع وهی الخطوط والعقود والنصب والاشارات غیر داخلة فیه
فلا حاجة الی قید یخرجها وانما قال لفظ ولم یقل لفظة لانه لم یقصد الوحدة والمطابقة غیر لازمة بعد
الاشتقاق مع کون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصیص شیء بشیء بحیث متی اطلق او احس الشیء
الاول فهم منه الشیء الثانی قیل یخرج عنه وضع الحرف حیث لا یفهم معناه متی اطلق بل اذا اطلق
مع ضمیمة واجیب بان المراد متی اطلق اطلاقا صحیحا واطلاق الحرف بلا ضمیمة غیر صحیح
ولا یبعد ان یقال المراد باطلاق الالفاظ ان یستعملها اهل اللسان فی محاوراتهم وبیان
مقاصدهم فلا حاجة الی اعتبار قید زائد لمعنی المعنی ما یقصد بشیء فهو مفعل اسم مکان او مصدر میمی
او مصدر بمعنی المفعول او مخفف معنی اسم مفعول کمرمی لما کان المعنی ماخوذا فی الوضع فذکر
المعنی بعده مبنی علی التجرید عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم تعلق
بها وضع وتخصیص اصلا وبقیت حروف الجار الموضوعة لغرض الترکیب لا بازاء المعنی
فخرجت بقوله المعنی اذ وضعها لغرض الترکیب لا بازاء المعنی فان قلت قد وضع
بعض الالفاظ بازاء بعض اخر فکیف یصدق علیه انه وضع لمعنی
قلنا المراد بالمعنی ما یتعلق به القصد وهو اعم من ان

هو اسم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة

بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا للمفرد قلنا هذه الالفاظ

وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة

بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ

مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ كلفظ الاسم

والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بمثل

الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة فان الوضع

فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع

في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه ما لا يدل جزء

لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد قبل الوضع

وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فيجب

ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا فله سلبه او مرفوع على انه صفة اللفظ

ومعناه ما لا يدل جزءه على جزء معناه ولا يخرج من بين بخته في ان احد الجزئين

جملة فعلية والآخر مفرد وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على

الافراد حيث اتى بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده

رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول به بواسطة اللام
ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن
له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج
المركبات مطلقا سواء كان كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل
الرجل وقائمة وبصري واشباهها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه لبعد
شدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد وبقي مثل عبد الله علما
داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالعربية من
علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف
الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج
عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل قائمة وبصري وغيرهما مما يعد
لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد
ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة
لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت
الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب
لكن الدلالة لا يستلزم الوضع لامكان ان يكون بالعقل كدلالة

كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان يكون بالطبع

كدلالة أح أح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل

هي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة ومنحصرة

فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي

اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد

بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى

اليها لاستقلالها بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى

يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلالها بالمفهومية وسيجيء

تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى سبحانه

القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما

يحتاجان في الدلالة على معانيهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى

كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم

حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي جانب مقابل للاسم

والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كذلك والقسم الاول

وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك

عبد الرحمن

المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي

والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة

ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها باحد الازمنة

الثلثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة

الاسم وهو ماخوذ من السمو وهو العلو والاستعلاء على اخويه حيث تركب منه وحده

الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه و

القسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل

سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في اقسام

الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام الثلثة وذلك لانه قد علم به اي

بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى

والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة

والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة

الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم

الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال و

عن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم

لعدم الاقتران فعلم كل واحد منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها

فيه وليس المراد بالحد بهنا الا المعرف الجامع المانع وبعد ذكر المصنف حيث

اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك

ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع **الكلام** في اللغة

ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة **ما تضمن** اي لفظ تضمن

كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحد منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع

والمتضمن اسم مفعول كل واحد من كلمتين فلا يلزم اتحادهما **بالاسناد** اي تضمنا حاصلا

بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة

او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فقوله لفظ يتناول

المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن كلمتين

خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية

مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية

مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فانه

كل واحد منها تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب

فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة

او حكماً داخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم ثم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار

فيها مع انها مركبات لكنها في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا

مثل جسق مهمل ودير مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم اللفظ

اعلم ان كلام المصنف رحمه الله ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما مجموعه كلام بخلاف

كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما

الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه

ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة و

كلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد

مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده وحينئذ

يصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او صفاتا بخلاف الكلام وفي

بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وحينئذ يكون

الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك

اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والآخر مسند اليه او في

ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند في بعض النسخ او في فعل واسم لان

التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة اقسام ثلثة منها بين

جنس واحد اسم اسم وفعل فعل وحرف حرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل واسم و
حرف وفعل وحرف ومن التبين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد
لابد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل واما الاقسام
الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل
وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم
ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد
بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم
الذي هو المنوي في ادعو **الاسم ما دل** اي كلمة دلت **على معنى**
كائن **في نفسه** اي في نفس ما دل اعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المصنف
في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى المعنى اي
ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك
الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل
على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه
ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته
وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك

قصداً ملحوظاً في ذاته يصلح ان يحكم عليه و به ومعقول هو مدرك تبعاً آلة لملاحظة غيره

فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلاً اذا لاحظه العقل قصداً وبالذات كان معنى

مستقلاً بالمفهومية ملحوظاً في ذاته ولزمه ادراك متعلقه اجمالاً وتبعاً من غير حاجة الى

ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط ولا حاجة في الدلالة عليه الى

ضم كلمة اخرى اليه يدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى

كائناً في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير

والبصرة مثلاً وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية لا يصلح

ان يكون محكوماً عليه و به ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه

الا بضم كلمة دالة على متعلقه الحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة

من موضوعة لكل واحد من الجزئيات المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها

وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصداً ويلاحظ في حد ذاته

فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوماً عليه و به واما تلك الجزئيات

فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوماً عليها او بها اذ لا بد في كل منهما

من ان يكون ملحوظاً قصداً ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك

الجزئيات لا تعقل الا بذكر متعلقاتها لكونها آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم

بقولهم ان الحرف يدل على معنى فى غيره واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى
فى نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى فى نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة
الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى فى نفسه وكينونة
المعنى فى نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففى هذا الكتاب
الضمير المجرور فى نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التى هى عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر
ليكون على طبق ما سبق فى وجه الحصر من كينونة المعنى فى نفس الكلمة ويحتمل ان
يرجع الى المعنى ولذا ذكر الضمير تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة
المفصل ظاهرة فى المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل
على اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف رحمه الله هناك برجوعه
الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا
بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك
لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة فى حد ذاتها لكنها تعقل
متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها
فى مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لانها الغرض من وضعها لزم
ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهى دالة على معانيها

معتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا في الحرف ولما كان
الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى
مقترنا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد
الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال
عليه فهو صفة بعد صفة لمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل
والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال
لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيها صريحا نحو رويدا فانه
قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه
على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه
او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس شيء
منها الدالة على الازمنة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن
الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها بحسب اصل الوضع وخرج عنه
المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين
من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنها اذ لا يقدح
في الدلالة على معين الدلالة على ما سواه ايضا نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه

ماسواه واين الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر
بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه شنها بصيغة جمع الكثرة
على كثرتها ومن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء
ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراده وهي خاصية له كالكاتب
بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام
اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في قوله عليه السلام
ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام
اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف
هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل
فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام
للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف في
الاسم لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على
المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع
افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل الضمائر واسماء الاشارة
وغيرها كالموصولات وكذلك سائر الخواص المذكورة

ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور

به لفظا او في المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية و دخول حرف الجر

لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان

يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان

لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه بان يعم

الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجي في آخر

الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا

تنوين الترنم وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه هو بالرفع

عطف على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول الذكر في الاول

او اللحوق بالآخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به

كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون

ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها

الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا

ووجه اختصاصها بالاسم لاختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص و

التخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل والجملة

قد يقع مضافا اليه كما في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال انه اول المعد

اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم وانما قيدناه

بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى

زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني

لانه اما ان يكون مركبا مع غيره او لا والاول اما ان يشبه مبني الاصل او لا

وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني المركب الذي

يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب

مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد في قائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف

ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا

يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المص الذي لم يشبه اي

لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي الاصل في البناء

فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها

لمبني الاصل كما سيجيء في باب المبني ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية

عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت

فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا

فاعتبر العلامة التفتازاني وغيره الاستحقاق الاعراب بعد التركيب كما هو ظاهر من كلام الامام عبد القاهر

واعتبر المصنف الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل لهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب

بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل

عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض من

تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلمة في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف

احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له معتد بها في

معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم

ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفته

المتقدمة محتاجة الى معرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا انه مما يختلف آخره

ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه به

الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعل المصنف وحكمه اي من جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة

عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب واختلافه ان

يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحرف او تبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما

اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل

بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا

١٨

قولنا ان زیدا یضرب وانی ضربت زیدا وانی ضارب زیدا فان العامل فی زید فی هذه

الصور مختلف بالاسمیة والفعلیة والحرفیة مع ان آخر المعرب لم یختلف باختلافها لفظا او تقدیرا

نصب علی التمییز ای یختلف لفظ آخره او تقدیره او علی المصدر ای یختلف اختلاف لفظ

او تقدیر فالاختلاف لفظا کما فی قولک جاءنی زید ورایت زیدا ومررت بزید وتقدیرا کما فی نحو

جاءنی فتی ورایت فتی ومررت بفتی فان اصله فتی وفتیا وبفتی انقلبت الیاء الفا فصار الاعراب

تقدیریا والاختلاف اللفظی والتقدیری اعم من ان یکون حقیقة او حکما کما اشرنا الیه فلا یرد

نقضا بمثل قولنا رایت احمد ومررت باحمد وقولنا رایت مسلمین ومررت بمسلمین مثنی او مجموعا فانه قد اختلف

العوامل فیه ولا اختلاف فی آخر احمد حقیقة بل حکما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة

النصب وبعد الجار علامة الجر وکذا الحال فی التثنیة والجمع فآخر المعرب فی هذه الصور یختلف

باختلاف العوامل حکما لا حقیقة فان قلت لا یتحقق الاختلاف لا فی آخر المعرب ولا فی العوامل

اذا رکب بعض الاسماء المعدودة الغیر المتشابهة لمبنی الاصل مع عامل ابتداء وترتب

علیه الاعراب بل هناک حدث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حکم آخر من احکام المعرب

والاختلاف حکم آخر فلم یدخل احد الحکمین فی الآخر لا ضیر فیه فان للمعرب احکاما کثیرة لم یذکر منها

هذا الحکم الصادق هذا القبیل غایة الامر ان الحکم لا یکون من خواصه الشاملة الاعراب ما ای حرکة

او حرف اختلف آخره ای آخر المعرب من حیث هو معرب فاعله او صفة به ای تبدل الحرکة

19

او الحرف وحين يراد بها الموصول الحركة او الحرف لا يراد العامل والمقتضي ولو ابقيت على عمومها

خرجا بالسببية المفهومة من قوله فان المتبادر من السبب السبب القريب والعامل والمقتضي

من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المصنف لكن اختلاف الحركة

على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا

ومنعا لكن المصنف اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني

المعتورة عليه فكانه اراد بهذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في قوله

ليدل متعلق بما هو خارج عن الحد يعني بوضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد

فاللام فيه متعلق بقوله يختلف آخره يعني يختلف آخره ليدل ذلك الاختلاف او ما به الاختلاف

على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي

على المعرب على تضمين معنى الورود والاستيلاء يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي

جاء واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا دلت المعاني المقتضية للاعراب

في المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها فينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها

اختلاف في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب

لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب

على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا

عن الدال عليه وهو مأخوذ من أعربه إذا أوضحه فإن الإعراب يوضح المعاني المقتضية أو من عربت معدته إذا فسدت على أن يكون الهمزة للسلب فيكون معناه إزالة الفساد سمي به لأنه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وأنواعه أي أنواع إعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر وهذه الأسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الإعرابية والمطلق على الحركات البنائية اصطلاحا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فإنها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الإعرابية على قلة فالرفع حركة كان أو حرفا علم الفاعلية أي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة أو حكما ليشمل الملحقات بالفاعل أيضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب حركة كان أو حرفا علم المفعولية أي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة أو حكما ليشمل الملحقات كالحال والتمييز والجر حركة كان أو حرفا علم الإضافة أي علامة كون الشيء مضافا إليه وإذا كانت الإضافة بنفسها مصدرا لم تحتج إلى إلحاق الياء المصدرية بها كما في الفاعلية والمفعولية وإنما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لأن الرفع ثقيل والفاعل قليل لأنه واحد فأعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لأنها خمسة فأعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف إليه علامة غير الجر جعل علامة له والعامل لفظيا كان أو معنويا ما به يتقوم أي يحصل المعنى المقتضي أي معنى من المعاني المعتورة على الاسم المقتضية للإعراب ففي جاءني زيد جاء عامل إذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت زيدا رأيت عامل إذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل إذ به حصل معنى الإضافة في زيد فجعل الجر علامة

لها فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل

وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن بالواو والنون والياء سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة

فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من جهتين احديهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة

الاعراب فيهما بالحركة واذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث

والاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حال الرفع والفتحة

نصبا اي حال النصب والكسرة جرا اي حال الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب

على الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة

ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز عن المكسر

قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر حملا للفرع على نظيره الاصل الذي هو جمع

المذكر السالم فان نصبه تابع للجر كما تجيء فكره مثل جاءتني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف

بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع النصب كما سنذكره نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد

اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم ... [illegible] ... مضافة الى غير ياء المتكلم

... هن الشيء المستكره الذي يستهجن ذكره كالعورة والفعل القبيح ... الاربعة ... بفتحة ...

الاربعة منقوصات واوية وفوك ومنه اجوف واوي لان اصله فوه وذو مال ...

بالواو بين اصله ... وانما اضيف ... الى الاسم الظاهر ... لانه لا يضاف الا الى ...

الاسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة حال كونها مضافا الى غير ياء المتكلم بالواو رفعا

والالف نصبا والياء جرا لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات نحو

جاءني اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك موحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع

وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة ومضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن

مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت باخ فينبغي ان تكون مضافة لكن الى

غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كحال الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا

الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها لكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف

لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا كذلك

لئلا يكون بينها وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب

المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لشبهها بالمثنى

في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب

سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحروف المحذوفة

عند الاعراب المثنى وما لحق به نحو كلا اي كلا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا مضافا الى

مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف

فروعي كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل فاعرب بالحركات

٢٣

التي هي الاصل لكن يكتفى بحج كا تقديرية لان آخره الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين

ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب

معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت

بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى المضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه

الالفاظ وان كانت مفردة لكن صيغتها صيغة التثنية ومعناها معنى التثنية فاعرابها بالالف رفعا والياء

المفتوح قبلها نصبا وجرا كما في جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي اصطلاحا بالجمع بالواو والنون او

بالياء والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا لجمع بالواو والنون وما الحق به اولو جمع

لا من لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها التسع وهي ثلاثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة

ولا ثلاثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة معادير العشرة واطلاق ثلثين على تسعة

لانها ثلثة معادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي وانما هذه الالفاظ تدل على معان لا تتعين في

المجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما

للاحد في آخرهما حرف يصلح للاعراب هو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابا

ليكون اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحرف فرع للاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما

بالحرف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما

الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها يبقى المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها

يبقى المثنى بلا اعراب فرعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع

للتثنية في الفعل نحو يضربان ضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو

يضربون ضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة

الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة

النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ثم لما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان

مواضعهما المختصة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذين اشير اليهما في تقسيمه

فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه ولا تم بيان ان اللفظي فيما عداه فقال التقدير اي تقدير

الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا

لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في

آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا باللام للتعريف او محذوفة لالتقاء الساكنين

كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابل للحركة وكما في الاسم المعرب بحركة المضاف

الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه

حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه البعض من ان اعرابه في حال الاسم

في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في

هذين الموضعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر

اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استقل ظهور الاعراب في لفظه وان كان

محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهورها في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي آخره

ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاضٍ او غير محذوفة كالقاضي

رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة

ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة

وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي فان تقدير الاعراب فيه قد خص بالاعراب بالحركة رفعا

يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي

لسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء

وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا

بخلاف حالة النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغم فيها

ياء وقد يكون الاعراب بالحرف تقديريا في الاحوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم

ومررت بابي القوم فانه لما اسقط حرف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظيا

بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب المتلفظ فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر من التقدير الاعراب

للتعذر او الاستثقال لما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف

والمعرب تعريف المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف اكتفاء بتقديره

غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما ويجتمع شرائطهما فيه [illegible]
من علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي
مقام هاتين العلتين في تأثيرهما وهي اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور
التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من الامور وذلك المجموع

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة + وعجمة ثم جمع ثم تركيب

والعدل في عطف البيتين من الاول الى ثم بحرف ثم لضرورة الوزن

والنون زائدة من قبلها الف + ووزن الفعل هذا القول تقريب

فقوله زائدة منصوب على انه حال والمعنى ومنع النون
الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المتقدم
ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة فالمعتبر زيادة الالف والنون الزائدتين
ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزائدة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما
في وصف الزيادة لتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد
راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب لتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله
هذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول
بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحد او القول
بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلافا فقال بعضهم انها تسع وقال بعضهم اثنان

قال بعضهم هي عشر لكن القول بانها تسع تقريبا لما هو الصواب من المذاهب الثلثة ثم انه

ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال العدل و احمر

مثال الوصف و طلحة مثال التانيث و زينب مثال المعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة

بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي و ابراهيم مثال العجمة و مساجد مثال الجمع و

معديكرب مثال التركيب و عمران مثال الالف والنون و احمد مثال لوزن الفعل و حكمه

اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة منها تقوم مقامهما انه

لا كسرة فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان

فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر

فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية

لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول

قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية

اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الوحدة والتركيب فرع الافراد والالف

والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان

لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا وقوله الا للضرورة اي الممتنع سوى الكسر

ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف باجال الكسرة والتنوين فيه لاجل الضرورة

حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر والتنوين

لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في فرده راجع الى حكمه للضرورة

اي الضرورة وزن الشعر او رعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع

صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله شعر صبت علي

مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا * واما الثاني فكقوله شعر اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره * هو المسك ما كررته يتضوع * فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن

ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سليم الطبع فان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس ضروريا

فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما

الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله شعر سلام على خير الانام وسيد * حبيب اله العالمين محمد

بشير نذير هاشمي مكرم * عطوف رؤف من يسمى باحمد * فانه لو قال باحمد بالفتح لا يختل الوزن لكنه يخل

بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة او للتناسب اي يجوز صرف غير المنصرف

ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة

مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذي يليه يعني اغلالا في قوله سلاسلا واغلالا

مثال المجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي يتبعه غير المنصرف لتناسب وما يقوم مقامهما

العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان فكرر فان كانت كل واحدة منهما مقام

٢٩

العلتين لتكررهما احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب

او حكما كالمساجد فانه لما لم يوجد في الآحاد العربية ما يوافقه في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح

وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الفا التانيث المقصورة والممدودة اي كل

واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تنفكان عنها اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في

حمراء حمر فجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة

للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض

كالعلمية مثلا لم يتقو تقوي اللزوم الوضعي والعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا اي

خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صيغته التي يقتضي الاصل والقاعدة

ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم

خرجت المشتقات كلها ولان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان تكون المادة باقية والتغير

انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم

فان المادة ليست باقية فيهما ولان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى مغايرة

للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها لكونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت

عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب

من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا بل الظاهر ان جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب

خلاف القياس مثلث غير ان يعتبر جمعهما اولا على قوله من ابنائه اخراج اقوس عن بنيتهما

وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود تمييزه عن

بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود هنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه

هذا التمييز لا باس بكونه اعم منه فحينئذ لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات وانت تعلم انا نعلم

قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية

او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب اخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل

فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب اخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من ان يجدوا

وجود اصل للاسم المعدول ثم اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا تحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج

ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بالنظر

اليه وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل لتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى

التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا ومقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن

الاصل لتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق

يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصليهما انا نجد فيهما تكرارا دون لفظهما

والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر

ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر

خلاف والصواب بحيثهما وسبب منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف الا

الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها فيهما

وأُخَر جمع أُخرى مؤنث آخَر وآخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى

غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من فحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه

معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم هو معدول

عما ذكر معه من اي عن آخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او لبقائها اضافة

اخرى مثلها نحو حسنة وقيل يا تيم تيم عدي وليس في آخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا

عن احد الآخرين وجُمَع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كُتَع وبُتَع وبُصَع وقياس

فعلاء ان كانت صفة ان يجمع على فُعْل كحمراء على حُمْر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات

كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها اما جُمْع او جماعى او جمعاوات فاعتبر اخرجها

عن واحد منها تحقق العدل فالسببان فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة الاصلية وان صار

بالغلبة في باب التاكيد اسماء في اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية

وعلى ما ذكرنا لا يرد جموع الشاذة كأنيق واقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيهما كالانياب

والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما على الانياب والاقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم

المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ وفي ... من يحكم فيها بالشذوذ ومن هنا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول

او تقديرًا اي حال كونه منقولاً عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع

الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية

اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود الاصل ولم يكن فيهما دليل على وجود

غير منع الصرف قدّر فيهما ان اصلهما عامر وزافر فعدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام

عن قطامة ذهابا بها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم

فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار وطمار

فانهما مبنيان وليس فيهما الا سببان العلمية والتانيث وسببان لا يوجبان البناء فاعتبروا فيهما

العدل لتحصيل سبب البناء على ما اعتبروا فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبروا فيما عداهما مما جعل

معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف

العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف

ولهذا لم يذكر باب قطام فيما سبق ههنا ليس محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف

وانما قال في بني تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم

لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء و

ما هو اعلها الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت الدلالة

بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال

مثل اربع فی مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معینة من مراتب العدد فلا وصفیة فیه بحسب

الوضع بل قد تعرضه الوصفیة کما فی المثال المذکور فانه لما اجری فیه علی النسوة التی هی من

قبیل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعیة وهذا المعنی وصفی و

عرض له فی الاستعمال لا اصلی بحسب الوضع والمعتبر فی سببیة منع الصرف هو الوصف الاصلی لاصالته

لا العرضی لعرضیته فلذلک قال المصنف شرطه ای شرط الوصف فی سببیة منع الصرف

ان یکون وصفا فی الاصل الذی هو الوضع بان یکون وضعه علی الوصفیة لا ان تعرضه

الوصفیة بعد الوضع فی الاستعمال سواء بقی علی الوصفیة الاصلیة او زالت عنه فلا تضره ای لا تخرجه

عن سببیة منع الصرف الغلبة ای غلبة الاسمیة علی الوصفیة ومعنی الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحیث لا یحتاج

فی الدلالة علیه الی قرینة کما ان اسود کان موضوعا لکل ما فیه سواد ثم کثر استعماله فی الحیة السوداء بحیث لا یحتاج فی فهمه عنه

الی قرینة فلذلک المذکور من اشتراط اصالة الوصفیة وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفیة

اربع فی قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حیث صارا اسمین

للحیة الاول للحیة السوداء والثانی للحیة التی فیها سواد وبیاض وادهم حیث صار اسما للقید من الحدید لما فیه

من الدهمة یعنی السواد فانها ای الاسماء وان خرجت عن الوصفیة لغلبة الاسمیة لکنها بحسب اصل الوضع اوصاف

لم یتغیر معناها فی معانیها الاصلیة ایضا بالکلیة فالمانع من الصرف فی هذه الاسماء الصفة الاصلیة

ووزن الفعل واما عند استعمالها فی معانیها الاصلیة فلا اشکال فی منع صرفها لوزن الفعل والوصف

في الاصل والحال وضعف منع افعى اسماً للحية على علم وصفية لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي
الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على علم وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة
واخيل للطائر اي لطائر خيلان على علم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في
هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم تقصد بها لمعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا
في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه
لا شرط له شرطه في سببية منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المونث ليصير التانيث لازما لان
الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه
لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية
فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط
لجوازه ثم لا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير
التانيث المعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة الزيادة على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على الثلثة
مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط
في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها
ان تعارض ثقل احد السببين فترجح تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لانها ثقيل على اللسان
على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي عني احد الامور

الثلاثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر علما للطبقة من طبقات النار

وماه وجور علمين للبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره

وهو الزيادة على الثلاثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط

واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي به اي

بالمونث المعنوي مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلاثة لان الحرف الرابع

في حكم تاء التانيث قائم مقامها فقدم وهو مونث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اي رجل

منصرف لان التانيث الاصلي زال بالعلمية المذكر من غير ان يقوم شي مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف

وعقرب وهو مونث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع

صرفها لانه زال التانيث بعلمية المذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم

ظهر التاء المقدرة كما تقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب

من غير ظهور التاء لان الحرف الرابع قائم مقامها فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمي

المعرفة اي التعريف ان سبب منع الصرف موصوف بالتعريف لاداة التعريف فشرطها

اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اي كون هذا النوع من جنس التعريف

ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلا في ضمنه على ان يكون التاء للنسبة وانما

جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف

من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما يجيء فلا يتصور
كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وكما تجعل المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم تجعل العلمية
سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية للعجمية ومعنى كون اللفظ موضوعا بغير العرب
ولثانيها اي في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم في العجمية
العجمية بان تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان نقله العرب من لغة العجم الى العلمية من
غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد رواة القرآن لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب
وكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها العرب بل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف فيه العجمية
فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بلجام لا يمنع صرفه لعدم علميته في العجمية و شرطها الثاني احد الامرين
تحرك الحرف الاوسط والزيادة على الثلاثة اي ثلاثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين
فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا
اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما
التأنيث فان له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات كالتصغير فله نوع قوة فجاز ان تعتبر مع سكون الاوسط
وان لا تعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا
اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية السببين الآخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما فلا يلزم من اعتبارها
لتقوية سبب آخر اعتبارها استقلالا وشتر وبلخ بتحريك الوسط وابراهيم ممتنع صرفها للوجود

الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابرهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع

بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع

على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام

ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما قيل ان هودا كنوح لان

سيبويه قرنه معه ويؤيده قوله تعالى ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبله فليس بعربي وهود

قبل اسمعيل فيما يذكرون فكان كنوح الجمع وهو سابع الاسباب قائم مقام السببين شرطه اي شرط قيامه مقام

السببين صيغة منتهى الجموع وهي صيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان

او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير … بصيغة الجمع لانها

في بعض الصور تكسر فانه يجمع تكسيرا لتغير الصيغة … جمع السلامة فانه … بصيغته نحو انا جمع

جمع السلامة كجمع ايامن جمع ايمن على ايامين … وجمع … على … انما اشترط

لتكون صيغته مصونة عن قبول التغير فهو بتغيرها … منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف والمراد

تاء التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير هاء

لانها لو كانت معها كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة

والطاعة فيدخل في قوة جمعيته فتوثر لا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال

ولا في المال لان اسما جمع مدائن وهو لفظ حضاجر بخلاف … فانه جمع فرزين او فرزان

بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بهاء

فاما ما كان بغير هاء فيمنع صرفه لوجود شرط تاثير الاسباب جد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال

لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما ما فرازنة اسما لها ما هي على صيغة منتهى الجموع

فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب سؤال

تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد الكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فالجمعية

وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط الجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير

وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف للجمعية الا انه بل للجمعية الاصلية لانه

منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد

منها جماعة من الجنس فالمعتبر في منع صرفه الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية

الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع مؤنث سماعي قلنا علميته غير موثرة والا لكان

بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم جنس للضبع مذكرا كان او مونثا وانما اكتفى المصنف

على التنبيه اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول لم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف

لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك

اذ لا يتصور العرض في الجمعية وسراويل جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال قد انتقضت

الاشكال الوارد على تعريف الجمع بحضاجر بسراويل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فانه قوي شرط بل

فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد

سمعت في صرف ومنعه منه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد الاشكال على قاعدة

الجمع بانه فقد قيل في التفصي عنه انه اسم عجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في

منع الصرف على موازنه اي ما يوازنه من جموع العربية كانعام ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن

فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان تكون حقيقة او

حكما فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الوزن

وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا

وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ووقع عندهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر

حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة

على سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعية تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف

فلا اشكال بالنقض على قاعدة جمع ليحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص يكون على

يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي

حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه ودخال التنوين عليه تقول جاءني جوار ومررت بجوار

كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري

فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر

فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال

المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل

قولك جاءتني جوار جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف ثم اعلال

على ما هو الاصل ثم سقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام ثم كلام فلم يبق

على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال

وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف

بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين

الصرف عوض عن الياء المحذوفة وعن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت

وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رأيت

جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ تكون الياء مفتوحة

في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه اعلال الا في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضمة بلا تنوين

الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة

واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرف

جزء فلا يرد نحو بصري علمين متضمنة العلمية لما من النوع الرابع اذ يحصل له قوة فيؤثر بها منع الصرف

او ان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه

٤١

اسناد ه اعنی منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات

لانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها

على حقيقة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات

فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف ان يقول

وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه

ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد من انهما من قبيل المبنيات

واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكرها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك

فانه علم لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد

بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون المزيدتان من اسباب

منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وتسميان مضارعتين لمضارعتهما

لالفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببهما لمنع الصرف

اما كونهما مزيدتين او مضارعتهما لالفي التانيث والارجح هو القول الثاني

ثم انهما ان كانتا في اسم نعني به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يعتبر

في اثناء ما وضع هو له صفة من الصفات كرجل وفرس وبدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول

يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة

فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد

شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للاوفر زيادتهما المتنبع بها

فيتحقق شبههما بالفي التانيث كعمران او كان في صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف

والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه ليتحقق مشابهتهما لالف

التانيث على حالهما ولذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه

وجود فعلى اذ هي كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيتحقق مشابهتهما لالف التانيث على حالها ومن ثم

اي من اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس

له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة به تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث

فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف

دون سكران فانه لا اختلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى

لا سكرانة وندمان فانه لا اختلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان

مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف

بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة وزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد

من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما

ان يختص في اللغة العربية اي بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من

كشمّر على صيغة الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس كذلك

بقّم وخضّم لرجل وبعار نقلت الى الاسمية واما نحو بقّم اسما للصبغ معرب

العندم وشلّم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك

الاختصاص ومثل ضُرِبَ على البناء للمفعول اذا جُعِل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية

ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول لانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى

منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي في اول وزن الفعل

او اول ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف وحرف زائد من حرف اتين

كزيادته اي مثل زيادة حرف وحرف زائد في اول الفعل غير قابل اي حال كون

وزن الفعل او ما كان على وزنه غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها

عن وزن الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا وبالاعتبار الذي امتنع من الصرف

لاجله لم يرد عليه يعمل اذا سمى فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا استوفان

مجئ التاء في اسودة لحية الافعى ليس باعتبار الوصف الا الذي لاجله امتنع من الصرف

بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة ومن ثمّ اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع

احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء لمجئ يعملة للناقة القوية

العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف تكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف سببية

المختصة او مع الشرطية سبب آخر واحترز بذلك عما تجامع الفي التانيث او صيغة منتهى

فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا اثر فيه للعلمية اذا نكر بان يراد به

بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورأيت زيدا آخر فانه اريد المسمى بزيد وجعل عبارة عن الموصوف

المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محق صرف لما تبين اى

ظهر حين تبين اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها اى العلمية لا تجامع مؤثرة

الا ما اى سببا هي اى العلمية شرط فيه وذلك في التانيث بالتاء لفظا او معنى

والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية

الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اى لا تجامع علمية غير ما هي

شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما

ثلث واحمر وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء

اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبر في منع الصرف فلا يكون معهما اى لا يوجد

شيء من الامر الدائر بين مجموع هذين السببين بين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما

فاذا نكر غير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اى لم يبق فيه سبب من حيث هو

سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي هو

العلمية بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب

حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل و وزن ـ

الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علما للمفازة

من وزن الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه

ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا الامر غير محقق

لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا

كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت مما تقدم ان مجرد

وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف

اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا المقتضي لوجود السببين في

اصمت وزن العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر

علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه ـ

الاخفش المشهور بابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر من قول الاستاذ

مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وكان

غير مستحسن تنبيها على ذلك في انصراف مثل احمر علما اذا نكر والمراد بمثل احمر ما كان

معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران واشباهه ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع

فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك

افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه
حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من
التفضيلية اعتبار الصفة الاصلية اى اسما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتبار الوصفية
الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق فيه مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها
وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل او الالف والنون المزيدتين
فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها
وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعنى منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع
اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما حينئذ وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل
بقى فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم اسم للحية التي فيها سواد وبياض
ففيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت
بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل
لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل او الالف والنون وهذا
القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلى بعد التنكير وكان يلزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا
فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلى والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اى
سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اى كل علم كان في الاصل

٤٧

وصفاً مع بقاء العلمية بان يعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية لما يلزم
في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية والعلمية فان
العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد يمنع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبر
الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة
والعلمية لا بين الوصفية الاصلية لزوالها بالعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف
مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد
وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين ولكنه شبيه به فاعتبارهما معاً غير مستحسن وجميع الباب اي
باب غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه وبالاضافة اي اضافته الى غيره ينجر
اي يصير مجرورا بالكسر اي بعلامة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون
بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان الاسم
في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان
لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام والاضافة قويت
جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة
ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما
هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهة الفعل لم تؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر

فعاد الكسر الى حاله وسقوط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين اذا كانتا

قائمتين مع اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احدهما كان منصرفا وبيان ذلك ان

العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم تكن شرطا

كما في احمد زالت احدهما وان لم يكن هناك العلمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف

به المنصرف وغير المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع بهذا الجمع

صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات في المذكور من الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات وكالايام الخاليات

اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل

على علم الفاعلية اي على ما يدل على كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون ملفوظا

بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي ايضا ومعنى الرفع المحلي انه في محل لو كان معربا

لكان مرفوعا لفظا او تقديرا فكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهذا بحث سنذكره في احوال الفاعل فاذا

كان مضمرا استعمالا كما سيجيء فمنه اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه

اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل

المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه

بكل حكم جامد ومشتق بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل

ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل

بالاصالة لا بالتبعية ليخرج من تحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات

والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها أو شبهه أي شبه الفعل في العمل اسما كان ذلك

ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم أي الفعل أو شبهه عليه

أي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى

ضميره شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه

خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه عليه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل

قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على

جهة قيامه به أي اسناده الى الفاعل على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة

المعلوم أو على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في

ضرب زيد على صيغة المجهول ولا احتياج الى هذا القيد لما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف

واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا احتياج الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في

قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل

والاصل في الفاعل أي ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه أي يكون من بعده

غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل

اليه ويدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي

لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل
على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم
الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا
لتاخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا
للاخفش وابن جني ويستند بما في ذلك قول الشاعر شعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب
العاويات وقد فعل وجعت بان هذا ضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم
ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر الذي دل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى
الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول لفظا فيهما اي في الفاعل
المتقدم ذكره صريحا في ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي
الامر الدال عليهما لا بالوضع او لا بالوضع ليشمل ما وضع بازاء شيء له قرينة دالة عليه فلا يرد ان ذكر
الاعراب يستغنى عنه والقرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او
كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلاما بشرط ان يكون المفعول متاخرا
عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا نحو ما ضرب زيد الا عمرا او توسطهما
في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيدا الا عمرو او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب
تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما لفظا

٥١

القرينة فللتحرز عن الالتباس اما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلفوات الاتصال للانفصال واما

في صورة وقوع المفعول بعد الا فلانه لو لم نشترط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر

المطلوب فان المفهوم من قولك ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو

مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قولك ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون

زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا نشترط توسطها بينهما

في صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فقال ما ضرب الا عمرا زيد

فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو واذ الحصر انما هو في ما يلي الا فلا ينقلب الحصر

المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكنه لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها

وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لانه يحتمل ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد ففيه انحصار

صفة كل واحد منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود وما يجب تقديمه في صورة وقوع المفعول

بعد الا لان الحصر فيها في الجزء الاخير فلو أخر الفاعل لانقلب المعنى قطعا واذا اتصل به

اي بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا لم يشترط توسطها

بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا

او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل به مفعوله وهو

اي المفعول ضمير متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تاخيره

أي تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور أما في صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم
الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة وأما في صورة وقوعه بعد إلا أو معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب
وأما في صورة كون المفعول ضميراً متصلاً والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال الانفصال
بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما إذا كان الفاعل أيضاً ضميراً متصلاً فإنه حينئذ
يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك **وقد يحذف الفعل** الرافع للفاعل **لقيام قرينة** دالة
على تعيين المحذوف **جوازاً** أي حذفاً جائزاً **في مثل زيد** أي فيما كان جواباً لسؤال محقق **لمن قال**
من قام سائلاً عمن تحقق منه القيام فيجوز أن تقول زيد بحذف قام أي قام زيد ويجوز أن تقول قام زيد بذكره
وإنما قدر الفعل دون الخبر لأن تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف جزئها والتقليل في الحذف
أولى **و** كذا يحذف الفعل جوازاً فيما كان جواباً لسؤال مقدر **نحو** قول الشاعر في مرثية يزيد بن
نهشل **ليبك يزيد** على البناء للمفعول وإسناده إلى يزيد على أنه مفعول ما لم يسم فاعله **ضارع** أي عاجز
ذليل مرتفع على الفعل المحذوف أي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه وأما على رواية
ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه **لخصومة** متعلق بضارع أي يبكيه من
يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لأنه كان ظهير العجزة والأذلاء وآخر البيت **ومختبط مما تطيح الطوائح**
والمختبط السائل من غير وسيلة والإطاحة الإهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس
كلواقح جمع ملقحة ومما متعلق بالمختبط وما مصدرية يعني يبكيه أيضاً من يسأل بغير وسيلة

٥٣

من اجل هلاك المهلكات ثم له ما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان يعطى المساكين بغير وسيلة وقد تحذف

الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيينه وجوباً اى حذفا واجبا مثل قوله تعالى وان

احد من المشركين استجارك اى فى كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام

الناشى من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذى يفسر

الابهام من حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءنى رجل اى زيد فتقدير الاية

وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك

الاول المفسر باستجارك الثانى وانما حذف لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان

يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد من الفعل وقد

يحذف الفعل اى الفعل والفاعل معا وهو مع فاعله جملة نحو نعم جوابا لمن قال اقام زيد

اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر ما فى جوابها وذا الحذف [illegible] السؤال

لا واجب لعدم قيام ما يؤدى مؤداه فى مقامه كالمفسر فيلزم فى الكلام سد ذلك وانما قدرت الجملة الفعلية

لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كونه

جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجرى فى غير الفعل

ايضا نحو زيد معطى ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف اب وقصر على الفعل لاصالته فى العمل

وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع فى اكثر من فعلين لقصد [illegible]

اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اي اسما ظاهرا واقعا بعدهما اي بعد الفعلين اذ

المتقدم عليهما او المتوسط بينهما معمول للفعل الاول ويتحقق قبل الثاني فلا يكون فيه

مجال التنازع بمعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون مع توجههما

في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فحينئذ لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان

المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان

يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه

تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين

وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف وبحرف لا يصح اضماره و

لا بد منه لفساد [illegible] لانه يقتضي الفعل [illegible] والمقصود اثباته له وارد المص بالتنازع

ههنا ما يكون [illegible] فلهذا خصه لاسم الظاهر واما التنازع

الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء يعملان

معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو

ممتنع كما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان

يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد

وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان

منفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية
والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر
فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع
بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك
الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث
المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين
واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور
الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا
اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الثاني حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه
كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا واكرمني
ضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا ويختار البصريون اعمال
الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار الكوفيون الاول اي اعمال
الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت
الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبدأ به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا
اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار

قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم
الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لانه مرجع الضمير والضمير
يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل
الا اذا اسند شيء سده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر
ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي
وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني
عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف
الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول وان اقتضى الثاني الفاعل اضمر فيه وان
المفعول حذفه واضمره نحو [illegible] لزيدان لا يلزم حينئذ محذور وقيل وهي
تشريك الفعلين [illegible] الناصب نحو قول ضربني واكرمني زيد هو وضرب
واكرمت زيدا هو ورواية الشيخ غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر
وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه والا اي ان لم يستغن عنه اظهرت
اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا
اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين
اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيدا واعملت

زيد فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميراً راجعاً الى زيد المتقدم رتبة لا محذور وفيه حينئذ الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة بل لفظاً فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار لم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان معمول الفعل الثاني غير المذكور ويكون الضمير حينئذ راجعاً الى لفظ مقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقاً حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلاً له ومنطلقاً مفعولاً له واضمر المفعول الاول في حسبتهما فاظهر المفعول الثاني اعني منطلقاً لتعذر المانع وهو انه لو اضمر مفرداً خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقاً ويحتمل انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا اخطرت المفعول الثاني بالبال اسماً [illegible] باعتبار الاطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولاً مفرداً والثاني مفعولاً مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس شعر

ولو انما اسعى لادنى معيشة * كفاني ولم اطلب قليل من المال *

حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد

اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية فرفع امرء القيس

الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا اقل

يتساوى الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين قال وقول امرء القيس كفاني

ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى اعلى تقدير

كون كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي في معيشته واستلزام كفاية

قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو حرف يجعل مدخوله المثبت شرطا كان

او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول طلب

محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما دل عليه البيت المتاخر عنه وهو قوله شعر ولكنما اسعى لمجد مؤثل

وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وحينئذ يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا

قليل من المال كفاني طلب المجد الاثيل الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اي

مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ

حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا

كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول للملابسة

كونه واقعا لفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد

الفعل او شبهه اليه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله

وإقامته مقام الفاعل إذا كان على بناء فعلا أن تغيّر صيغة الفعل إلى فُعِلَ أي إلى الماضي
المجهول أو يُفعَل أي إلى المضارع المجهول فيتناول مثل سُفعِل ويُفتعل ويُستفعل وغير
من الأفعال المجهولة المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت
لأنه مسند إلى المفعول الأول إسنادًا تامًا فلو أسند الفعل إليه لا يكون إسناده إلا تامًا لزم كونه مسندًا إليه
معًا مع كون كل من الإسنادين تامًا بخلاف أعجبني ضرب زيد عمرو إلا أن أحد الإسنادين
وهو إسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب أعلمت إذ حكمه حكم
المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندًا والمفعول له بلا لام لأن النصب
فيه مشعر بالعلية فلو أسند إليه فات النصب والإشعار بخلاف ما إذا كان مع اللام نحو ضرب
للتأديب والمفعول معه كذلك أي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك أي
كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت وأعلمت في أنهما لا يقعان موقع الفاعل أما المفعول له فلما
عرفت وأما المفعول معه فلأنه لا يجوز إقامته مقام الفاعل مع الواو التي أصلها العطف
دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فإنه لم يعرف حينئذ كونه مفعولًا معه وإذا
وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعيّن
أي المفعول به له أي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما
فإن الضرب مثلًا كما أنه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب

بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضُرِبَ زيدٌ باقامة المفعول مقام الفاعل

يومَ الجمعةِ ظرف زمان امامَ الامير ظرف مكان ضرباً شديداً مفعول مطلق للنوع باعتبار

الصفة وفائدته وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل الا بقيد مخصص

او لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل لم يقم مقام الفاعل مثلها

فتعين زيدٌ وان لم يكن اى ان لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اى جميع

ما سوى المفعول سواء في جوازه وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت

اى الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول

الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاط اى آخذ نحو اعطي زيد درهما

مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو

اعطي زيد عمرا ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنها اى من جملة المرفوعات او من جملة

المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل

فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول

نحو قوله تعالى وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اى الذي

لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي

كاسمي ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى ليخرج نحو

عنه مثل حسبك درهم مسند اليه والمحترز عن الخبر والثاني وهو المسمى بالمبتدا الخارج عن هذا القسم فانهما

لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي

الواقعة بعد حرف النفي كما ولا او الف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز

الابتداء بها من غير استفهام ونفي على قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر ع فخير

نحن عند الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خبرا عن نحن يلزم الفصل بين افعل التفضيل و

معموله الذي هو من باجنبي وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء

رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت

عن الهتي يا ابراهيم واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان

ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدا

وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة

الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما

مفردا مذكورا بعدها نحو اقائم زيد وما قائم زيد جاز الامران واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان

الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا جاز الامران

كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها ساد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة

خبرا مقدما عليه ففيها ثلث صور احدها اقائمان الزيدان ويتعين حينئذ ان يكون

٦٢

٦٣

الزيدان مبتدا وقائمان خبر مقدم وقولنا انهما اقائم الزيدان وتعين حينئذ ان يكون الزيدان

فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وقولنا انهما اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي

هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في

يضرب زيد انه الخبر والمسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما وقع به الا

واحترز به عن القسم الاول من المبتدا لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة

في تعريف المبتدا واحترز به عن القسم الثاني من المبتدا ولك ان تقول المراد به المسند به الى

المبتدا او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدا وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني

من المبتدا ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدا والخبر

هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او ليسند اليه شيء كما في قسمي الابتدا

في المبتدا والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم

الابتداء عامل في المبتدا والمبتدا في الخبر وقال الاخرون ان كل واحد

من المبتدا والخبر عامل في الاخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل

المبتدا التقديم اي ما ينبغي ان يكون المبتدا عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر

لفظا لان المبتدا ذات والخبر حال من احوالها والذات مقدمة على احوالها ومن ثم

اي من اجل ان الاصل في المبتدا التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد

مع كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر لفظا المتقدم رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها

في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في خبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر

لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون

معرفة لان للمعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة

ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه

التخصيص او بالتخصيص بقليل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن

خير من مشرك فان العبد يتناول للمؤمن والكافر حيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ

وخير خبره ومثل قولك أرجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في

الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكانه قال أي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن

فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد

خير منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد

وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو مروح واحد وكذا

كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم

شر اهر ذا ناب لتخصيصه بتخصيص الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع

ما اهر ذا ناب الا شر وما تخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة

وصحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قائم علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح الحكم عليه
بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام وعلم ان المهر
الكلب بالنباح المعتاد وقد يكون شر خيرا كما اذا كان مجي حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا
كان مجي عدو والمهر لنباح غير معتاد مثلا ثم فيكون شر الاخير فعلى الاول يصح القصر
بالنسبة الى الخبر فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف ليصح القصر فيكون
المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل لضرب لرجل قوي ادركه العجز في حاجة ومثل قولك
في الدار رجل تخصيصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة
استقراره في الدار فهو في قوة تخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك تخصيصه بنسبته
الى المتكلم او اصله سلمت سلاما عليك فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار
كما قال سلام اي سلام من قبلي عليك لانه مشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم
مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها
الى من التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول
الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب لما كان
الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة
فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون

جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة

الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة

خبرا عن المبتدأ من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره

كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة او كون الخبر تفسيرا للمبتدأ

نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ثمة قرينة نحو البر الكر بستين والسمن

منوان بدرهم اي الكر منه بقرينة ان بائع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر

الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على

انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مأول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه

اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل

وهم الكوفيون فانه يصير حينئذ مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق

عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل

انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم وجاز تاخيره لكنه

قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر

الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب حينئذ تقديمه لحفظ الصدارة مثل

من ابوك فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه ا زيد ابوك

ام ذاك والوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدا لكونه معرفة

ومنه خبره الواجب تقديمه على المبتدا لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اى المبتدا و

الخبر معرفتين مساويين فى التعريف او غير متساويين لا قرينة على كون احدهما مبتدا والآ

خبر نحو زيد المنطلق او كانا متساويين فى اصل التخصيص لا فى قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح

خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل منى دفعا للاشتباه او كان

الخبر فعلا له اى للمبتدا احترازا عما لا يكون فعلا له كما فى قولك قام ابوه فانه لا يجب

فيه تقديم المبتدا لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه

اى تقديم المبتدا على الخبر فى هذه الصور اما فى الصور الاول فلما ذكرنا واما فى الصورة الاخيرة

فلئلا يلتبس المبتدا بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس

المبتدا بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل فى

مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا فاما الزيدان وقاموا الزيدون احتمل ان يكون

الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدا به او بالفاعل على هذا التقدير

ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء

فى ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة صورة سواء كان

فى الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اى معنى وجب له صدر الكلام

كالاستفهام مثل أين زيد فزيد مبتدأ وأين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتأخيره صدارة ما له صدر الكلام لصدره في جملة أو كان الخبر بتقديمه مصححا له اي للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فبتقديمه يصح وقوعه مبتدأ مثل في الدار رجل فان في الدار خبر تخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو أخر بقي المبتدأ نكرة غير مخصوصة أو كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له تبعية يمتنع معها التقديم على الخبر فلا يرد على عكسه مثل ضمير كائن في جانب المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق ولو أخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق المجرور بالجار أو كان الخبر خبرا عن أنّ المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتدأ اذ في تأخيره خوف لبس أنّ المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها وفي الكتابة مثل عندي أنك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل و

وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو زيد حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد

اي مُزّ وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوّز العطف

ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف لا خفاء فيه لا

في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد

في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو حمل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن

المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني والحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله

فيشبه المبتدأ الشرط ويشبه الخبر الجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم

دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى

في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب وذلك

المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته

جملة فعلية او ظرفية ولو بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان تكون صلته فعلا

او ظرفا مؤولا بالفعل ليتأكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا او في حكم

الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما

او في حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي يأتيني هذا مثال للاسم الموصول بالفعل او

الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف

٦٩

بالاسم الموصول المذكور نحو قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل

يأتيني فله درهم مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار فله درهم مثال للاسم الموصوف بظرف

فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فنحو كل غلام رجل

يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي

يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخولها عليه لان صحة دخولها عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ

والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل تزيلان تلك المشابهة لانهما تخرجان الكلام عن الخبرية الى الانشائية

والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او

لعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل بان كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق

فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل

لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم

قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح

انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية بدليل قوله تعالى ان الذين

كفروا وماتوا وهم كفار فلن تقبل توبتهم فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل

فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه فالمصنف قيد

بقوله وذكره ولم يقيد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما

لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر شعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون

وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اي المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولما يتهم [illegible] الهلال عند الوقت وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده

اي فيفي وقت خروجي الشيع فيقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اي حذفا واجبا فيما

التزم اي في تركيب التزم في موضعه اي موضع الخبر غيره اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب

على ما ذكره المص اولها المبتدأ الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا

زيد موجود لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب

لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان خاصا

فلا يجب حذفه كما في قوله شعر ولولا الشعر بالعلماء يزري * لكنت اليوم اشعر من لبيد

هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم الواقع بعدها فاعل الفعل مقدر اي

لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدأ

كان مصدرا صريحا او بتاويله منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان

اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ضربي زيدا قائما وضرب زيد قائما اذا كان

زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما ... اكثر

شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره

ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما تحذف متعلقات الظرف نحو زيد عندك فبقي اذا كان

قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية

فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائم مقام الخبر وقال الرضي

هذا اقبل فيه تكلفات كثيرة والذي يظهر لي ان التقدير نحو ضربي زيدا ايا الا ان دار

الحال عن المفعول نحو ضربت زيدا ليس قائما او كانت عن الفاعل ... ثم تقول حذف

المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا ليس قائما ويجوز حذف الحال

قيام القرينة كالقول الذي ضربت قائما زيدا اي ضربته ثم حذف بلا ... الذي

خبر المبتدا والعامل في الحال وهو الحال بقاءه كالقول زيد مجيدا اي ثبت مجيدا

فعلى هذا يكون مستحسن من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي

زيدا قائما حاصل فالمحل قائما من متعلقات المبتدا وعلى هذا ... الخبر ... شيء مسده

تقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سد

الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم

الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما ضربت زيدا الا قائما وما اشبهها

... استيفاء خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك

مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر ... خبره

لان الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف موضعه ... معها

كل مبتدا يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا

اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف

وجوب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر بمعنى العمر وحده ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان

القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله وخبر ان واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها

اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع

بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها شابهت الفعل المتعدي كما يجي

عملت عمله نصبا ورفعا هو اي خبر ان واخواتها المسند الى شيء اخر بعد دخول احد

هذه الحروف عليها فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها

وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليها ورودها

عليها لا ايراث اثر فيها لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا

يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث انه مسند الى ابوه ليس مما دخل عليه ان بهذا المعنى

بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند

المسند الى اسم هذه الحروف فيلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف

ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم

حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم مثل قائم في ان زيدا قائم فانه المسند

بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدا اي حكمه كحكم خبر المبتدا

في اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه

من كونه واحدا او متعددا او مشتبها بحذف وفاء في شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من

عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان تصح كونه خبرا لوجود شرائطه و

انتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدا يصح ان يقع خبر

ان حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيد

وان من ابوك الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه

فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان

هذه الحروف فروع للفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي

للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع

على المنصوب فلما اعمل العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما

على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل

الا اذا كان الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه الا اذا كان

ظرفا فان حكمه اذا حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى

ان الينا ايابهم في وجوبه الا اذا كان الاسم نكرة نحو ان من

البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها

خبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم

مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند [illegible] آخر [illegible] المبتدأ

وخبر ان كان وغيرها بعد دخولها اي بعد دخول الاحرف الخمسة به [illegible]

المراد به مثلها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو تضرب في لا رجل يضرب ابوه ونحو

لا غلام رجل ظريف و [illegible] ما عدل عن المثال المشهور وهو لا رجل في الدار [illegible]

[illegible] الخبر ويحتمل في الدار صفة بخلاف ما ذكره لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز

ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر لا بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال

لان [illegible] لا يتقيد بالظرف ونحوه واشار الى انه لئلا يلزم الكذب في خرافة [illegible]

غلام رجل [illegible] الا التي خبرها الظرف وغيره ويحذف خبرا

[illegible] كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة

عليه [illegible] اي لا [illegible] وبنو تميم لا يثبتونه

اي [illegible] الخبر في [illegible] عندهم [illegible] او المراد

الحكم لا يثبتونه [illegible] يقولون [illegible] لا [illegible]

[illegible] يحملون ما

[illegible] على [illegible] المشبهتان

بليس في معنى النفي [illegible] الدخول على [illegible] استعملان

عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه بعد دخولها خرج به غير اسم ما ولا

وبها اعترض من سمى اذ دخولها ... نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك

واسما التي بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانها تعمل في النكرة والمعرفة

هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يشبهون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان

بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة الحجاز ورد القران نحو ما هذا بشرا وهو

اي عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهة لا بليس لان ليس لنفي

الحال ولا ليست كذلك فانها لنفي مطلقا بخلاف ما فانها ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا

على مورد السماع نحو قوله شعر من صد عن نيرانها ۞ فانا ابن قيس لا براح ۞ اي لا براح

لي ولا يجوز ان تكون لنفي الجنس لانها اذا كانت لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع

ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات

ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض

بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات

لكثرتها وخفة النصب **المنصوبات** هو ما اشتمل على علم المفعولية

قد تبين حصر ما ذكر في المرفوعات والمراد بالعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا

حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا

ومسمات وابا کہ سلیمین وسلین قبینة ای بین المقصوب او ما اشتمل علی

علم المفعولية المفعول المطلق سمی به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير

تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح

اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به

او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله اي فعل فعله والمراد بفعل

الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه

فلا يرد مثل مات موتا وحسن حسانة وشرف شرفا وانما قيد بلفظ الاسم لان

ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها

فعل مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا

بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو ضربا في جواب من قال اي ضرب ضربت

بمعناه اي بمعنى الفعل نحو ضربت ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما

نحو الضرب واقع ومعنى بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل

كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل

مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا

فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل

وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فإن للكراهة اعتبارين

أحدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل مسند إليه لا

أن معنى الفعل مشتمل عليها حينئذ وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فإذا ذكر

بعد الفعل بالاعتبار الأول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق وإذا ذكر

بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق

إذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه ووقوع الفعل على

المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا

وقد يكون المفعول المطلق للتأكيد إن لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من

الفعل وللنوع إن دل على بعض أنواعه وللعدد إن دل على عدده مثل جلست

جلوسا للتأكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالأول أي الذي

للتأكيد لا يثنى ولا يجمع لأنه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية

والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين وجلوسات إلا إذا قصد به

النوع أو العدد بخلاف أخويه اللذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات

بكسر الجيم وفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه أي مغايرا للفظ

فعله لأنه بمعناه مثل قعدت جلوسا وانبت النبا

نحو انبته الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اي قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا

وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن

قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدرية باعتبار

الموصوف والمضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا

واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها كقولهم سقيا اي

سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل

خيبة اذا لم ينل المطلوب وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن و

الشفة واليد وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا

وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر

وهذا معنى وجوب الحذف سماعا فقيل عليه قد قالوا احمدت الله حمدا واشكره شكرا

وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب

الحذف انما هو فيما يستعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف

الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اي حذفا قياسيا يعلم له ضابطة

كلي يحذف الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اي من هذه المواضع

موضع ما وقع اي مفعول مطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد

نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه لتعلقه في وادخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه

أو بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي عن ذلك

الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا او ما سرت سيرا لا يكون

منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا

عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية أو وقع المفعول المطلق

مكررا اي شئ في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو وكنت الارض

دكا دكا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون

خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا وما انت الا سير البريد

اي تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها

على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما يعمل بمبتدأ

او الى ما يستعمله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اي تسير سيرا

مثال لما وقع بعد معنى نفي وزيد سيرا سيرا اي يسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها

اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اي موضع

مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدر

المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان

تحصيل

الواقعة المحلية مثل قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اي بعد الوثاق

واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من

شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما

منا بعد واما فداء اي تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اي من

تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اي لاجل التشبيه

احترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اي

حال كونه علاجا اي فعلا من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان

الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة

تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق احترز به عن نحو

مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اي صاحب ذلك الاسم الذي

هو بمعناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا فيه صوت صوت حمار نحو مررت

به فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار من صفات الشيء صوتا بالمعنى يصوت

تصويتا مثل صوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة

اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير

المجرور في قوله له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخا

وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع
مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير
المفعول المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر
وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم لان مضمونها الاعتراف ولا محتمل لها سواه ويسمى
هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي نفس المفعول المطلق لانه انما
يؤكد نفسه وذاته الامر لتغايره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي
لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق
حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم
ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من
المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من
حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف لا احتمال فيه لغاير المؤكد
اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل
غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه
لتتكرر وتتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية ولو
لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة

اي مبني مضافا الى الفاعل او المفعول لثلاثة ومثال قوله تعالى فارجع البصر كرتين اي رجعا

تكريرا كثيرا وجعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك

اصله الب لك البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة

كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف

حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون

محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك

الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع

اي هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر الاسم اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق

والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون في ضربت زيدا

ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به فخرج

بهذا القيد المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه و

المفعول المطلق ايضا لخروجه بما سبق من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل

الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج مثل زيد في ضرب زيد على

صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ودخل مثل اعطي زيد درهما لانه يصدق على درهما

انه وقع عليه فعل الفاعل حكما اي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل

وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذى هو ضمير المتكلم

وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل فى العمل فيعمل فيه متقدما او متاخرا اما جوازا مثل زيدا ضربت واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رايت ومن تكرم اكرمك اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه فى حيز ان نحو من البر ان تكف لسانك

وقد يحذف الفعل العامل فى المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اى اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التى هى السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اى تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية

ووجوبا فى اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف فى باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها [illegible] هذه الاربعة

الاول من تلك المواضع الاربعة سماعى مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرا ونفسه اى اترك امرا ونفسه وانتهوا خيرا لكم اى انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد

واهلا وسهلا اى اتيت اهلا اى مكانا ماهولا لا معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثانى من تلك المواضع

الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اى وجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت

مقبلا عليك بوجه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت اولا منزلة

من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداءها فهى فى حكم من يطلب اقباله

بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه بحل عليه فى النداء المجرد للتفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد نداء

فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف احكامه بالذكر فيما بعد وفيه بحكم

فان المندوب ايضا كما قال بعضهم مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت

يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله

تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل

فى المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهى يا وايا وهيا

واى والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب

طلبا لفظيا بان يكون الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان تكون النية متقدرة

نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اى نيابة لفظية بان يكون النائب

ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما فى المثالين المذكورين او

للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اى

الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه

الفعل المقدر وليس يا زيد او عمرو زيد الحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله

ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد حرف النداء لسده مسد

الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواته اسماء الافعال فعلى هذين

المذهبين لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل وجب الحذف

وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزء الجملة

اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة

اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي جزءاها الفعل والآخر ضمير مستتر فيه

ويبنى اي المنادى قدم بيان البناء لانه اخص الفتح على النصب لقلتها بالنسبة

الى النصب لطلب الاختصار في بيان ما يلقب له ونصب سواهما على ما يرفع به اي على الضمة

او الالف او الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء والفعل اسند الى

الجار والمجرور اعني به والضمير في به راجع الى الاسم غير لائق لسوق الكلام

ان كان اي المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا مشبها بالمضاف والمراد بكل اسم

لا يتم معناه الا بانضمام امر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المنادى

المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية

وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه

الكاف كاف ذلك لفظا و معنى و انما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف

او الفعل و لا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد و يا رجل مثال لما هو مبنى

على الضمة و لهما معرفة قبل النداء و ثانيهما معرفة بعد النداء و يا زيدان مثال المبني على

الالف و يا زيدون مثال المبني على الواو و يخفض اي يجر المنادي بلام الاستغاثة

اي باللام يدخله وقت الاستغاثة و هي لام التخصيص ادخلت على المستغاث و لا تدخل على

مخصوص من شأنه الدعاء مثل يا لزيد و انما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له

اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا لقوم فانه لو لم تفتح لام المستغاث

لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له و لم يعكس الامر لان

المنادي المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي تفتح لام الجر معها نحو لك

بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث

بغير يا نحو يا لزيد و لعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه و بين المستغاث له

حاصل بعطفه على المستغاث و ان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا

نحو يا لزيد و يا لعمرو و انما اعرب المنادي بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه

كانت مشابهة الحرف و اللام الجارة من خواص الاسم فدخولها ضعفت مشابهة الحرف

فاعرب بما هو الاصل فيه و قيل و تخفض للمنادي لام التعجب و التهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء

٨٨

يا للماء ويا للدواهي لام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اسمع الفصحى كريما يصدق

قولا فيها البعد ينصب باسوايها كلها وجب ان كلام من اللام لام [illegible] المهدد

اسم فاعل لسيغيث بالمهدد اسم مفعول المتحير مستغيثا منه ويستريح من المه صوتيه وكان المتعجب

المتعجب منه المتحير فيقتضي منه العجب وتخلص منه وتجيب عن الم التعجب بوجه آخر ذكره المصنف

في الايضاح ويجوز ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء والدواهي

وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء تعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول

بحذف المستغاث [illegible] التقدير بكسر اللام ظاهر واما على تقديرها فمشكل لانفرادها

منتهاها حينئذ كما هو الظاهر [illegible] ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاقه

الفها اي الف الاستغاثة آخره لان الالف لا يكون ما قبلها الا فتحا ولا لام فيه

حينئذ لان اللام تقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن ان يجمع بينهما

مثل يا زيداه بالحاق الهاء للوقف وينصب ما سواهما

اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى

المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل

دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وانما تخيره المستغيث عن [illegible]

وما سوى المفرد المعرفة اما ان لا يكون مفردا او ان يكون مضافا او شبه مضاف

الا يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالستة اقسام لانه اما ان يكون

مفردا لكونه مضافا فامثل له بيا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل

يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا لكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا لمقابل غير معين

اي رجل غير معين وهذا التوقيت للنصب لا للتقييد له لانه منصوب الا ان يحمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون

مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه طريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ يكفي انتفاء كل من

القيدين بمثال يتحقق انتفاءهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني

يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا بهذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة

الاقسام باسرها مذكورة وبهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد

مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفرد حقيقة وحكما انما قيد المنادى

بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيد المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع

المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه عمراه ولان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع

بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وحينئذ

لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقة بان لا تكون

مضافة معنوية ولا لفظية ولا مشابهة وحكما بان تكون مضافة لفظية او مشبهة

بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانتا في حكم المفردة

لتدخل فيها المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما كالنوع لهما ضرورة في جواز الرفع

والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن جميعهم [illegible] سالم عن عدم الآتي في التوابع

كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لابد في بعضها من قيد مخصص التوابع الجاري هذا

الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد اللفظي

حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان

المختار عند المص ذلك لم يقيد التاكيد [illegible] مطلقا وعطف البيان

كذلك والمعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام لا

البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما يجيء ترفع حملا على لفظه

الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي [illegible] شبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه و

تنصب حملا على محله لان حق تابع المنادى المبني ان يكون تابعا لمحله وهو هنا

منصوب المحل لمفعوليته مثل يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل

والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان

ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل وهو ابن احمد

هو استاذ سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويز النصب لان المعطوف

بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة

91

حرف النداء له تهيئ الصفة او بالتقدم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك

الحالة اعرابا فصح نصبه وابو عمرو بن العلاء النحوي القاري المقدم على الخليل يختار فيه النصب

مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون مناديا مستقلا

فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف

المذكور كالحسن اي كاسم حسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس

مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله مناديا مستقلا بنزع اللام [illegible]

المعطوف المذكور كاسم حسن في جواز نزع اللام عنه مثال النجم والصعق فكابي عمرو

اي فابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع [illegible] مستقلا والمبهمة فله [illegible]

في المفردة اي تابع المنادى المبني على ما يرفع به [illegible] تفصيله [illegible]

اذا وقعت منادى نصب فنصبها اذا وقعت [illegible] اولى لان حرف النداء لا يباشرها

مثل يا تيم تيم [illegible] في التاكيد ويا زيد [illegible] في الصفة ويا رجل [illegible] في عطف البيان

ولا يجيء المعطوف بحرف لامتناع دخول يا عليه مضافا الا ان [illegible] يمتنع دخولها على المضاف

بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غيره اذ كره اي [illegible] المعطوف الذي ذكر

من قبل [illegible] ويمتنع دخول يا عليه [illegible] المعطوف الذي [illegible] دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد

منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود

بالذكر والاول كالتوطية لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة لا انه من دخول
حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال كون كل واحد منهما
مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين
للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا
زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا
ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى فلان
الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحة المبني عن جواز الضمة فان جواز
الضمة لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء وملحوق
بها اسمي ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج
عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اي حال كون ذلك الابن مضافا
الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم كما عرفت من قاعدة بناء
المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى
الجامع بهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتح التي هي حركة
الاصلية لكونه مفعولا به واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه
قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اي مع ها التنبيه

٩٤

بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع اداتي التعريف بلا فاصلة وتوابع
هذا الرجل متوسطة ويا ايها الرجل متوسط الامرين معا والتزموا اي العرب
رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اي الرجل مثلا
المقصود بالنداء فالتزم رفعه لتكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي
هي علامة المنادى فتدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن
قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكره هناك كما لم يخرج صفة
الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اي التزموا
رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل
ذو المال لانها توابع المنادى المعرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى
المبني وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام هي
ان اللام عوضا عن همزة محذوفة وهي مختصة بهذه الكلمة يا الله
الا اله محذوفة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة وتعينت
وما لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز وفيه نظر لان
خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن
محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله

الا ناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا

النجم ويا الناس لعدم جريان القاعدة في التي في قوله شعر من اجلك يا التي

تيمت قلبي * وانت بخيلة بالوصل عني * لان لا جمعها الليس ... عن محذوف

والكانت لازمة للكلمة حكموا بانها شذوذ وفي الغلامان في قوله ع فيا الغلامان

اللذان فرا * لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا وكذلك اي وجاز لك

في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه اسم مفرد لمعرفة صورة وولي

الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب

اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف

الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك

مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف لقرينة ... وذلك

مذهب المبرد ...

الاصل يا تيم يا تيم عدي ففتح اتباعا للنصب الثاني كما في يا زيد بن عمر

وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف ... بيت

يا تيم تيم عدي لا ابا لكم * لا يلقينكم في سوءة عمر * البيت لجرير حين اراد عمر

التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني

95

فيلقينكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني مهاجاته يا ايهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم

يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء

بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احتراز عن نحو يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما

وهذه الاوجه الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود وغيره

غيره مقصد الفراغ من النداء ليقصد الى المقصود من الكلام فحسن يا غلامي او جهين

حذف الياء والاكتفاء بالكسرة لدلالة عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف

من الياء والكسرة وبهاتين الوجهان وان كانا واقعين في المنادى

المضاف الى ياء المتكلم لكن الاستعمال في كل منادى بذلك بل فيما غلب عليه الاضافة

الى ياء المتكلم واشتهر المنادى به [illegible] على الياء ايثرة بالحذف او قلبها الفا [illegible]

وقد جاء يا ابي [illegible] يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف [illegible]

المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حالة الوقف

تقول [illegible] وغلامه ويا غلامه يا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا

[illegible] تجاوز [illegible] يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة [illegible]

زائدة عليها لكثرة استعمال هذهما في كلامهم [illegible] بقوله ويا ابت ويا امت اي

يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء [illegible] على

على ما فوق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابتُ و يا امتُ اجراء له مجرى

المفرد المعرفة ولم يذكره لقلته وقالوا يا ابتا و يا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين

دون الياء فما قالوا يا ابتي و يا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير

جائز وقالوا يا ابن ام و يا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام و

العم اي لا يقال يا ابن اخ و يا ابن خال بل يقال يا ابن اخي و يا ابن خالي لا بالنظر

الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت ام و يا بنت عم على الوجوه الاربعة

مثل باب يا غلامي فقالوا يا ابن امي و يا ابن عمي بفتح الياء وسكونها و

يا ابن ام و يا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة و يا ابن اما و يا ابن عما بابدال

الياء الفا وقالوا بزيادة وجه آخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن

ام و يا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال

طول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع

في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير

ضرورة شعرية وجئت اليه فان وجئت اليه ضرورة فبالطريق الاولى

وهو في غيره اي غير المنادى واقع ضرورة اي لضرورة شعرية وعيه

البناء في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف في آخره اي في آخر المنادى

تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مفضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى

هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة

ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والمجرور

الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول وشرط الترخيم اذا كان واقعا

في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا

حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس

آخر اجزائه المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم

فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب

او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف

لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض

النسخ فكانه من تصرف الناسخين مع ان في جعله اشتراطه عند دخوله في المنادى وظاهر هو

ان الاغلب فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت فيها للتفجع فلا يناسبه الترخيم

وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد امرين وجوديين

اما ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف لان العلمية

مناسبة للتخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته فيما بين القوم يدل على ما بقي واثباته

على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسم الملتبس

بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فتكفيه

ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا

ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل

مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى براسها ولا يرخم بغير هذه

مما لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه

فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط

الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف فقال فان كان في اخره اي

اخر المنادى زيادتان كانتا في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا

واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم

زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الاخير كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة

الى الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون حينئذ من باب

عمار وعمران او كان في اخره حرف صحيح اي صحيح على ما هو اصطلاح الذي لان

الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيصح منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من

ان يكون حقيقة او حكما ... مثل قمطر وبرثن فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في انه

99

قبله مدة اي الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة
لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف
الاخير وهو اي والحال ان ما في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف
كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب
واسماء لم يأخذ بهذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو ثبون وقلون يرخم
بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اي الحرفان
الاخيران في كلا القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا
معا واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذف المدة الزائدة
لئلا يرد المثل السائر صلت على الاسد وبلت عن النقد وان كان مركبا
ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا والا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين
حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لتنزله
منزلة تاء التأنيث في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان
غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة المذكورة واحدا اي فيحذف حرف واحد
كحصول الف مده المقصورة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث
ويا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه

فينبغي الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الأكثر

فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء كما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو ساكنة بعد ضمة

وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل للتقليل ويجعل المنادى

المرخم على الاستعمال الأقل اسما برأسه كأنه لم يحذف منه شيء فيكون كما في بنائه على الضم

ويصحح حكم نفسه لا الحكم الأصل فيقال يا حار بالضم كأنه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم

ويا ثمي لأنه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر

ما قبلها كما في أدل ويا كرا لأنه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الإعلال وهو

وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا

يعني العرب صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب لأنه لا يدخل صيغة سواها

لكونها أشهر صيغها فكانت أولى بأن يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة

ميت يبكى عليه عدّه بعد محاسنه ليعلم الناس أن موته أمر عظيم ليتعذروه في البكاء ويشاركوه

في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا أو عدما بيا أو وا فالمتفجع عليه

عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده

عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت

فالحاصل أن ما يسمى مندوبا مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه ويا

ولا يختص المندوب بوا ممتازا به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك
بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى اي مثل حكمه يعني
اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم
ذلك القسم من المنادى كما اذا كان معرفة مفردا فانه يضم واذا كان مضافا او شبيها به
ينصب لا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لما انه لا يقع نكرة
لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف في آخره اي آخر المندوب
لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اي التباس ذلك اللفظ عند زيادة
الالف بغيره عدلت الى حرف مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت
ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب
واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصله الضم لا
واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اي الحاقها بهذه
الزيادات في حال الوقف لبيانها ولا تندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدا الا
الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه
فلا يقال وارجلاه ولا اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن اليه ليعرف به ليعذر
النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف لصفة المندوب بل يجب ان يلحق

بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه

جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او

التوضيح فلهذا جاز مثل وا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس فانه

يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص

من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات

فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران ويحكى يونس ان

رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف

حرف النداء الا اذا كان مقرونا مع اسم الجنس يعني بما كان نكرة قبل النداء

سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف

منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة اي الا مع اسم الاشارة لانها كاسم الجنس

في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه

فبقي ما عداها من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن

حرف النداء كاللهم فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير

بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظة اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها

الرجل اي يا ايها الرجل او الموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل

١٠٣

فلا يجوز الحذف من ايها من غير ان تضيف بذا ابدي للام المضاف الى اي
معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا او الموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي واما
المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس
في اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا
قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص
وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه
اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرا اي يا كروان فيه شذوذان حذف حرف النداء من
اسم الجنس وترخيم غير العلم بل ثلاثة لان سها الكروان يعود لان اطرق كرا اطرق كرا
ان النعامة في القرى فيسكن يطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد
اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى انت ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة
جوازا نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف النداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة
امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب
فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط النون بالنصب
الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب فيها حذف ناصب المفعول به وفيها ما اي مفعول به
اضمر اي ستر عامله اي ناصبه على شريطة التفسير اي الشريطة الشرط وهذه صفة فيها

١٠٥

الى التفسير سابقة اي احتراز عما لم يتناول شرطا هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده وانما
وجب حذفه حينئذ احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير
كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك لانه لا يريد ان يليه الفعل او شبهه
متصلا به احتراز عن ان يكون الفعل او شبهه صدر الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت
ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن نصبه ذلك الاسم بضميره اي بالعمل
في ضميره او في متعلقه اي متعلق ذلك الاسم بمتعلق ضميره وما يتعلق به يكون الفعل
او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال
لا بسبب اخر بحيث لو سلط اي لو جرد ورفع ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم هو اي
احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه
اي لنصب احد هذين الامرين الاسم لمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير
او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال خرج نحو زيد
ضربته فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره فان محل معنى الابتداء
فيه [illegible] وبقيد نصب بالمفعولية خرج [illegible] كما في نحو زيدا كنت
اياه وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير التسليط بعينه و
الثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير التسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة

اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال

الفعل بالمتعلق ولا يتصور حينئذ الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المص

اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير بتمامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن

ترتيبها بتأخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل

المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط لعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير

مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت

وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق مع تقدير ما يناسبه باللزوم فان ضربت

غلام زيد يستلزم اهانة زيد وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير

تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشئ على الشئ تلزمه ملابسة المحبس عليه فينصب زيد

في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر المناسب

له في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول

لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بمررت وهو اعني جاوزت

وهو اهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم

اهانة سيده وكذا لابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في

مظان الاضمار على شريطة التفسير اما مختار او واجب فيه الرفع او النصب او مستوي

فيه الامران واي هذه الصور الخمس شار اليه فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع
بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح
عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الترجيح
فيهما متساويتان لان وجود الصلاحية للتفسير قرينة مصححة للنصب في ترجيح النصب
قرينة اخرى ترجح الرفع لسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة
من الجانبين ولكن تكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من تلك القرينة
المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي
يشترط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم اما
زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها
لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في
كلامهم مع انها ايدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا
عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار حينئذ هو النصب فان الرفع يقتضي
وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقعة على الاسم
المذكور للمفاجاة في كونها من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه
الرفع فان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظرف من

ان اذا المفاجاة تلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية عليه وقوعها بعدها فلا تناقض

ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية

متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها

كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان لا غير لم ولما

ولن لان هذه الحروف اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا

ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرا وان زيدا ضربته الا ابا وبعد حرف الاستفهام

نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من

اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز ان يجيء الكلمة لاقتضائه

هل لفظ الفعل بانه بالمعنى قد في الاصل فهو يليق فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة

على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة

في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم

المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه انما اختير في هذه المواضع اي بعد

حرف النفي واذا الشرطية وحيث وقبل الامر والنهي نصب الاسم المذكور اذ هي اي

هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا

والافلا وكذلك يختار نصب الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر بالصفة في التناسب ما هو عسر

حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع

الصفة فلم يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة

مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب

وصفته لا بين التفسير و بين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى

انا كل شيء خلقناه بقدر نصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه

خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود لكن حيث لبسه بالصفة لاحتمال كون خلقناه صفة

لشيء و قوله بقدر خبرا له و هو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا

بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة

لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي

الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما اذ لا تفاوت في مثل زيد قام وعمرو اكرمته

اي عنده او وراءه ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما

عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية الخبر فعلية

فيصح رفعه بالابتداء و نصبه بتقدير الفعل والوجهان يستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع

تكون اسمية فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فيعطف على الصغرى

وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بالقرب من المعطوف عليه

فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضاً قريبة غير مفصولة بينهما

قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب

الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما واذا كانت بمعنى الشرط

فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب النصب

بعد حرف التحضيض وهو هلّا والّا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولها

على الفعل لفظاً او تقديراً نحو ان زيداً ضربته ضربك مثال لحرف الشرط

والّا زيداً ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيدٌ ذُهِبَ به منه اي من باب

الاضمار على شريطة التفسير فان زيداً فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على

شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن

يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره

لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه

اعني اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس او يصاحب

صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيداً يلابسه الذاهب به او يلابسه الذاهب به او ذهب به احد قلنا

المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد مسنده اليه فالاتحاد فيما ذكره مفقود ونحو

كان الامر كذلك فالرفع في ازيد في المثال واجب لابتدائه [illegible]

فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فيكون مما يختار فيه النصب وكذا امثال ذلك

قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اى في صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير

لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فيفسد المعنى لان الزبر ان كان متعلقا بالفعل

لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا

فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود وهو

ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لان

كل شيء كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة

الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت

في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل

عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب الظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا

كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة

عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يتمحلوا لاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على

غير المختار فاشار المص الى التمحل لاخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما

بانه جملة الفاء فيه مرتبطة لمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني

مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء

١١١

الداخلة عليه مرتبطة بالشرط لدلالتها على سببيته للجزاء ومثل [illegible] فما العين ما فيه خبر

ما قبلها فمنع تسلط الفعل المذكور بعدها على ما قبلها فتعيّن الرفع والآية جملتان

مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف المضاف والزاني عطف عليه

الخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية مبينة

الحكم الموعود وانما جيء بالفاء ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او

للتفسير وجيء بالجملة لا للعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا تدخل في الضابطة فتعيّن الرفع

وإلّا اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية جملتين ايضا فهي تكون داخلة

تحت الضابطة فالمختار حينئذ فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء

على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين لتعيّن الرفع الرابع

من تلك المواضع التي وجب حذف الناصب للمفعول به فيها التحذير وانما وجب

حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي

اصطلاح النحاة معمول اي اسم يكون منصوبا للمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذر

ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له لما بعده اي

ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطف على حذر او ذكر المقدر

قلت فمعنى الا مدين ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف الظاهر

١١٤

موضع المضمر اذ تقديره الكلام او معمول بتقدير من ذكر كررا الا انه وضع المحذر منه موضع

الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياي

وان تحذف هذان مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد

والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربها بالعصا وبعد حذف الارنب

عن نفسك وفي التقدير ان المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او

الحذف من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال ثاني نوعيه

اي اتق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتق

زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونحوه وتقدير بعد في مثال النوع الثاني

غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال بعد

او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني

مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعد نفسك مما يوذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق

في بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون

التحذير بنفسك فانه ايضا تحذير واجيب بناء على ان التحذير في التوابع خارجة عن المحدود وكراهيا

بعد وتقول في مثل النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك الاسد ومن الاسد

ان تحذف كما كنت تقول اياك ان تحذف وتقول في المثال اياك ان تحذف بتقدير من

113

اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان قياس ولا تقول في المثال

الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذ مع غير ان وان علمت

عليك بتقدير العاطف فلما حذف العاطف اشتد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع

ان وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو

ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه لفظا او تقديرا

اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه

لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما او لا وقوله

مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة

لكنه ليس بمذكور لكن في مثل شهدت يوم الجمعة واخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه

انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف

قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج

مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من

حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى

قوله مذكور الا زيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة

او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما و

ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا اصطلاح

اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها

فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه خلافاً لبعضهم حيث جعل المجرور بها مفعولاً فيه

لذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ لو تلفظ بها لوجب

الجر وظروف الزمان كلها مبهماً كان الزمان او محدوداً تقبل ذلك اي تقدير في لان

المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي

على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهراً وافطرت اليوم وظروف المكان ان

كان المكان مبهماً قبل ذلك اي تقدير في حملاً على الزمان المبهم لاشتراكهما في

الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهماً بل يكون محدوداً فلا يقبل تقدير في

اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتاً وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من

المكان بالجهات الست هي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام

زيد مثلاً يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهماً ولما لم يتناول هذا

التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات

عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما

لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامها ... على المبهم من المكان لفظ مكان والمكان بمعناه نحو جلست

مكانك لكثرته في الاستعمال مثل ذهبت الشام لا لابهامه كما هو الحق فيه ما بعد دخلت

وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح اي على المذهب

الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف

الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا المحل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه

ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعده تمام معناه وبها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت

دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل

نسبته الى مكان خاص لخصوصه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا

في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان

تقول ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في

البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال

الى امكنتها التي وقعت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال

الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون

في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر

على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على

شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله القصد تحصيله

اي بسبب حصوله وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به وفيه ومعه فعل اي

حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت

تأديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني التأديب فانه

لا يصح الاحتراز به عنه لان الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا تأديبا اذ

التأديب مذكور معه فان قلت هو مذكور معه كما في ضربته تأديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه

نحو اعجبني التأديب الذي ضربت لاجله ... مثل ضربته تأديبا

مثال لما فعل بقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التأديب انما يحصل بالضرب يترتب عليه

وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع

بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق بخلاف

خلافا لظاهر الزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير

لفظ فعله والمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تأديبا وجبنت في القعود

عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تأديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تأويل

نوع ... لا تدخله في حقيقته ... صحة تأويل الحال ... من حيث المعنى جائز ...

... وقت الاكرام من غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط نصب

المفعول له لا شرط كونه ... الاسم مفعولا له فانه ... الاكرام في قولك جئتك للسمن وللاكرام ...

١١٧

مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا
ايضا خلاف اصطلاح القوم بتقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر
لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا تقدير لغيرها من من والباء وفي مع انها من
دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين
هادوا حرمنا وقوله عليه السلام ان امراة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان
تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقائها في اللفظ
والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ
ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها
كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احتراز عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن
لفاعل الفعل المعلل به اي متحدا فاعله وفاعل عامله احتراز عما اذا كان فعلا لغيره
نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمانهما
نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد او لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار
او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان
زمان الفعل اعني القعود عن الحرب بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا
للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني

شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم
لوعدي بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل
بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها المفعول معه اي الذي فعل
بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول به في وقوع الفعل عليه فعوله
معه مفعول ما لم يسم فاعله يسند اليه المفعول كما يسند الى الجار والمجرور في المفعول فيه وقوله
والضمير المجرور راجع الى اللام واحترز عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى
لازم النصب وتركه منصوبا جاريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على
قراءة النصب في بعض الحواشي ان هذا الاحتراز ضعيف جدا ومثل الوجه ان يحمل من قبيل ع وقد
حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة
لان بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل معنى هذا استناد الذي فعل مصاحبته على السكون
مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره او الضمير المجرور للموصول هو فعل لفعل الواو احترز عن المذكور
بعد غيره كالفاء لمصاحبته معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة معمول
فعل واقامة اما باسواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا
درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنويا نحو مالك وزيدا
اي ما تصنع المراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو [illegible] زيدا او

119

واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة واعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اي جنس الفعل اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل والاسمي اي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا مما يجب فيه العطف فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية والا اي وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب نحو جئت وزيدا فان العطف ممتنع لعدم الفاصلة لا بالتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي امرا مفهوما مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يعمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما اما في الاول فلعدم جواز العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار ولم يجز عطف عمرو على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شانه ...

١٣٠

وانما حكمنا بمعنوية الفصل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يأتيه بمعنى ما شأنك

وزيدا او بمعنى مالك وزيدا اتصنع وزيدا او بمعنى بالزيد وعمرو وما يصنع زيد وعمرو **الحال** لما فرغ

من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به من حيث

هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل

والمفعول يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيد

الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا من

حيث هو فاعل او مفعول وكلمة او للترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج عنه مثل ضرب زيد

عمرا راكبين لفظا اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا

لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير

اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى

اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام

لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن

المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه في معنى احدثت

الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا وصح قيام المضاف اليه

مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو قوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا فانه يصح ان يقول بل نتبع ابراهيم

١٣٢

مقام مل تبع ملة ابراهيم وان يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف

اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان

دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزءه فان دابر الشيء

اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله

ولو قرئ ... صيغة الماضي المعلوم من باب التفعيل او يبتن على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل

وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل

والمفعول الا لدخوله وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا مثال اللفظي الملفوظ حقيقة

فان فاعلية التاء المتكلم ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه

وهما ملفوظان حقيقة وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِمًا مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن

في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ

حكما وَهٰذَا زَيْدٌ قَائِمًا مثال المعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه

بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما قصد المتكلم الاخبار

بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما

هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية

لا لفظية وَعَامِلُهَا ... حال اِمَّا الْفِعْلُ الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما

وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو
من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف
مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما او الصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا
او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو
هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما ليتك عندنا مقيما
ولعله في الدار قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة
اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض و
ان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها
يكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال
على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او نكرة مستغنية
عن المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا
حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا لانتقاض النفي
نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال
فيه غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط
بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد الاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة

حتى يقال إن غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد شاني الشرطية و

يحتاج إلى أن يصرف الكلام عن ظاهره ويحمل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبر معطوفاً على

قوله شرطها أن تكون نكرة وأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

البيت للبيد يصف حمار الوحش والأتن يقول أرسل حمار الوحش الأتن وكان المراد

بالإرسال البعث والتخلية بين المرسل وما يريده أي أرسلها معتركة مزاحمة ولم يذدها

ولم يمنعها عن ازدحامه ولم يشفق أي لم يخف على نغص الدخال أي أنه لم يتم شرب بعضها

للماء بالدخال والدخال هو أن يشرب البعير ثم يرد من العطن إلى الحوض ويدخل بين

بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد ههنا التنغيص على

نغصها أي بعضها والتنغيص على بعض كنغص الدخال ومررت به وحده ونحو

مثل فعلته جهدك متأول بالنكرة فلا ينتقض على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتأويلها

على وجهين أحدهما أنها مصادر لأفعال محذوفة أي تعترك العراك وينفرد وحده انفراده

واجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالاً وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما أنها

مصادر موضوعة موضع النكرات أي معتركة أو منفرداً أو مجتهداً فالصورة وإن كانت معرفة فهي في

التقدير نكرة كما أن حسن الوجه في صورة المعرفة وفي المعنى نكرة فإن كان صاحبها أي صاحب

الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم لم يمكن الحال مشتركة فيها و

معرفة نحو جاءني رجل و زيد الكبير وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها لتخصيص

النكرة سقديمها لانها في المعنى مبتدأ و خبر و انما تتبين بصفة في النصب مثل ثوبا اشتريت

راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم يلتبس طرداً للباب ولا تتقدم اي الحال ثوابعها

مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وانه

مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه اي عن

الفعل و شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف

الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا

الى ضعف الظرف في العمل و جوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما لدار

فامتنع تاخير المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار

زيد اتفاقا و يحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كانت مشابهة للظرف لما فيهما من معنى

الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا تتقدم عليه

او لم يمكن الظرف و اخلافي العامل المعنوي اما اذا حصلنا اخلافي العامل المعنوي كما هو لطاهر

كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا تتقدم الحال على العامل المعنوي لا تتقدم على

ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم تتقدم الحال عليه

اتفاقا نحو جاءني مجردة عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع و فرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم

١٢٥

على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بالحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر
البصرية يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال على الاصح
ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق
بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل
بعض حروفه فاذا قلت ذهبت الكتبة بهند فكانك قلت اذهبت الكتبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة
ليس مجرورا واجاب بعضهم عن ذلك الاستدلال بجعل كافة حالا من الكاف والتا للمبالغة
وبعضهم بجعلها صفة المصدر اى رسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل
تعسف وكل ما دل على هيئة اى صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير
تاول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة
حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب
في الحال الاشتقاق مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا في قولهم هذا البسر او هو البسر في موضعه اطيب منه
رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية
ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا او ارطب
اذا صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم و
ويقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين

تعين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه
مفضل وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اعتباره في اطيب لكنه لما كان الضمير نائبا
الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه
وهو نفس ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه
لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب
بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يلزم
ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا تتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه لا يصح حيث وقع موقع
اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا وتكون اي الحال جملة
لدلالتها على الهيئة كالمفردات فصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية
خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراءها عليه في قوة
الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شي ولما كانت الجملة مستقلة
في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبط بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها
من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية
اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل
فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية تاتي بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال

١٢٧

فناسب ان يكون الربط فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاءني

زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اصل الامر فاكتفي بها مثل قوله

عليه السلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها مع

الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة فلا تجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه

لان الواو لا تدخل بين المؤكِّد والمؤكَّد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف

لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد

من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا فعلية

بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما

سواهما اي سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجملة المشتملة على

المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف

عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم

غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني

زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي

المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج

عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي

الی الحال لغةً علی الماضی المثبت الواقع حالاً لیدل بها علی قرب ماضیه الی زمان صدور الفعل

من ذی الحال او وقوعه علیه لتجویز ان التباعد من الماضی المثبت اذا وقع حالاً ان مضیه

انما هو بالنسبة الی زمان العامل فلابد من قد حتی تقربه الیه فیقارنه وهذا بخلاف مذهب الکوفیین

فانهم لا یوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء کانت ظاهرة فی اللفظ نحو جاءنی زید قد رکب

غلامه او مقدرة منویة نحو قوله تعالی جاؤکم حصرت صدورهم ای قد حصرت صدورهم وهذا بخلاف

مذهب سیبویه والمبرد فانهما لا یجوزان حذف قد فسیبویه یأول قوله تعالی حصرت صدورهم بقوم

حصرت صدورهم فیکون جملة حصرت صدورهم صفة موصوف محذوف وهو الحال والمبرد یجعله

جملة دعائیة وانما لم یشترط ذلک فی المنفی لاستمرار النفی بلا قاطع فیشمل زمان الفعل ویجوز

حذف العامل فی الحال لقیام قرینة حالیة کقولک للمسافر ای الشارع فی السفر

المتهیئ له راشداً مهدیاً ای سر راشداً مهدیاً بقرینة حال المخاطب قوله مهدیاً اما صفة

لراشداً او حال بعد حال او مقالیة کقولک راکباً لمن یقول کیف جئت

بقرینة السؤال ومنه قوله تعالی ایحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلی قادرین علی ان نسوی

بنانه ای بلی نجمعها قادرین ویجب حذف العامل فی بعض الاحوال المؤکدة وهی

ای الحال المؤکدة مطلقاً هی التی لا تنتقل من صاحبها مادام موجوداً غالباً بخلاف المنتقلة

قید للعامل بخلاف المؤکدة مثل زید ابوک عطوفاً فان العطوفیة لا تنتقل عن الاب فی غالب الامر

اى أحقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من احققت

الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اى تحققت ابوته لك فصرت منها على اليقين او اثبتها لك عطوفا

وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندى ان يقدر يحيى عطوفا وشرطها اى شرط وجوب حذف

عاملها ان تكون مقررة اى مؤكدة لمضمون جملة احترز بها عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل

فى قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز بها عما اذا كانت فعلية

فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من

فاعل شهد ولا بد بها من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها

والا كان عاملها مذكورا فكيف يكون محذوفا واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط المبين اى الاسم

الذى يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان البدل ليس فى حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن

شىء بل هو بنفسه مقصود وايراد معنى المستقر اى الثابت الراسخ فى المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع

له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو

الوضعى واحترز به عن نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا

لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ فى الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع

به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا اسما لا موضوع لمفهوم كلى بشرط

استعماله فى جزئياته او لكل جزئى منه ولا ابهام فى هذا المفهوم الكلى ولا فى واحد واحد

من حيث بيانه بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل رفع

لهذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز

عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع

لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر زال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم

الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال

فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع

لما وضع الرطل مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى متعين متميز عما هو اقل من نصف

كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم انه

بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم بحسب

الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب اصل الوضع

اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل رطل زيتا فتمييزه يرفع

الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الصفة

مذكورة او مقدرة صنفان للذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا

والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد والنفس رفع

الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام

١٣١

عن قراءات مذكورة بعينه عن مفرد يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمقادير المقدار صفة المفرد

هو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين غالبا اي غالب المواد واكثرها رفع

الابهام مطلقا تحقق في ضمن هذا النوع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام

فيه اكثر والمقدار انما تحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسياتي ذكر تمييز العدد وبيانه

في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا

فان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو

ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور

المقدرات لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا

المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غيرها انما اقتصر المصنف على الامثلة لتلك لانه

كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا والنون كما في منوان

سمنا والاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا السبب اي لانه مقام المقادير ذكر بعضها

تمام الاسم ان كان على حالة لا يمكن اضافته معها والا لم يحتمل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع

ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل

صار به كلاما تاما فيشابه التمييز الاتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول يقع

بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام فيه لمشابهته الفعل التام بفاعله هذه الاشياء اتفاقات

مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل لا آثر ان لام التعريف الداخلة

على اول الاسم والكائن يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا يتعقب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا

فيفرد اي التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو ما يتشابه

اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت

والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيثنى

ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد

الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد

جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بخصوصيات

الكلية او الشخصية ويجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد لوا حد

في غيره اي غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد والمقدار تاما

بتنوين او بنون التثنية والمعنى ان وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد او بالنون التي للتثنية

فانه لما تم الاسم بها اقتضى التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد والمقدار الى التمييز اضافة

بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شائعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام مع

التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع

او الاضافة فلا تجوز الاضافة الا قليلا في نون الجمع نحو عشرو درهم لان الاضافة فيه ملازم اضافة

١٣٣

المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشروك وعشري رمضان
بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند
اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلما
يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار
عطف على عن مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد
غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا
فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اي خفض التمييز باضافة
غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز
لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي القسم الثاني من التمييز
وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات
مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه
عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ما في هذا القسم
للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي بمجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة
او ما ضاهاها اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول
نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل

اباً او المصدر نحو اعجبنی طیبه اباً وکذا کل ما فیه معنی الفعل نحو حسبک بہ رجلا نحو طاب زید

نفساً مثال الجملة والتمیز فیه خاص متعلق بالمنتصب عنه وزیدٌ طیبٌ اباً مثال ما شبه الجملة والتمیز فیه

یصلح ان یکون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحیث لا فرق فی التمیز بین الجملة وما ضاہاہا فہذان المثالان

فی قوة اربعة امثلة فکانه قال طاب زید وزید طیب نفساً واما قوله وابوّةً وداراً وعلماً

عطف علی نفساً واباً بحسب المعنی فہو ناظر الی کل من المثالین المذکورین غیر مختص بالاخیر فہو

بحسب الحقیقة اورد لکل من التمیز الواقع فی الجملة او ما ضاہاہا خمسة امثلة فاقیس علیہ

خاص بالمنتصب عنه والدار عین غیر اضافی ہو متعلق بالمنتصب عنه والاب عین اضافی محتمل

لہما والابوة عرض اضافی والعلم عرض غیر اضافی وکل واحد منہما متعلق بالمنتصب عنه

او فی اضافة عطف علی قوله فی جملة او ما ضاہاہا مثل یعجبنی طیبه نفساً وترکه

اظہر التمیزات لاخفائه واباً وابوّةً وداراً وعلماً اورد ہذه الامثلة علی وفق ما سبق وزاد

قوله ولله درّه فارساً اشارة الی ان التمیز قد یکون صفة مشتقة وایضاً لما اورده صاحب المفصل

مثال التمیز المفرد علی ان یکون الضمیر فیه مبہماً کضمیر ربه رجلا ویکون فارساً تمیزاً عنه اراد ان ینبه

علی انه یصلح ان یکون تمیزاً عن نسبة علی ان یکون الضمیر فیه معیناً معلوماً والابہام یکون فی

نسبة الدر الیه والدر فی الاصل اللبن وفیه خیر کثیر للعرب فارید به الخیر ای لله خیره فارساً

والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم ای حذق بامر الخیل واما الفراسة

١٣٥

بالكسر من التفرس ثم ان كان اي التمييز بعدما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما لا صفة

يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون لك

التمييز تارة له اي لما انتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه

بان يكون تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل طاب

زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد فيراد اسناد

الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب

مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن التمييز بعدما لم يكن نصا في المنتصب عنه

اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان

هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصلح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد

الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون

لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز

او تثنيته وجمعيته سواء كان لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون

آباء او للمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت ابا له فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت

ابا وجدا له وطاب زيد آباء اذا اردت اباه واجداده فعلى كل من التقديرين اذا قصدت

وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصدت تثنيته اورد مثنيا واذا قصدت جمعيته اورد جمعا

فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى و الجمع الا اذا كان التمييز جنسا يقع

على القليل و الكثير فانه اذا قصدت تثنية او جمعية لا يلزم ان يثنى فى ذلك الجنس او يجمع بل

يكفى ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل و الكثير فلا حاجة الى تثنية و جمعه نحو طاب زيد علما و الزيدان

علما و الزيدون علما الا ان تقصد بالتمييز الذى هو الجنس الانواع من حيث امتيازها

النوعية فانه لا بد حينئذ من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين و الزيدون علوما اذا اريد ان

متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى

وان كان اى التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او ما وليتها نحو كفى بزيد رجلا فان معناه

كاملا فى الرجولية كانت الصفة صفة له اى لما انتصب عنه المتعلقة لان الصفة تقتضى موصوفا

و المذكور سابقا له نصبه تمييزا و احتمل الحال كان الراد زيدا و لا يحتمل ان يكون لما انجلا الاسم نحو طاب

وطابقه اى الواو بمعنى مع اى المطلق يقصد بمعنى المطابقة ان كانت الصفة صفة له فيجب مطابقتها اياه

مطابقتها اياه و يجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل و الواو للعطف على خبر كانت اى كانت صفة له و مطابقة اياه

و المراد بالمطابقة الاتفاق فى الافراد و التثنية و الجمع و التذكير و التانيث لكونها حالة تفسير و احتملت الصفة

المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه فارس او حال

كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس توهم عن من قال يريد التمييز لان من تزاد

فى التمييز لا فى الحال فتعين انه المقصود هو الفروسية لا حال الفروسية او قد يمدح حال الفروسية

بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي

عشرون ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابهته للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا

فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على ما هو فاعل

من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه

او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو تفجرت الارض عيونا اي تفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو امتلأ

الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو معنى الفاعل وفيها بحث وهو

في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا

لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام

فيه لا جرم ميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وكذلك بعينه مثل ذلك

ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة

فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا

يندفع ما اورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول

من ان التمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا تنتظم تلك القاعدة خلافا للمازني

والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة

العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل و

١٢٩

ينبغي كونها اي هذا التجويز قول الشاعر شعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب

تقدير نائب الضمير في تطيب فانه يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى

سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها فتقديره على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب

نفسا تمييز عن نسبة كاد اليه اي وما كاد الحبيب نفسا تطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل الحبيب

تقدير نائبه ايضا على هذا الوجه بان يكون نائب الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس المعنى وما كاد نفسه

الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة

على قسمين ولما كان معلومية هذا الوجه غير محتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد

منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع

فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع عن متعدد

جزئياته نحو ما جاءني احد الا زيدا او اجزاؤه نحو اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد

لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي

ما جاءني احد الا زيدا بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم الا زيد وما جاءني

القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج

واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء

منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد

اولم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اي المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يسمى تقسيميا

عرف ثانيا بالتفصيل من تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او

غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة ايضا للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا

لا بعد غير وسوى غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا للصفة واخلافى المستثنى

لئلا يذهل عنه في كلام موجب اي ليس فيه نفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز

به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس حينئذ واجب النصب كما سيجيء ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو

ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه

منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على

الاستثناء بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج

مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا

على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه متعلق بالفعل معنى لتعلقه

معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله

بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى متقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غير

موجب نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه

او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما جاءني الا احد الا حمارا

في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغة اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون في الاكثر

مذهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم لانه

فيه الابدال المعطوف ونحو لا تقصد الا الطريق لسهو الغفلة واستثنى المنقطع بما بعد طرق

الرؤية والعطف [illegible] فقد تسموا المنقطع الى مستثنى [illegible] ما يكون فيه الاسم صحيح خبره بحجار

القوم الا حمارا [illegible] البدل فيه [illegible] بالاكثر [illegible] الحجازي

في ايجاب بعضه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من [illegible]

المعصوم فلا يكون اخلاقي العام ويكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب

وجوبا او كان بعد عدا من عدا الشيء يعدو اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا او بعد

من خلا يخلو اذا خلا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهما في الاصل لازم يتعدى الى المفعول من نحو خلت الدار من [illegible]

وقد تضمنتا معنى جاوز او تجاوز من توصيل الفعل [illegible] والاصطلاح

في باب الاستثناء ليكون ما بعدها منصوبا مستثنى [illegible] الباب فاعلهما ضمير راجع

اما الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل [illegible] مطلق من المستثنى منه [illegible] التقدير جاءني

القوم عدا او خلا بعضهم او بعض منهم زيدا [illegible] محل النصب الحالية [illegible]

قد يكونا مما اشبه بالا التي الاصل في باب الاستثناء فاذا [illegible] اي نصب [illegible] اكثر الاستعمال

لانهما فعلان [illegible] وقد اخبر [illegible] قال السيرافي لم اعلم خلافا في

جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا وما عدا اي المستثنى منصوب بهما ايضا وجوبا
اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا
عمرا التقدير خلو زيد وعدو عمرو والنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد
ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاءوا
خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما
زائدة ولعله لم يثبت عند المصنف او لم يعتد به ولهذا لم ينقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد
ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا او بعد لا يكون نحو جاءني القوم لا يكون زيدا وانما يكون
بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ولزم اضمار اسميهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع
الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى البعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب
على الحالية واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها
قائمة مقام الا وهي لا تتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء
ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا
في محل يكون متأخرا عن الا احترازا عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا
وغيرهما في كلام غير موجب احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر
والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب على حسب العوامل

وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغيره او فعل انه صفة لكلام غير موجب اي كلام غير موجب ذكر
فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما
فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على
الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا
الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختار
والبدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة
الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بما تقتضيه
العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم
المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه
وهو اي الحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل
ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد ولا يصح ان يضرب
كل واحد المتكلم الا زيدا الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم
نحو قرأت كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد
بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرات الا يوم كذا اي وقعت القراءة

١٤٣

كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر ونحو ذلك

وللقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب لبعض الصور وكما يستقيم

المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فكذلك يتيسر في غير الموجب

ايضا استقامة المعنى ايضا في بعض الصور مثل قرأت الا يوم كذا لا لتخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا

فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان

هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة

بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي

عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب

واما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك فمما يقل كما في المثال المذكور بان يكون

الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على البعض المعين

من المستثنى منه مقطوع بوله منه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فعموم في الثاني ايضا

قرينة ظاهرة دالة على البعض المعين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الذين هم عندك

فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة

كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى وحينئذ اي من اجل ان المفرغ لا يكون في

الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما لانه بمعنى ثبت لان نفي

١٤٥

نفي اثبات فيكون المعنى ثبت مجيء زيد وانما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم

قال الشارح بمعنى حميد اي تحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها محال متناقض ومستثنى من

جميع العلم انه يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت اكمن ان تحصيل فيه جميع الصفات

الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن مثل هذه

التاويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما في مثال ضربني

ضربني الا زيد المراد كل من تصور منه الضرب من معارفك والمقصود منه المبالغة في المجمعية على

ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اي

يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد

فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد المجرور محمول على لفظه وفي مثل لا احد فيها اي في الدار

الا عمرو فعمرو مرفوع ومحمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبا به اي لا

فشيء مرفوع محمول على محل شيئا المنصوب محمول على لفظه وقوله لا يعبا به ليس في كثير من النسخ وعلى

ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه

لو جعل المستثنى منه شيئا اعم لكن ان زيد عليه صفة غير الشيئية اولا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه

صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى لان

من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض

النفي بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد

بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فتكون من زائدة في الاثبات وذلك غير جائز

وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب

لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد

ح من تقديرها حقيقة او حكما لتعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل

المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير ما كذلك لتعمل فيه وما ولا لا تقدران

لا حقيقة اذ لم يمكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكما اذ لم يكتف بدخوله على المبدل منه واعتبر

سراية حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعد

الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا انما عملتا للنفي وقد

انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل

فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء على انه محمول على محل شيئا

وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب هو النصب

بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر حمله على المحل البعيد لا القريب قلت لان محله

القريب انما هو لعمل لا فيه لمعنى النفي وقد انتقض بالا بخلاف محله البعيد فانه داخل العمل لا فيه

بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس

١٤٦

للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقضه للنفي في عملها لبقاء الامر العامل وهي اي ليس

عملها اي لاجل ذلك الامر وهو مشابهتها بليس ومن ثمه اي من اجل ان عمل ليس للفعلية

لا للنفي وعمل ما للنفي جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا

لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد

انتقض النفي بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى وسوى بكسر السين او ضمها

مع القصر وسواء بفتح السين او كسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر

لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعلها

مضمر فيها بتأويل المستثنى غائب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اي

براه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة او مع الصفة باعراب

موضوعه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما انجر المستثنى بالاضافة

انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار

قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد و

استعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها

في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده

كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة فكما حمل الا عليها في الصفة

غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي لبعضه تعذر فوجب ان يكون موصوفها مذكورا

لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير نحو جاءني غير زيد وبعد ما كان ... بعد واليوا

حالها صفة حالها اداة استثناء ولا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا استثناء في نحو

جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كالقوم والرهط او نحو

مثنى فيدخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد منكر اي منكرا لا معرفا باللام حيث يراد به العهد

او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون

زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد

منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور لو جاز ما لجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل ورجال

الا البعض منه معلوم العدد ونحو له علي عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور

لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل

الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى الحمل الا على غير

لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدد هذا الكلام ان

الا تحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني

مائة رجال الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا او الا

رجلا والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه الصفة

لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور

الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن النظام فالا في الآية صفة لانها تابعة لجمع منكور

غير محصور وهي غير متعذرة مستثناة لعدم دخول الله في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء و

في الآية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة ليستثنى عنهم الله لفسدتا

وهذا يدل على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنهم الله وهذا لا يثبت توحيدا لجواز ان يكون فيهما آلهة

غير مستثنى عنهم الله بخلاف ما اذا كانت الصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غيره واذا لم يكن

فيهما آلهة غيره يجب ان لا تتعدد الا الله لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غير ما اي في

غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال الشاعر

قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتاخرين كما في قوله شعر وكل اخ مفارقه اخوه

لعمر ابيك الا الفرقدان فالا الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقال الا الفرقدين بالنصب

لانه في كلام موجب والمستثنى فيه واجب النصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذ آخر

احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه وهو المقصود وكل لافادة الشمول

وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرف

اي بناء على الظرفية لانك اذا قلت جاءني القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد

على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فانهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين

١٢٩

بجواز تقديمه عن الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا انما اعتبر تمكين بقول الشاعر شعر

يوم قد سوّى العدوان وذاهم كما دانوا وعم الاخنس ان سوارا اذا اخرجوه عن الظرفية

ايضا بقصد [illegible] الرفعة فيقولون جاءني سوارك وفي [illegible] اي [illegible]

الرفع فيها تعليمه انها اضافة على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها

وسعد بيانه اي قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي دخول كان او احدى

اخواتها واما دبعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على

اسمها وخبرها وذلك انه لم يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين

اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينقض التعريف بمثل كان

[illegible] كان زيد ابوه قائم بانه يقال يصدق على يضرب قائم في

امرين المثالين تعريف بما من افراد المعرف يمكن ان يقال في جواب النقض ان المراد

دخولها ورود العمل فيها ورود عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان اخواتها مثل وكان

زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه

وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر لكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة

[illegible] كالنكرة المحضة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب على [illegible] صحبها باب الخبر و

[illegible] كان [illegible] في اسمه [illegible] وكان [illegible] زيد

150

بخلاف المبتدا والخبر فانه لا اعراب فيهما يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة

للبس وكذا اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان

الفتى هذا وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف

من بين الافعال الا كان وانما اختصت لفظة كان بالحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون

باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم

ثم فاء بعدها اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها نحو ان خيرا فخير اي

ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا كان جزاؤه خيرا و

رفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان

في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته و

يجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت

اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت

كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع

كان عوضا عنها وادغمت النون في الميم وبقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا

انطلقت هذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا

انطلقت فحمل ما على ان لاول من غير فرق الا في حذف اللام اذ لا لام فيه وقصد المص

١٥٢

على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها وستعرف لك ان شاء الله تعالى

هو المسند اليه بعد دخولها اي بعد دخول ان او بعدي اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما

عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف بهما ايضا مثل ابوه

في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه و

انما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات

لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها لتخالف

ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطي

للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف

وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه

هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت

وهذا القدر كان في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله

يليها اي على المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او

مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير

المجرور في اليه او الاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع

في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل

رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك

مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما

فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا

بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او شبها به اي يليها نكرة غير مضاف

ولا شبها به ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة

مفصولا فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول

لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المونث السالم بلا تنوين

نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر

السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك وحيث بالمفرد ما ليس مضافا ولا مضارعا له فيدخل

فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها

لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بني

على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم

يبن المضاف والمضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها مائلا الى

ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب فان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة

بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه اي بين لا وبين المسند اليه وبين لا

بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او شبيها به

او لا وهي ستة صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار

رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه

الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في

المفصول فلضعف لا عن التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكريرها لكن مطلقا

لا بعينه اما في المعرفة ليكون التكرير كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الاحاد واما في النكرة

ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل أ في الدار رجل ام امرأة وهذا

التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية

جواب وهذا متقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان

ابا حسن كنية علي رض ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب بغير تكرير فاجاب بانه متأول

بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف

بالاضافة الى المعرفة او بتأويله بالفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره رض بهذه

الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوي هذا التأويل ايراده حسن بحذف اللام

لان الظاهر تنزيه المتكرر وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما تكرر

فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منها نكرة بلا فصل خمسة اوجه

١٥٥

بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اي

لاحول ولا قوة الا بالله على ان تكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا

عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اي لاحول ولا قوة موجود الا بالله او

عطف جملة على جملة اي لاحول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى

استغناء عنه بخبر الجملة الثانية و الثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لاحول ولا قوة

الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان

لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا

حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان

يقدر لكل منهما خبر على حدة و الثالث فتح الاول ورفعه اي رفع الثاني نحو لاحول

ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا زائدة

والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر

لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة و الرابع رفعهما

بالابتداء نحو لاحول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله حول وقوة فجاء

بالرفع فيها مطابقة للسوال ويجوز الامران ههنا ايضا و الخامس رفع الاول على

ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لاحول ولا قوة

الا بعد على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون

رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير الا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل

فيهما ولا عمل فيها للتوافق الاسمين بعدها في الاعراب فهذا على التوجيه الاول استعين بعطف

جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله ولا يلزم ان يكون قوله الا بالله

منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او

جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم تتغير العمل اي عمل

اي تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام مصغرا ما

اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس فاما الاستفهام حقيقة فتقول الا رجل

في الدار استفهاما واما العرض مثل الا نزول عندي ولم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض

كحالها قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف ورد ذلك الاندلسي وقال

هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض

فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا نرى

ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهو عند الخليل ليست الا الداخلة عليها حرف

الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض اسمه فكانه قال الا ترونى رجلا اي المعنى هلا ترونى

رجلا ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى

التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نونه لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني الا نعت
اسمها المعرب احتراز عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت اي الثاني و
ما بعده احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني احتراز
عن مثل لا رجل حسن الوجه بكليته حال بعد حال او صفة مفردا احتراز عن المنفصل نحو لا غلام فيها ظريف
هذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال
توجه النفي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة
لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت [illegible]
مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه فان يرد في هذا المثال
نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب
لان الاصل في التوابع تبعيتها للمتبوعات في الاعراب ومن البناء رفعا حملا على محله البعيد و
نصبا حملا على لفظه او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا
بالنصب والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا
حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت الامثلة في بيان
فوائد القيود والمعطوف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا
في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا

١٥٧

كان لا كرر في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيجوز بان يحمل على اللفظ

اي اللفظ الاسم فيجعل منصوبا وان يحمل على المحل فيجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان

الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لضعفه لفصل بلا المؤكدة او المعطوف على المنفي براء وفيه

لا كثير نحو لا حول لا قوة مثل لا اب وابنا وابن في قول الشاعر ولا اب وابنا مثل

مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي

ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا اباله ولا غلامي له

اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجري على ذلك الاسم احكام

الاضافة من اثبات الالف في الاب وحذف النون من نحو غلامين جائز وعلى

ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما

على ما ينصب به الجار مع مجروره خبر لها وقد جاء على محله مثل لا اباله ولا غلامي له بزيادة

الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له

اي للاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء لاحكام المضاف

عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته

اي مشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي للمضاف

في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص

او المعنى ان مثل لا اباله ولا غلامى له جاء تشبيها له اى لمثل هذين التركيبين حيث لا

اضافة فيه بالمضاف اى بتركيب مشتمل على الاضافة لمشاركته اى مشاركة مثل هذين التركيبين له

اى لما يشتمل على الاضافة فى اصل معناه اى معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا

ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافى اتم مما يفهم من غيره

ومن ثم اى لاجل ان هذا مثل هذين التركيبين انما هو تشبيه غير المضاف بالمضاف

فى معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اى فى الدار لعدم الاختصاص فان

الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شئ انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب

بالنسبة الى الدار فلا تصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب المضاف فيه

الاب الى الدار لمشاركته له فى اصل معناه وليس اى مثل هذين التركيبين بمضاف

حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفى وجود جنس الاب

او الغلام من مرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى

يفسد على تقدير الاضافة من وجهين اما اولا فلان معنى هذين التركيبين على تقدير الاضافة

لا اباه ولا غلاميه وهو لا يتم الا بتقدير خبر اى لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا

فلان المراد نفى ثبوت جنس الاب والغلامين له لا نفى الوجود عن ابيه المعلوم

او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف

159

لانه المحدث عنهما اولان المقصود بيان الخلاف لا التعيين الحجازيين فمذهب سيبويه والخليل و

جمهور النحاة ان مثل هذين التركيبين مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه

تاكيد اللام المقدرة وحكم المص بفساده لما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا

عليك اي لا باس عليك ولا يحذف الاسم وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف

اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه

حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد خبرها ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على الجملة الاسمية

بليس هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما ولا وهي اي خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية اسميهما

لهما لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر

باعتبار الخبرية فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يعملون الى

اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما

عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم

واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصصت بالذكر لانها لا تزاد مع لا في

استعمالهم وهي زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا

نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما اذا كان

مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبه ليس فلما

فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها لمعنى النفي فلما انتقض

بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اي على

خبرها بموجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما

بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونه بمنزلة الا في

نقض النفي المجرور وذات هو ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الجر المجرورات وهي الاواخر التي هي محال

الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها

اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف

اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قال من حيث

هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه

والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو شبيه

فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة

اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريفه والمضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور

منهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه

بحرف الجر لفظا المضاف كل اسم حقيقة او حكما ليشتمل الجمل التي تضاف اليها نحو يوم

ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد

او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف
كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من
حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم
بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في
لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير الحرف شرطه ان يكون المضاف
اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان يلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي
متخليا عنه تنوينه او ما قام مقامه من نون التثنية والجمع لاجلها اي لاجل
الاضافة لان التنوين او النون دليل على تمام وما هي فيه فلما ارادوا
ان يمزجوا الكلمتين مزجا تكتسب به الاولى من الثانية التعريف والتخصيص او التخفيف
حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة واتموها بالثانية ثم المتبادر من التعريف
نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير
شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والتصريح
في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير
حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه
شي فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها

مثل ضارب زيد بتقدير اللام تقوية للعمل اي ضارب لزيد في اضافتها الى فاعلها مثل حسن

الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد حسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد

الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكأنه قال من حيث الوجه

فان قلت ثم اي في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا

كان هذا التخصيص حاصلا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف

في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى

في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية

علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها

فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة ولكن غير مضافة الى معمولها

بل الى غيره كمصارع مصر كريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة

المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام اي في سبب المعنى اي جنس المضاف وظرفا اي لا يكون

صادقا على المضاف غيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا

عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في

جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير

المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف بحال

ان المضاف اليه اما مباين للمضاف مع امكان ظرفالة فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام

او اما مساو ككليث واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا

كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه

اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة

الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح

التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك

بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه ولهذا قال المصرح بمعنى اللام ولم يقل بتقدير اللام وبهذا الكلام يندفع

الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل

واحد وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة

بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا

يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم

لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام اما الاضافة

بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان تجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال

للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة

وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية

تعريفاً اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة
للدلالة على معلومية المضاف لان نسبتها امر الى معين يستلزم معلومية المنسوب وههنا فهي
غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون
هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع
لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف
الوضع فيجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا يفيد التعريف وان كان مع المضاف اليه المعرفة
لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيرية كقولك عليك بالحركة
غير السكون وكذلك اذا كان المضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم
والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني و تفيد
الاضافة المعنوية تخصيصاً اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام
رجل فان التخصيص تقليل الاشتراك ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا
بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركة فيه
وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان
كان مع اللام حذف لاسمه وان كان علماً نكر بان يجعل واحداً من جملة من سمي بذلك الاسم او لم يكن
معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجريده وخلوه من التعريف عند الاضافة

سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد

لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف

ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان

قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف بما هو

مثله او دونه قلنا لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال التعريف الحاصل

باللام والاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة

الى معلوميتها باللام والاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما اجازه

الكوفيون من تركيب الثلاثة الاثواب تشبيها له بالحسن الوجه وكذا المعرف باللام المضاف الى عدد نحو الخمسة

الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما

ثبت من بعض الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلاث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء

في الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل ومن الاضافة الاضافة اللفظية وعلامتها ان

يكون المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت

مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى

مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية

فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بل سقط

بعض المعاني عن ملاحظة العقل بان زايا سقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة

والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل

حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف

اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير

من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف

والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين

وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثم اي من جهة وجوب افادة الاضافة

اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه

باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع

تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة و

يجاز الثاني لكون المعرفة اذا صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثم وهو مجموع امور ثلثة وجوب

افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف والتخصيص يستلزم جواز التركيب الاول و

امتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام

بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص و

من جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف

١٦٧

النون وممتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب ساقط للالف واللام لا للاضافة

ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب

التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه وجاز الضارب زيد للفراء

فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فيحصل

التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه بانه غير

مستقيم لان القول بتاخر اللام المتقدمة حسا على الاضافة مجردا دعاء مخالف للظاهر واما

لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف

على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فلما لا يمتنع

ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا واجاب المص عنه بقوله وضعف الواهب المائة

الهجان وعبدها يعني ان هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به على

من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة والحق ان فيه شوب مصادرة على المطلوب

اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فاحتمل النصب

على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة

وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدل العطف والبيت بتمامه

الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها اي محموده الواهب المائة الهجان

١٦٩

البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد الهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل تثليثه

الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها اي اعبيها تشبيها له بالعبد لقيامه بحق خدمتها

او عبدها حقيقة باضافة لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج

حال من المائة يزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق و ضمير العبد اطفالها

منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المونث اطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله و

الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة والا انه قاسه على الضارب الرجل والضارب

فاجاب المصرح عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني ان القياس عدم جوازه لانتفاء

التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في حسن الوجه وهو جر الوجه

بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون

المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفا باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضاربك وحسن الوجه

فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم

جوازه لما عرف وكذا اشباهه وهو الضاربي والضاربه وغيرهما فيمن قال اي في قول من قال

يعني سيبويه اتباعه انه اي الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف

والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه

الى حمل حملا اي المجهولية على ضاربك في انك فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه

انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلة

التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة

بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه

لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة

لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في

ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت بالاضافة لكان ينبغي ان تسقط في ذلك

او الاصل حين يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف فيقال ضاربك كما يقال ضارب زيد ثم يضاف

ويقال ضارب زيد ولم تتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة

ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضاربا لك فانفصل التنوين ثم لما اضيف حذف

التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه

لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينه قبل

الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله

وضعيف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضاربك حملا على نظيره هاهنا على

الاجوبة عن تمسك الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين

ولك ان تجعل كل واحد منها اشارة الى مسئلة برأسها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد

١٧٠

قوله وضعف الواهب المائة الهجان مع عبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى

المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما

لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه وحينئذ

يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب في التقدير الاول فارجاع كل من الصورتين

الاخيرتين الى مسئلة ظاهر ويتضمن الرد على الفراء في استدلال بها ولا يضاف موصوف

الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب التوصيفي بحاله لان لكل من جزئي التركيب التوصيفي والاضافي

معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر وبهذا المعنى بعينه لا تضاف صفة الى موصوفها فلا يقال

مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم

بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى قولهم

لا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء

فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفة فان الجامع صفة المسجد

والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها فاجابوا

واجيب بان مثل هذه التراكيب متأول فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع

وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه

والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بجهتين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف

١٧١

ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فصار
المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وثانيا ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة
الاولى وبقلة الحمقاء بتاول الصلوة الساعة الاولى والبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين
لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية
لا توصيف مكان هو جانبه لما ثبت الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف
اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم
المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة
واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه
واجيب بانه مئول بانهم جردوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة لما
قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة
وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافة البيان حيث
انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف الى ما يخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا
يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى اسم لمضاف
اليه بان يكونا مترادفين كليث واسد في الاعيان وحبس ومنع في المعاني او
او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه

... رأيت اسدا الشديد الا ما لفيده رأيت ليثا بدون ذكر الاسد ...

مثل ليث البيه فيكون ذكر الاسد بعد اضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة

العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه اي المضاف بها يختص

اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه لا عمومه سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص

اخصية العين عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد واما اذا كان للجنس ففيها تخصيص ثم يرد على قوله

... الاضافة ... العموم والخصوص قوله سعيد كرز فان سعيد وكرز اسمان

لمسمى واحد كلمة واحدة مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه متأول بحمل احدهما على المدلول

والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز

سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم

الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو

او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعاضدة

السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون يشبهها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان

لا يثقل عليه الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره وتقنا

مثل ثوبي ودلوي في الصحيح والملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وهذا خلاف في

ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن

حقيقة ... والاصل في بابي على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف ...

آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا ثبتت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم

موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف

حال كونها غير التثنية ياء الساكنة ياء المتكلم وادغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف

التثنية لعلا اي لئلا يلتبس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى

ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيها [illegible]

اضيف الى ياء المتكلم وسقطت النون للاضافة وادغمت الياء في الياء فصار مسلمي

وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اضيف الى

ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة

يوجب لقاء الضمة قبلها التغير ما تحركت بالحركة المناسبة بها فقيل مسلمي وان كانت قبل الياء

والواو فتحة يبقى ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلمي في مصطفون مصطفي بخفة الفتحة و

فتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك

[illegible] الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي

وابي اي فلا يحال في اعراب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال ابي واخي مثل يدي

ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخي وابي برد لام الفعل فيهما اي

وهي ... الشاعر ... ولك بقول الشاعر وابى مالك

... على الاب لتغيرهما لفظا ومعنى واجاب عنه المص في شرحه بان

ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اي ابي جمع اب

امن تقطت النون في الاضافة فاجتمعت يا آن فادغمت الاولى في الثانية فصار

ابي وقد جاء جمعه كذا في قول الشاعر شعر ... صدا ... وفدينا بالابينا

اي ... فقالت امرأة قائلة ...

اضافة الحم الى المذكر ... وهي الاب ... والمحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما

فسلها عن اخي والي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور

وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في حم حال اضافته الى

ياء المتكلم بالوجه ... الادغام في الاكثر اي في اكثر موارد استعماله وفيه في

بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء

عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلاثة ولكن فتح الفاء افصحها

اي من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم وحمك ورأيت حما وحمك ومررت

بحم وحمك وحم مثل خبا بالهمزة فيقال هذا حمء وحمءك ورأيت حمأ وحمأك ومررت

بحمء وحمئك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورأيت حموا وحموك ومررت

مجيء احموك وقيل عصا بالالف فيقال هذا احماها وحماك ورايت

او حماك مطلقا اي جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد والاضافة

بل تجيء هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا

اي في الافراد والاضافة يقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت

هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء

الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف

ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر

بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافتها الى ياء المتكلم تقتضي اضافتها الى

المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم خاص باعتبار اضافته اليه كذا يقطع اي ذو عن الاضافة

لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها التوابع وهو جمع تابع منقول عن

الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها

توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي من اقسام الاسم فلا ينتقض حده بالخروج

ان في ان زيدا ضرب ضرب لعدم كونها من افراد المحدود كل ثان اي متاخر فهي لو خطا عن سابقه

في الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا ملتبس باعراب سابقه

اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه [illegible] كلاهما من جهة واحدة

شخصية ثم اعلم ان قولنا العالم في جاءني زيد العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابه من

جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم

لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان

يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبري كان وان واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت

وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة

يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجريد

عن العوامل اللفظية للاسناد ولكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا

في المبتدا ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة

وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من

جهة واحدة وكذا اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا وماخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما

من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم

من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال

ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل هنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون

للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود والحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان

باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه فاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون

ما نفعه والظاهر انحصار المحتمل فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعه تخصيص ما نفعه ما ليس

يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس يشمل التوابع كلها وقوله يدل

على معنى في متبوعه اي يدل بسببه تابع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا

اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع ولا يرد

عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه و

التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة

التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوص موادها فلو جردت عن هذه

المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه واعجبني زيد وغلامه وجاءني زيد نفسه لا تجد لها

دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف

تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت غالبا

تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد

الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله

من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة فان الوحدة تفهم من التاء

في نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين

ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تاولوا غير المشتق في المشتق فلم يكن هذا مسلما

١٧٩

ولا فصل فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على معنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذو مال فان التميمي يدل دائما على ان الذات منسوبة الى قبيلة تميم وذو مال يدل على ان الذات صاحب مال او خصوصا اي في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى للذات وحينئذ يجوز ان يقع نعتا في بعضها الذي يدل على ذلك وحينئذ لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فان اي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي زيد المشار اليه بهذا فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية لانها في حكم النكرة لان دلالتها على معنى منكر كما تقرر

في المفرد ذلك ثم حذف الجملة ... وهما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتأويل

بعيد كما اذ صفات نحو مررت برجل اكرمه اي مقول في حقه اكرمه بان يستحق ان يؤمر

بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم وان

لم يكن فيها الضمير الرابط لتكون منتسبة بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل

جاءني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن

او حسن حال الرجل صفته وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية

تحصل بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ لون الرجل حسن الغلام معنى فيه

وان كان مبنيا فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة

امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف

والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث الا اذا كان صفة يستوي

فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور وفعيل بمعنى مفعول كرجل جريح

وامرأة جريح اذ كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق

الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير وتوجد

في كل تركيب اثنان وفي الموافق تركب ثلاثة من امور العشرة وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية

والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل لانه شبيه به يعني ... فان كان مفردا

او تقديراً او مجموعاً او فرداً كما تعرف فالفعل وان كان مذكراً من حيث ان فاعله حقيقياً بلا فصل يطابقه وجوباً

كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مونثاً غير حقيقي او

حقيقياً مفصولاً مذكراً او مونثاً جاز لك تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه

وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت

بامراة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او

معمورة داره مثل تعمر او تعمر داره وجاء قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار

جاريته فان قلت اذا نظرت من نظر وحدت الاول مع الوصف بحال الموصوف في اضافة

البواقي كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير

يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في جمع المونث ويونث في المفرد

المونث ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة

ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون

وتضرب وتضربان ويضربن علم مما ذكر خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام

بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول تبيعاً في الامور

العشرة كان لا محالة مشابهة للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية لما اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية

بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه

غير منضبط بسبب [illegible] عدم [illegible] كالفعل بالنسبة الى الظاهر لبعد التشبيه حال عدم

التبعية ومن ثمه اي من اجل كون الوصف الثاني في الحكمة البواقي كالفعل حسن

قام رجل قاعد غلمانه كما يحسن قعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث

غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه نظير يقعدون

غلمانه والحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى الظاهر بها ضعيف و

يجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه لو كان جمعا قعود على قاعد و

لانه اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومشابهته لان الفعل لا يكسر

فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان تخرج الواو

عن الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ المضمر

ولا يوصف ان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة بها الى التوضيح حمل

عليها ضمير الغائب وعلى الوصف المدح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب

ولا يوصف بها لانه ليس في الضمير معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل

على الذات لا على قيام معنى بها لكنه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا العذر

الشارح الرضي وقال ولم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه يستغني عن ذلك بقوله والموصوف

اخص او مساو اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف المعلوم بسببه من الصفة

يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اخص من الصفة في التعريف او مساويا
لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون دونها والمنقول عن سيبويه وعليه
جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم الموصوف باللام والموصولات
فبينهما مساواة ومن ثمه اي من اجل ان الموصوف اخص او مساو ولم يوصف ذو اللام
الا بمثله اي ذي اللام الاخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت انهما
من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل والرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى
مثله اي المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس
لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف
سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع الاخص نعتا لغير الاخص فهو محمول على البدل
عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام
مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف الى
احدهما للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور
مثله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب للتعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير السؤال من
المحتاج الفقير فتعين ذو اللام المتعينة في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت
بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثمه اي من اجل ان التزم وصف باب هذا بذي اللام لرفع

لا بهامه ببيان الجنس ضعف عروقت هذا الابيض لانه تبيين بجنس المبهم لان الابيض

عام لانه يتبين بجنس دون جنس وحسن كبيت هذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان

بل جا العطف يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصدت نسبته الى

شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من

المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا

بها نحو جائني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصدت نسبة المجي اليه نسبة اي

الواقعة في الكلام وكما ان نسبة المجي اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا

مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود

متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل

يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها

احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة

ان لا يذكر لتوطية ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على

المتبوع من غير استقلال ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة

مقصودان بالنسبة بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا ازد فيه لزيادة التوضيح بقوله

يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي تفصيلها في

١٨٣

في نحو الحروف انشاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ثم كيف بقوله تابع يتوسط بينه وبين

متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم

والشاعر والدبير فالصفة الداخل عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان

احديهما كونها صفة لزيد تابعة له تبعية المعطوف عليه واخريهما كونها عطفا على الصفة المتقدمة

تابعا لها وتصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها

وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون العطف الثاني على الاول

فلو لم يكن قيد لقصدوا بالمتبوع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة

ليست معطوفة فلم يكن مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد

لصوق الموصوف في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المصنف في شرح المفصل في مباحث الاستثناء

ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى

بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف انه قال في امالي الكافية ان العاطف

في مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف

على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من شبه المعطوف

لما بينهما من التغاير فلو احد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف فقال بعضهم ونظر

لان الحروف المتوسطة بينها عاطفة لدلالتها فيها على ما يدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغيرهما

١٨٥

فهي جعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب مر بعيد من غير ضرورة

داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان

او مستترا الا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما

اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل

فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بالمنفصل لانه بذلك

يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة فيحصل جواز افراده مما

اتصل به بتاكيد فيحصل له نوع استقلال وما يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان

المعطوف في حكم المعطوف عليه ولكن يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان

الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا

لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بالمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو

وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي

ترك التاكيد لانه قد طال الكلام لوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان

الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيدا او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا

فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه

لو اكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان

واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد

لا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض

حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل

لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف

عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجئ في المضمرات

حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له نظر

ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار بحيث لا يكون

التاكيد بالمنفصل بعد الفصل متصور الورود فكيف يكتفى به ولم يوت الا باعادة العامل الاول نحو

مررت بك وبزيد والمال بيني وبينك وبين زيد فالمعطوف هو المجرور والعامل مكرر ومجرور بالاول والثاني

كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما

الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار

البصريين يجوزون تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين

بالسعة فان قيل كيف جاز تاكيده وهو متصل نحو جاءني كلهم والابدال منه نحو عجبت منك

من غير تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور نحو مررت بك نفسك والابدال منه

عجبت بك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي

١٨٧

الا مع اعادة الجار قلت التاكيد يعني المؤكد والبدل في الاغلب الا بحمل المتبوع الوحيد به المتعلقه

والغلط قليل الورود فيها اليها اجنبيين لمتبوعهما لانفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما

فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف

يغاير المعطوف عليه وتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل

في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف

عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه

والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا

الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا من الاحوال العارضة له نظرا

الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير و

الافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون

ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف

على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام و

حرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فتقدير التنكير لقصد التعيين اي

شاة وسخلة لها او المحمول على نكارة المضمر كربه رجلا على الشذوذ واشتريت شاة وسخلتها

وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره كان المعطوف

المعطوف علیه فلذا اوجب بناء المعطوف فی نحو یا زید وعمرو لان ضم زید بالنظر الی

حرف النداء والی کونه مفردا معرفة فی نفسه وعمرو مثل زید فی کونه مفردا معرفة فامتنع

بناؤه فی یا زید وعبد الله فان عبد الله لیس مثل زید فان زیدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف

ومن ثمه ای من اجل ان المعطوف فی حکم المعطوف علیه فیما یجوز ویمتنع لم یجز فی

ما زید بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع ای فی ذاهب اذ لو نصب او خفض لکان معطوفا

علی قائم فیکون خبرا عن زید وهو ممتنع لخلوه عن الضمیر الواقع فی المعطوف علیه العائد الی اسم ما فتعین

الرفع علی ان یکون خبرا مقدما علی المبتدأ وهو عمرو ویکون من قبیل عطف الجملة علی الجملة ولا ما نع

منه ولما کان لقائل ان یقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذی یطیر فیغضب زید الذباب

فان یطیر فیه ضمیر یعود الی الموصول ویغضب المعطوف علیه لیس فیه ذلک الضمیر فاجاب

بقوله وانما جاز الذی یطیر فیغضب زید الذباب لانها ای الفاء فی هذا المثال

فاء السببیة ای فاء لها نسبة الی السببیة بان یکون معناها السببیة لا العطف فلا یرد نقضا

علی تلک القاعدة او یکون مضمنا بالسببیة مع العطف لکنها تجعل الجملتین کجملة واحدة فیکتفی بالربط

فی الاولی والمعنی الذی اذا یطیر فیغضب زید الذباب ویقوم سببیة الاولی للثانیة مقام

الذی یطیر فیغضب زید بسببه الذباب ای یمکن ان یقدر فیه ضمیر ای الذی یطیر فیغضب زید بطیرانه

الذباب واذا عطف ای واذا وقع العطف بناء علی وجود عاملین بان عطف

[illegible] على [illegible] الاضمر [illegible]

[illegible] مجهول معناه [illegible] العاملين [illegible] معمولين [illegible]

على ان المعنى [illegible] على معمولي عاملين [illegible] معمولي عاملين [illegible] فانه جائز

اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو [illegible] لا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه

[illegible] الاول [illegible]

[illegible]

[illegible] في الدار زيد والحجرة عمرو [illegible]

[illegible] تقديم المجرور وتأخير المرفوع او المنصوب [illegible]

[illegible] لان خلاف [illegible]

[illegible]

١٩١

و هو [...] على عواقب [...] عوض الحياة الدنيا والعذر يدا الآخرة [...] لآخرة

كما [...] مزرعة اي مزرعة الآخرة التأكيد تابع يقرر امر المتبوع اي يجعله

ثابتا عند السامع بمعنى يحصل له ما يستقر عنده في النسبة بان يكون منسوبا او منسوبا اليه

فثبت عنده وتحقق ان المنسوب والمنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غيره وذلك

[...] عند السامع ولدفع [...] مثل ان [...]

ضرب زيد زيدا [...] او في النسبة [...]

[...] او في النسب [...] فيجب حينئذ [...] لفظا

لا يعني [...] المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد به

الى بعض متعلقاته [...] قطع [...] فيجب حينئذ ان يكرر المنسوب اليه لفظا

نحو ضرب زيد زيد [...] او بعموم [...] معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في

الشمول اي [...] يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكر او في شمول المتبوع افراده

[...] لا في [...] المنسوب اليه [...] فيكثر [...] الفعل الى جميع افراد

المنسوب اليه [...] النسبة الى بعضها [...] والمذكر [...] اخوته وكلاهم [...] بعضهم

ونحوه [...] من جميع الافعال [...] اخرج [...]

عن حد التأكيد [...] يقرر امر المتبوع [...] البدل [...] والعطف [...] واما الصفة فان

وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع و

اما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر متبوعه بحقيقته لكن لا في النسبة والشمول فلا

يرد حيل ما ذكره المصنف في شرحه وهو اي التاكيد لفظي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ و

معنوي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي

اللفظ الاول واعادة حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك

في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره

متصلا ويجري اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها

اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك لا استبعاد رجاع الضمير الى التاكيد اللفظي

الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة

كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة اي معدودة محدودة وهي نفسه

وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا

لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام و

البصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روي وابتع من البتع وهو

طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية من هذه المعاني ومعانيها

التاكيدي بتامل الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد

١٩٢

والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما

العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحد انفسهما

بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع

المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني لما سوى النفس

والعين اولين تغليبا كالقمرين سمى الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث

والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العائد الى

المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم

نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات

البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة والمعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد

وجمعاء في المؤنث الواحد و اجمع بتاويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في

جمع المؤنث كذا كتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون

بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ معنى الاجتماع

لا يتحقق الا فيه ولا حاجة الى [illegible] الحكم بالمرة [illegible]

مجتمعة ويتصور اجزاء الا يصح تاكيده بكل واجمع يجب ان يكون له اجزاء بحيث

يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بهما جمع فائدة

مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكل

ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء

واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما

اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد

لتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع

تاكيد للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يوكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو ويقال

زيد اكرمني نفسه لالتبس الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة

اجري بقية الباب عليها وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور

بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل

لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم

لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد

نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان

العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته اي ابتع و

ابصع اتباع لاجمع على ما هو المشهور لاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث

بتبعيته لا بالاصالة لكونه اول منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم عليه اكتع

واخواته عليه اى اجمع او اجمعت معه وذكرها اى ذكر التبع مع اخويه دونه اى

دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية للزوم ذكر ما هو ثابت له التبعية بدون

البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اى تقصد النسبة اليه بنسبته ما نسب

الى المتبوع دونه اى دون المتبوع اى لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة

ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل تكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا

او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى

المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب بل المتبوع

مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه

مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض

عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل

الذى بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليست نسبة ما نسب اليه

من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى

نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا هو القيام وانه نسب اليه نفيا والنسبة القيام

بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب

الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي

١٩٥

ويمكن ان يقصد نسبته الى شيء بانتسابه الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني

وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل

هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل غالبا عن

اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسألونك

عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل سبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين

لتحصيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلوله

يعني متحدان اما الان متحدة مفهوما ما ليكونا اسمه فعين نحو جاءني زيد اخوك فزيد اخوك

وان تخالفا مفهوما فهما متحدان [illegible] قال الشارح الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي

بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من

ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان

والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول [illegible] فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو

الثاني فقط ولا في [illegible] قال بعض المحققين في جوابه نظرا انهم

لم يريدوا بالتبعية [illegible] والحاصل ان

مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له وتوضيحا

فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد

فالثاني بدل وحينئذ يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق

ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه والثالث

اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى

الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته

وتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا

حماره فضربت زيدا غلامه فان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب

بدل الغلط بخلافها اي يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه وجزءه وفيه خلل فيما

اذا كان البدل جزءا من المبدل ويكون ابداله منه بناء على الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه

والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد

مثاله مثل رأيت رجلا الاسد برجله فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان رجلا عبارة عن مجموع

الجثة ثم لم يجعل هذا البدل قسما خامسا لم يسم باسم بل حمل على بعض علته ونذرته وقيل عدم

وقوعه في كلام العرب فان امثلته مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اليه

[illegible] البدل [illegible] غير اعتبار [illegible] بعد ان غلطت

بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب

زيد اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءني رجل

١٩٧

علم زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي نعت البدل النكرة واجب
لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل جهة فاتوا فيه بصفة تكون كالجابر لما فيه من نقص
النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين
نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا او اخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل
ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا لان الضمير المتكلم والمخاطب اقوى
واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير
المقصود مع كون مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود
اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني
علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع
التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحرف
والتاكيد لا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من
اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني
مثل اقسم بالله ابو حفص عمر ابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رض وعمر عطف
بيان له وقصته انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء
عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول

وهو يمشي خلف بعيره شعر اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر

وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى

التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبا عجفا فحمله على بعير وزوده

وكساه وفضله اي نوع من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل

انا ابن التارك البكري بشر فانه اي بشرا ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه

لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز لما ذكرنا

فيما سبق في الضارب زيد وتمامه عليه الطير ترقبه وقوعا عليه الطير اي مفعول التارك ان جعلنا

بمعنى المصير الا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا عليه الظرف لكان مبتدأ فهو حال

من الضمير المستكن في عليه وقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعا حوله مترقبة لان تزهق

روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا تقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد بين فيما

سبق والمراد بالمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي

اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا

الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا كمنادى ل صورة النداء

ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا

جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول ظهر الثاني عبد المضمر

اى الاسم المبنى من هذا الحد لا يصح الا من يعرف المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى

اذ لو لم يعرفهما لكان تعريفا للمبنى بالمبنى لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى ما ناسب اى اسم

ناسب مبنى الاصل وهو الحرف والفعل الماضى والامر بغير اللام المراد بالمشابهة المنفية فى تعريف

المعرب هذه المناسبة بالقدر المفصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى المبنى

الاصل مثل اين فانه متضمن معنى همزة الاستفهام او شبهه به كالمبهمات فانها تشبه الحرف فى الاحتياج

الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه

كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة للحرف

فى نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقع غير مركب مع

غيره على وجه يتحقق معه عامله على هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام

عمرو وغلام بكر مبنى لمضاف اليه معرب فكان المبنى مقابلا للمعرب واعتبر فى المعرب ان التركيب

وعدم المشابهة بمبنى الاصل كان المبنى ما ينتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما او بانتفاء احدهما فقط

فكلمة هؤلاء من المبنى ونحوه انما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب فى تعريفى المعرب والمبنى تعقيبا ...

ايماء لتقدم مفهوم وجودى للشيء ... القابه اى القاب المبنى من حيث حركات اواخره وسكونها

عند البصرية ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبنى

فى المعرب بالعكس المراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب

لان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا

كما مر في صدر الكتاب حيث قال اما الضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما

يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب

على بنائه ان لا يختلف آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل

او قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرأ ومن زيد وهي

اي المبني والتأنيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات

والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال

لا على الافعال لتشديده بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات

وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست مبنية بل بعضها فهذه

ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في

الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عنده ذلك من علتين اخريين

احديهما علة البناء على الحركة فان الاصل في البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها

لما اختيرت دون البواقي المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب

من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل ربما متكلم من يتكلم به وبالمخاطب من يخاطب

به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به وخرج بهذا القيد لفظ المتكلم

والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا **او غائب تقدم ذكره** وخرج

بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا

فيها **لفظا او معنى او حكما** اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما

تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان

يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من اللفظ

بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله

اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما

السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه مورثا فكانه تقدم ذكره معنى اما التقدم

الحكمي فانما جاز في ضمير الشان والقصة لانه انما جي به من غير ان يتقدم ذكره قصدا

لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره

اولا مفسرا فصار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك و

كذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا **وهو** اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان

متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء

منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا عند الحجازية

او غير مجاور له نحو ما ضرب الا اياك **والمتصل غير المستقل** بنفسه المحتاج الى عامله الذي

٢٠٢

قبله المتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع

ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الاقسام الثلاثة المظهر فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد

منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اي

المضمر المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف

المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى فذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل

والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل نحو ضمير

ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول

الماضي المنتهيين اولهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن

صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر

ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم

ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس

المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت

انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت الى انتن هو ان والتاء والحروف

الاواخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير

والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل

بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربتني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما

ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل وهو

نحو اني انا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع

اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه

الى اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا

واللواحق للدالة على المتكلم والمخاطب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير

والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف

غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وكان القياس ان تكون

ضماير كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة

معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمونث وضمير ضربنا

بين الاربعة المثنى المذكر والمونث والمجموع المذكر والمونث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ

اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين مثنى المذكر والمونث وعلى هذا للغائب حكم المخاطب

في ذلك فان التثنية نحو ضربا وضربتا نحو الالف المشترك بينهما والتاء حرف

التانيث وبقية الانواع الخمسة جارية على هذا المجرى اي ان للمتكلم لفظين وللمخاطب

خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثني عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع

الحسنة اثنا عشر كلها بيانية عند من يكون جملها اثنين كلمة تشتمل معنى وبينهما خلاف
عليها بحسب المناسبات لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور
المتصلان يستتر لانهما متصلان ... بالفعل فيجوز وفي
باب الضمائر التي وضعها ... المبتدأ ... الفعل كما يحذف في
آخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما بقي دليل على ما بقي على ما مضى في الرحيم ولكن
هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن
مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنث الغائبة اذا لم يكن مسندة الى الظاهر
نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر
في نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان واحدا او فوق الواحد
مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب وللواحد
الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا
سواء كانت اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى
او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندة الى الظاهر نحو قائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند
ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندان ضاربتان والهندات
ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون ضميرين لانهما

في البصريين والضماير [illegible] لا ان تعتبر عاملها والعامل ههنا ليس عاملا

في الضمير وانما هو عامل [illegible] الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على [illegible] عليه الرفع

فلو كانت ضماير لا تعتبر [illegible] في [illegible] في

يضربون والالف في [illegible] والواو في الصفة حرفا التثنية

والجمع وليسا ضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان ومنصوبا

لاجل شيء الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضماير للاختصار والمتصل

اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم

اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون

باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وتركه

يفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او

يكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عامله حرفا والضمير

المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب

نحو انى وانك او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على

غير من هي اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عنه الصفة لزم الالتباس

في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على

السامع ان الضارب زيدا او عمرو بل المتبادر ... او يسمى ...

... مثل قبل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف

القياس وهو ... الحاجة اليه ... بين الانفصال في

بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه ... انما قال من هي له لا ما هي له كما

اذا لم يكن تحصيل الاتصال على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال التقديم الضمير على العامل

وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص هنا و اياك والشر مثال الحذف العامل اي

اتق نفسك الشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا

وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له

فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث

قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا

في صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحن الزيدون

ضاربوهم نحن روي عن الزمخشري ضاربهم نحن على هذا يكون مثالا لما قال وانما

بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى

واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا جاز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء

من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل و الضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله

٢٠٧

فإن يمكن [illegible] على تقدير اجتماعهما وعدم [illegible] احدهما مرفوعا احدهما اى احد الضميرين اعرف

من الآخر احترازا عما اذا استويا نحو [illegible] اياه حيث يجب الانفصال فى الثانى للتحرز عن

تقدم احد المتساويين [illegible] على الآخر

احترازا عما اذا كان الاعرف [illegible] فيلزم انفصاله لتعذر المتكلم فى تأخير

الاعرف لانه قبيحة طعن فى اول الوهلة بانه على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز

الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اى الاختيار فى الضمير الثانى ان

شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل

وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله

وان كان متصلا نحو ضربتك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا الاول بالاضافة

ونصب الثانى بالمفعولية وقدم الاعرف الذى هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم

الاعتداد بالفصل بالمتصل وكذلك الفصل نحو ضربى اياك للاعتداد بالفصل

والا اى وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اى الضمير الثانى على

كل من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح فى تقدم

احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثانى

فلكراهتهم تقديم الاضعف على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياك [illegible] ما لم يكن

احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيتكه اياك مثال لما يكون احدهما

اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان و

اخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه ولانه كان

في الاصل خبر المبتدأ ويجب ان يكون خبر المبتدأ اذا كان ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز

ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول شيئه

مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من

يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار رعاية الاصل اي ومن رعاية المشابهة بالمفعول

والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر

تقول لولا انت الى آخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن

لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بسياق ان

يقول لولا انا لولا نحن الى آخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر

في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى آخرها

وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى آخرها فذهب الاخفش الى ان الكاف

بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت

كما في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير

٢٠٩

مجرور واقع موقعه فالاخفش تصرف في مابعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش

الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى

فهنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم

لازمة في الماضي اي اذا اتصلت الياء بالماضي احترازا عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت

الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع

لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون هي الاعراب نحو يضربني

لتقي آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين فانها في الوسط حكما بخلاف كسرة

لم يكن الذين كفروا او قل الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية مخير فيه اي في المضارع

ومع لدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير من الاتيان بنون الوقاية

للمحافظة على الحركات البنائية في آخر لدن وعلى السكون في لدن ومن كما عرفت وعن اجتماع

النونات او حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار

لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها حاصل

الاصل وفي من وعن وقد وقط بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل

في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون

لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم

ولبعدها اى بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم ينفصل ضمير مرفوع المكان

الاختلاف فى كونه ضميراً منفصلاً مطابقاً للمبتدأ افراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتانيثاً وتكلماً وخطاباً و

غيبة ويسمى هذا المرفوع فصلاً لانه فى التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه

اى كون الخبر نعتاً او خبراً فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف

الاعراب وكون المبتدأ ضميراً وغير ذلك مما يحمل على صورة اللبس وشرطه اى شرط الفصل بين ذلك المرفوع

ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا لانه مضاهاة بالمعرفة

لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو اقتصر على مثال افعل بعد دخول العوامل وان

المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اى الفصل

من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم ملغى لا محل له من الاعراب

ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اى يستعمله

بحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا تعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما

مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفاً على ثانى مفعولى يجعله وانما يعرف ان العرب جعله مبتدأ

برفع ما بعده فى مثل كنت انت الرقيب علمت زيداً هو المنطلق وفى بعض نسخ المتن مبتدأ

ما بعده خبره بدون الواو وحينئذ الاول متعين ويتقدم قبل الجملة اى لفظاً ولا يقدح التقدم

لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود لا يبعد ان يقال ان معنى الكلام وقع متقدماً من غير سبق

فرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي

قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة

لان مرجع الضمير راجع اليه و ضمير القصة اذا كان مؤنثا وحسن تانيثه اذا كانت العمدة فيها

مؤنثا لتحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اي يعقبه

المخصصة من الجنس المذكور والظاهر انه لم يسم ضمير الشان والقصة تعرض لبيان الجمع بين المتلبس واختلا

في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وجدت هذه التسمية او لا

و ايضا لم يرد استدراك قوله التفسير بالجملة بعده فعلى هذا لم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقضت القاعدة

بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قائم خبر عنه فانه

يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج

عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان والقصة

متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان

عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا

والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال المنفصل وكان زيد قائم مثال المتصل المستتر وانه

زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ حال كونه منصوبا

ضعيف اي جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه

فكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مرادا ولا وليس شيئا منه الخبر كلام

مستقل مثاله شعر ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء الا مع ان

المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه فيه الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم

كقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان ان ثقلها

بالتشديد الواقع فيها وبعد تخفيفها وجد ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى

وان كلا لما ليوفينهم ولم يجد ان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها

بالفعل من المكسورة فهي احد بالعمل فاذا لم يجد ها عاملة في الملفوظ قدروا اعملها في ضمير الشان لئلا

تزيد المكسورة عليها عملا مع انها احد به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف

المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون فكان لزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة

اذا خففت اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع

اي اسم وضع كل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى يشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان

الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب اشارة فانها للاشارة

الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ونحو ذلكم الله ربكم مما ليست الاشارة اليه حسية محمول

على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة ذا حال

كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا

٢١٣

وللمثناة ذانِ رفعا وذَيْنِ نصبا وجرا أي أنّ ذين حال كونهما للمثنى المذكر وقدم ليكون

الضمير أقرب الى مرجعه ويتعلق بهذا القياس في التراكيب الثلاثة الباقية فقوله أي مبتدأ وقوله رفعا

ما عطف عليه مقيدا كل واحد منهما بحال وحكي في بعض اللغات أن في جميع الأحوال الرفع

والنصب والجر منه قوله تعالى ان هذان لساحران على أحد الوجوه وللمؤنث الواحد تا قيل هي الأصل

في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هي وذي وقيل هي الأصل لكونها بازاء ذا للمذكر

فينبغي ان يناسبهما وقيل تا أصلان وللقول بانهما قد مثنا على سار با التعليقها وفي تقلب

الالف يا اوتِه وذِه تقلب الالف والياء ها بغير وصل الياء بها وتِهي وذِهي بوصل

الياء بها وللمثناه اي مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر

والاتتين من لغات الا ذا لكثرة ودورانها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف آخر ذان

وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف

ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان للتثنية المرفوع وذين وتين

للتثنية المنصوب والمجرور ووقوعهما على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة

البناء فيهما ولجمعهما اي جمع المذكر والمؤنث أولاء مدا وقصرا اي ممدودا ومقصورا

أو حال منصوبات بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني تتصل على اولها

على سبيل اللحوق وتعرض لعدم اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها ليس في حقيقة

منها وانما هو حرف جيء للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء للتنبيه على النسبة الاسنادية

كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي بأواخر اسماء الاشارة حرف

الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير

والتأنيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت

اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربك وبك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس

يقتضي ستة واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع

اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث مثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة

لاشتراك جمعيهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث ترتقي

الى سبعة فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة و

العشرون ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت

الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى القياس

ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا اشرت

الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذا البواقي ويعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن

فتاكن وتينك الى تاكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن

واما ذينك فقد اورده الزمخشري في المسالك وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ ويقال

ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط وآخر المتوسط لان المتوسط لا يتحقق

الا بعد تحقق الطرفين ولما كان المصر كثيرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام

الاخرين منها لم يتخذ بهذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال يقال تلك وتالك

وذانك حال كون هاتين الاخيرتين مشددتين واولالك باللام هذه الكلمات

الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد لا بعد ان يجعل فى تلك اشارة الى كلمة ذلك

المذكور سابقا واما تالك فهو انك وتانك مخففتين واولاك بغير اللام فهو للمتوسط وما هو للمتوسط

بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثمه وهنا بضم الهاء وتخفيف النون

وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا للمكان الحقيقي

خاصة لا يستعمل فى غيره الا مجازا على سبيل التشبيه اما ما عداها من اسماء الاشارة فقد

يستعمل فى المكان وغيره الموصول اى الموصول المعدود من المبنيات فى اصطلاح النحاة

ما لا يتم جزءا اى يتم لا يتم من حيث جزئيته يعنى لا يكون جزءا تاما انكان جزءا احترازا

او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج

فى كونه جزءا اوليا يحمل اليه المركب ولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدأ والخبر والفاعل

والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول

والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما والبيا

الا بصلة ... والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة

عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه معرفتها موقوفة على معرفة

الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور بقرينة على ان المراد بها معناها

اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول

مستدركا لانه لا تخرج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول

يمكن ان تعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة

متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فحينئذ يجوز ان يكون المراد بالصلة

معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الاصطلاحي تصريح بما

ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة معينة اعم بحسب المفهوم من

ان تكون خبرية او غير خبرية ولا تكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او

غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضمير الموصول بينها

بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او معناها كاسمي الفاعل والمفعول

والعائد ضمير لا غير له اي للموصول الاسمي وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول

لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة في صورة مفرد عملا بالحقيقة والشبه معا

وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفردة المؤنثة واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى

٢١٧

ويكون بالالف في حال الرفع والياء في حال النصب والجر والأُلى على وزن العلى لجمع المذكر

والمؤنث لانه في جمع المذكر اشهر والذين كالايين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاء

بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث

الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف

الياء بقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل

غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل

ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وأيٌّ بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار

اي اضرب الذي في الدار وأيّة بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي اضرب التي في الدار

وذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي والتي

قال الشاعر وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها والتي طويتها وذا

بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف واللام اي

مجموعهما بمعنى الذي والتي او المثنى او المجموع والعائد للمفعول اي العائد الذي يتم به الموصول

الا اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة الا اذا كان فاعلا لكونه عمدة

نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر له اي لمن يشاء اعلم ان النحاة وضعوا بابا لتسمية

باب الاخبار بالذي والالف واللام تمرينا للمتعلم فيما تعلمه في هذا الفن

من المسائل وتذكيرا اياها فانهم اذا قالوا الاحد اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي

بعد بيانهم طريقة الاخبار به بدلة من كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان

ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فارادوا المص الاشارة الى هذا الباب

فقال وَاِذَا اَخْبَرْتَ اي اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بِالَّذِي اي بتعانة الذي او

الالف واللام فان الباء ليست بصلة للاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها صدّرتها

اي اوقعت كلمة الذي او يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع

ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا لها

اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال وضمن اخرته معنى جعلته اي

جعلته خبرا متاخرا عنه اي عن الذي فَاِذَا اَخْبَرْتَ مثلا عَنْ زَيْدٍ مِنْ جملة ضَرَبْتُ زَيْدًا

بكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا والمراد

بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى هو محل المفعول من ضربت الذي واخرت المخبر عنه

يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي وَقُلْتَ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ وَكَذٰلِكَ اي مثل الذي

اَلْاَلِفُ وَاللَّامُ فِي الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ خَاصَّةً لِيَصِحَّ بِنَاءُ اِسْمِ الْفَاعِلِ اَوِ الْمَفْعُولِ مِنْهَا فان صلة

الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او المفعول ويمكن ان يوخذ اسم الفاعل من المبني

للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي تتضمنه الجملة الفعلية

فا او غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول
فلا يخبر باللام عن شيء في ليس مطلقا وشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد
من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي او الاستفهام فلا يخبر باللام
عن زيد في جملة سيقوم زيد فانه لو اخذ اسم الفاعل من سيقوم لم يكن فيه معنى السين
فان تعذر امر منها اي من الامور الثلاثة التي هي التصدير بالموصول ووضع عائد موصوله
مقامه وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثم اي من اجل
انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يجعل
ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة
وكذلك امتنع في الموصوف دون الصفة وفي الصفة دون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل
ان يخبر بالذي عن زيد دون العاقل ولا عن العاقل دون زيد لاستلزامه وقوع المضمر صفة او موصوفا
بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر
العامل دون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان تخبر بالذي عن
دق القصار دون الثوب لانه لو اخبر عنه لعمل الضمير الذي جعل موضع دق القصار عاملا
في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال
يجب ان تكون نكرة فلا يجوز ان يقع مضمرا لانه معرفة [illegible]

٢١

من بعد كلمة ... الاشياء ... ضمير مبهم ... غير

صح ذلك في الاسم المشتمل على ... نحو قولك ضربت غلامه

فلا يصح الاخبار عن غلامه بان تقول الذي ضربته ... وجعلت ضمير

عائدا الى الموصول لبقي المبتدأ بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدأ بقي الموصول [illegible]

وكل منهما ممتنع وما الاسمية ... اما كافة نحو انما زيد قائم اما نافية نحو ما

زيد قائما وزائدة فاما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وشرطية

نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك اما بجملة نحو

ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء

منكر عند ابي علي ... معرفة عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي فنعم شيئا او نعم الشيء

وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا بليغا ومن كذلك اي مثل ما نحو اكرمت من

جاءك موصولة نحو من غلامك استفهامية نحو من تضرب اضرب شرطية موصوفة

المفرد نحو قول الشاعر فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي على شخص غيرنا وبجملة نحو

من جاءك ... الا في التامة والصفة فانه لا يكون ... الصفة ولما

كانت ... المؤنث ... في ثبوت الامور الاربعة ... التامة والصفة ... الموصولة

... والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم ... وشرطية نحو

یا ایها تدعوا علیه الاسماء المحلّی والموصوفة نحو یا ایها الرجل قیل ای تقع صفة اتفاقا فلم جعلها

کمن التی لا تقع صفة اصلا واجیب بان ایا الواقعة صفة ای فی الاصل استفهامیة

لان معنی مررت برجل ای رجل برجل عظیم یسأل عنه لا یعرفه کل احد نقلت عن

الاستفهامیة الی الصفة وهی ای کلّ من ای وایة معربة بالاتفاق وحدها لا شریک لها

فی الاعراب غیرها من الموصولات الا علی اختلاف فی اللذان واللتان وطائیة وانما

اعربت لانه التزم فیها الاضافة الی المفرد التی هی من خواص الاسم المتمکن فلا یرد حیث

واذ واذا الا اذا کانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالی ثم لننزعن من کل

شیعة ایهم اشد علی الرحمن عتیا فمن قرأ بالضم ای الذی هو اشد وانما بنیت عند

حذف صدر صلتها لتاکید شبه الحرف من جهة الاحتیاج الی امر غیر اصله وبنیت علی الضم

تشبیها لها بالغایات لانه حذف منها بعض ما یوضحها کما حذف من الغایات ما یبینها

وهو المضاف الیه ولم تستثن الموصوفة الندائیة مثل یا ایها الرجل کما استثنی التی حذف

صدر صلتها لانه ذکر فی المنادی ان کل ما یقع منادی مفرد معرفة فهو مبنی فبناء الموصوفة

لذا فلا حاجة الی الذکر ثانیا وفی قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه

ما الذی علی ان یکون ذا بمعنی الذی فیکون التقدیر ای شیء الذی

صنعت ای صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعکس و

قوله جملة رفع اي نوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اي اكد صنعة الاكرام ليكون

الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الآخر ان معناه اي شيء

وههنا عبارتان احدهما ان ما ذا كلها بمعنى اي شيء والثانية ان ما معناه اي شيء

وذا زائدة والظاهر ان مؤديهما واحد فان معنى الاول انهما كلها بمعنى ... منهما

معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة ... مجموعهما اي شيء ... نصب

اي منصوب على انه مفعول الفعل المحذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال

في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول النصب بتقدير الفعل المذكور وفي الثانية

رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف لعدم تعين المطابقة بين السؤال والجواب

اسماء الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي الدين ... مبني الاصل

فعلة بنائها كونها مشابهة لمبني الاصل ... بمعنى اصبر ... توجع فانه ... تعجبت

عبر عنه بالمضارع الحالي ... على الاصل ... بان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا

اي امهله مثال لما بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضم في

لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي قدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه الذي حملهم على ان

قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تأديتها معاني الافعال امران لفظي وهو ان صيغها

مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لانها موضوعة بصيغ الافعال على ان يكون ...

۲۲۳

[illegible] بل قال الشيخ الرضي [illegible] ما قال المصنف [illegible]

[illegible] فعال بمعنى الامر فهو معدول عن لفظ الفعل الذي بمعناه [illegible] والعرب [illegible] نزال اصله انزل [illegible]

[illegible] بالسماع [illegible] ولهذا قال [illegible] ما كان بمعنى الامر [illegible]

معناه [illegible] ان يكون [illegible] مثل الضارب [illegible]

لتعريف [illegible] الكاف بمعنى [illegible] من الثلاثي المجرد قياس

[illegible] بمعنى [illegible] قال سيبويه [illegible] في الثلاثي المجرد [illegible]

[illegible] فلهذا [illegible] الكسر [illegible]

[illegible] في الرباعي [illegible]

[illegible] قال الشارح الرضي [illegible] معرفة [illegible]

[illegible] على تعريفه ولا تانيثه [illegible] صفة لمؤنث [illegible]

مثنى [illegible] لمشابهته اي فعال بمعنى الامر عدلا وزنة [illegible]

[illegible] فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة [illegible]

لصيغة المبالغة في الامر فعال [illegible] مبالغة في فاعل قال الشارح الرضي الذي ارى

ان [illegible] الافعال [illegible] الفعل [illegible]

[illegible] عن النوع الذي [illegible] بالفعل [illegible]

٢٢٤

٢٣٥

لى الاسمية واما المبالغة فهى ثابتة فى جميع اسماء الافعال من وجهها فى كلام طويل من اراد الاطلاع

عليه فليرجع اليه و فيه اشكال كونه علما للاعيان اى لعين من الاعيان و انما قال علما

ليخرج باب فساق و انما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه علم للمعانى كما قالوا لكنه

للمعانى لا للاعيان قوله مؤنثا صفة لعلما وذكره تنبيها على انه لم يقع الا كذلك امر علما

للمؤنث وغلاب كذلك مبنى فى استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا وزنة

معرب فى استعمال بنى تميم فما كان فى آخره راء الا فى فعال علما للاعيان يكون فى آخره

راء فان بنى تميم اكثرهم يوافقون الحجازيين فى بنائه وانما يفترقون من غير الراء

الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما للكوكب وجاء الاكثرون بان الراء حرف مستثقل لكونه

مكررة كالمكرر فاختير فيه البناء لانه خفيف سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة

الاصوات اعلم ان الاصوات جارية فى لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولكن

المصدرية ولم يقل اسم فعل او علم لانه لم يقصد بالمصدرية مصادرت اسم فعل فالاول مثل اها للتعجب فحكمه حكمها

والثانى مثل صه و صه حكمه حكم اسماء الافعال و اما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه فيكون بها اصواتا

ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال و هى على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى كقول

المتندم او المتعجب وى و نحو ذلك لا يبعد ان يحكم على الشئ به على شئ و منها ما يجرى على لفظ الانسان على

سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوتا كما اذا قلت غاق قاصدا لاصدار ما يشابه

صوت الغراب عن نفسك وحينئذ لا تقدر ان تحكم عليه او به وشبهها بالصوت لاجل

حيوان اما لزجر او لدعاء او غير ذلك كما اذا قلت لاناخة البعير نخ فهذا الصوت بعد

ان تحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية

كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق صوت الغراب

فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكايات

عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي

بهذا الاعتبار ليست بكلمة لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائهم مجريها اخذا بحكمها

بجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات ههنا الاعتبار كل لفظ انما قال اللفظ ولم يقل الكلام

لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي الصادر على لسان الانسان تشبيها بصوت شيء كما عرفت

في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به البهائم يعني مثلا اي لاناختها او زجرها او

دعائها او غير ذلك انما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذوات القوائم الاربع فلا يتناول

ما هو المطلوب بل التصويت بغير الانسان ايضا كالصبيان والمجانين اذا كان حكيا على سبيل التمثيل وتناول

التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة

عند اناخة البعير لم يذكر القسم الاول وهو كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير

قيل في ذلك لانه لما كان من ان القسمان مع تعلقهما بالغير مختص بالاسماء المبنية كان ذلك

القسم كذلك لكونه صوتاً انسانياً من غير تعلق بغيره المركبات الترتيبية المعدودة من المبنيات كل اسم

حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكماً اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين جعلتا كلمة واحدة ليس

بينهما النسبة اصلاً لا كمال الاتصال لا قبل التركيب ايماءً بعلتها حقيقة او حكماً ليخرج مثل سيبويه فان

الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء

المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتأبط شرا فان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية

ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر علماً مع انه من افراد المحدود وان بين جزئيه قبل التركيب نسبة

العطف وتعليق النسبة على ما يخرج منها بدونه بعيد تضعف شرط المقاصد والاحسن ان يؤول النسبة بنسبة يفهم

من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه لا يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله

الاضافة ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف

مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا تدل على نسبة اصلاً كما ان هيئة تركيب احد

شطري جعفر مع الاخر لا تدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طرداً وعكساً فان تضمن

الجزء الثاني حرفاً اي معنى حرف عطف او غيره بنيا اي الجزآن الاول لوقوع اخره في

وسط الكلمة الذي ليس محلاً للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر حذفت الواو وركب

عشر مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها اعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر واخواتها

كل من خمسة عشر وحادي عشر اسماً ومثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد

جزئية العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يصح الحروف

لانه لا يراد به حادي عشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل ما اشتق من اسماء العدد واحد من

المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث

مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذ وانه يصح من المفردات

لا يدل الا على ما ذكرنا اراد وان اخذ ومثل ما ركب من المركبات لا يتيسر ان يركب من مجموع جزئين لان

صيغة فاعل لا تسع حروفها جميعا فاقتصر على اخذ ما من احد الجزئين في اخذ بعض الحروف من كل منهما

الا الثاني لئلا حاد والاول ليدل على المقصود من الامر فاخذ فيها من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي

عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشر فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن

حرف العطف لا باعتبار ان صيغة حادي عشر لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون

لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفها الا في اثني عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن

لان معنى الثاني المتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف بسقوط النون والا اي وان لم يتضمن

الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبنى الاول للتوسط

لما تعين من الاعراب على الصحيح لانه كجزء فيها الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول

انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين مع اضافة الاول الى الثاني

ومنع صرف المضاف اليه اخريهما اعراب الجزئين مع اضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني

الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه
لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بابهامها
ماكني به لا المعنى المصدري ولا كل ماكني به بل بعضه لا كل بعض بل بعض معين كما اصطلحوا في باب المبنيات
ان يريد بها ذلك البعض المعين فلذلك لم تقل بعض الكنايات كما قال بعض الفحول قصد تعريفه
الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات
كم وكذا وبناؤها اي كونها موضوعة وضع الحروف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها
وكذا مبني لان ذا في الاصل من اسماء الاشارة وحمل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة
واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه جار كذا كناية
عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا الكناية عن يوم كسبت عمرو وكيت وذيت للحديث اي
للكناية عن الحديث اي الجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث
لا تستحق اعرابا والابناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في
الكلمات قبل التركيب من الكنايات كاين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي اي كان
في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه
اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون
مع ان التنوين لا صورة له في الخط فرعيته في البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكره المص

وميّزها أي مميّز كم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميّزها الذي يرفع الابهام عن المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت لعدد وسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميّزه مفرد منصوب جعل مميّزها كذلك لا يجعل كالطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميّزها مجرور بالاضافة ومفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال عندي كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب اما جعله مفردا فلان العدد الكثير مميّزه كذلك واما جعله مجموعا فلان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرة تحقيقا ولما كان الاليق في التصريح بالكثرة جعل مجموعة صريحا كانها منبئة عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما اي مميّزي كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي في الخبرية كثيرا نحو كم من ملك كم من قرية وذلك لما في التمييز من الابهام واما مميّز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوّز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بيّنة استفهامية وخبرية ولهما اي لكم الاستفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية تقابل الاستفهامية لدلالتها على الانشاء والتكثير وهو ايضا نوع من انواع الكلام يجب التنبيه عليه من اول الامر كالاستفهام ولكن ادنى لمنافاة الاستفهامية والخبرية فهو محمول على اول كلا من النوعين حملا لكم الاستفهامية

والخبرية أي كل واحد منهما يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ثم بيّن مواقع كل منهما بقوله فكلّ
ما أي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل أو شبهه لفظاً أو تقديراً غير مشتغل
عنه بضميره أو متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوباً معمولاً على حسبه أي على
حسب ذلك الفعل ومحله لا يكون إلا بحسب المميز وذلك أنك تقول كم يوماً ضربت فكم منصوب على الظرفية
مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه لأحد المنصوبات
إنما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلاً ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق
وكم يوماً سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وإنما
جعلنا الفعل وشبهه أعم من أن يكون ملفوظاً أو مقدراً ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلاً
ضربته إذا جعلته من قبيل الإضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلاً غير مشتغل عنه أي كم رجلاً
ضربت ضربته فهو من حيث إن بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وإن لم تجعله من
قبيله لم تقدر بعده فعلاً غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله
أي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم رجلاً مررت وبكم رجل مررت أو مضاف
نحو غلام كم رجلاً ضربت وغلام كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر أو الإضافة وإنما جاز تقدم حرف الجر أو
المضاف عليهما مع أن لهما صدر الكلام لأن الجار لا ينحاز عن المجرور ويمتنع لضعف عمله فيجوز تقديم الجار عليهما لأن
الجار اسماً كان أو حرفاً مع المجرور كالكلمة الواحدة فصحّحه للصدارة وإلا أي وإن لم يكن بعده لا لفظاً ولا تقديراً فعل

۲۳۱

فعل غير مشتغل عنه ولا تصله حرف جر او مضاف بل كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اي نحو

مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة

عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهو خبر متقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة

وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا وداخل تحت قاعدة النصب

باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ

وكذلك اي مثل كم في تاتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط

بمعنى انه يتاتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهي من وما واي واين

وانى ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصين بالاستفهام فمن

وما اذا كانا استفهاميين يتاتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت و

بمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا

كانا شرطيين فكذلك يتاتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع

وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب ومن ياتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه

عند الله ولا يتاتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا تقع بعدها

الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من نحو متى واين وايان وكيف وانى

واذا ان لم يجر مجارا نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا

قد تخرج عن الظرفية وتقع اسما صريحا نحو اقوم زيد او اقعد عمرو اي وقت قيام زيد ووقت قعود

عمرو فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب

وما هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدا

مؤخر نحو متى عهدك بفلان اي متى كائن عهدك به اما اي فيحتمل الوجوه الاربعة

كلها فانه قد تقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي

وقت كائن مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية

مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما يحتمل

الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه كذا في كثير من النسخ وفي بعضها في مثل المميز كم عمة اي

ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان تعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء

والآخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوب بمعمولا على حسبه الى

كثرة وجوه النصب والاشبه ان مراد المحقق بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان تعتبر في مميزها

اعني عمة احدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والآخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على

تقدير كونها خبرية والاشبه ان المحقق بنى على اعتبار جواز حذف مميزها وهو ما يذكر فيما سبق فكان الاليق

بما نحن فيه الحق بقوله وقد يحذف في مثل كم مالك والنسخة الاخرى فالاحتمال الوجه الاخير والبيت للفرزدق

يهجو جريرا وتمامه . فدعاء قد حلبت على عشاري . الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلبة

الكف والقدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت كذلك وبهذا خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة

وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى تفضلت اى كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها لخدمة

على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة

الاناسي والعشار جمع عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تاذى من الحلب

ولا تطيع لسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفيه آه

وامّه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته

فسأل عنها وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اى كثير من عماتك وخالاتك

حلبت على عشاري واحذف المميز اى كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة

على التكثير وارتفاع عمة على الابتداء ومصححه توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية

كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط

عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وقد عاد او نصبتها

نصبتها واذا خفضتها خفضتها وذلك اشجه وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية

في مثل كم مالك وكم ضربت اى كل مثال كانت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن

كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على السؤال عن كميته دراهمك ودنانيرك او الاخبار عن كثرتها

مميزها كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار ملكت فكم في هذا المثال موضع الابتداء ... خبره واذا سئل ان

ضربک لعبد العلم بوقوعه او الخبر عن کثرته فظاهر ان السؤال و الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات

ضربک ای کم مرة او مرة ضربت او الى اضربک ای کم ضربة او ضربة ضربت فکم فی هذا المثال

اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذ ان کان المصدر للنوع فظاهر

واذا کان للعدد فالملحوظ فی الظرفية اولا الزمان الدال عليه لا الفاظ الموضوعة للزمان

وفی المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يکون المثال الثانی بتقدير کم رجلا

او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يکون کم منصوبا على المفعولية الظروف ای الظروف المعدودة

من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذکر البعض منها منها

من تلک الظروف ما ای ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه من اللفظ دون النية

فان عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو بعد کان خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة

غايات لان غاية الکلام کانت ما اضيفت هی اليه فلما حذفت صارت غايات ينتهی بها الکلام وانما بنيت

لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف فی الاحتياج الى المضاف اليه اختير الضم لجبر النقصان

کقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف

ووراء واول لا القياس عليها ما بمعناها ويجوز فی هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين عن المضاف

اليه فتعرب قال الشاعر شعر فساغ لی الشراب وکنت قبلا اکاد اغص بالماء الفرات

بين اعراب هذه الظروف المقطوعة وبين بنی منها وقال بعضهم بل انما اعرب لعدم

تضمنه) من الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وقال الشارح الرضي الاول هو الحق واجري

مجراه) اي مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء

على الضم ان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف

منه المضاف اليه الا بعد ليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد

وكذا) اي اجري مجرى الظرف حسب تشبيها بالغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة

ومنها اي من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد تستعمل للزمان ولا تضاف

الا الى جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث

سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى المفرد وهو سهيل معناه اي اما ترى مكان طالع سهيل اخره

نجم يضيء كالشهاب لامعا وانما بنيت على الضم كالغايات لان غاية الاضافة الى الجملة المضاف

الى الجملة في الحقيقة مضافا الى المصدر الذي تضمنه الجملة فهي اي الكلمة حيث في الظاهر مضافة الى

الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيف اليه فبنيت على الضم

مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربها بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر

بقاؤها على بنائها للشذوذ والاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية كانت

او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل

وان كانت داخلة على الماضي وكان الاصل في استعمالها ان تكون في زمان مستقبل مختص من بينها

بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر

في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس فخرج له تعالى اذا الشمس كورت ولعدم اكثرها في الكتاب العزيز استعمالها المقطع

علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعملت في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى

اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا او فيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب

مضمون جملة على اخرى تضمنت حرف الشرط فهو علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى

الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار

لعدم اصلها في الشرط مثل ان وقد تكون اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال

فاجأه الامر مفاجاة من تحولهم مجيئه فجاءة بالضم والمد او بفتحه واشت المشعر به فيلزم المبتدأ

بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبته وقوعه بعدها فلا ينافي

ما سبق من عدم وجوب الاسم بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا

حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر وقد استغنوا

عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه اما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج

قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجأت وحاصل المعنى

خرجت ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج فكان اذا هذه زمانية او مكانية

وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقولنا زمان وقوف اسم ... مفعول فيه

فجاءت لا مفعول به والاكثر انه باق على ظرفيته بل تصير اسمية بل المفعول به محذوف اي جاءت

في زمان تعرف السبع او مكانه اباه السبع وقد تكون لمجرد الزمان نحو اتيتك اذا احمر البسر

وقت احمرار البسر وقد تستعمل لمجرد اعن معنى الظرفية في نحو اذا القوم زيد اذا القعد عمرو وقد سبقت

اليه الاشارة ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة لما مضى وبناؤها لما مر في

حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد تجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال

في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي

اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد تجيء للمفاجأة نحو خرجت

فاذ زيد قائم ومعنى المفاجأة لم يذكره المص ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا اي حال

كونهما للاستفهام او الشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين تمكث اين تكن

اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى بمعنى كيف وانى التي للسؤال بمعنى متى ومنها متى للزمان

فيهما اي الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان

استفهاما فقط مثل ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل

فلا يقال ايان يوم قيام زيد ايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة وقد

جاء كسرها ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اي حال شيء وصفته فالمراد بالحال

صفة الشيء لا الحال كما توهمه بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناها

السوال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو وتستعمل للشرط مع ما على ضعف

عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو

كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل

نحو كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت راكبا او ماشيا ومنها

اي من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لمواخصتهما ومنذ حرف في يكونان تارة بمعنى

اول المدة اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اي اول

مدة زمان عدم رويته يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما ما بعده ومنذ المفرد اي الاسم

المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبا

فيهما اي اول مدة عدم رويته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا

لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او شيا والمثنى

والمجموع اذا اعتبرا اولا المدة يكونان في حكم المفرد والمعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما

نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه

لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان

بمعنى جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي

تقصد بيانه حال كونه ملتبسا بالعدد اي بعدد المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يبقى شيء منه نحو ما رايته يومان

اي جميع اجزاء مدة زمان علمه ورؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو

ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او أنّ اي ما كتب على هذه الصورة

مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب وما خرجت مذ ان ذهب او الجملة الاسمية

نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه

الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك

وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدأ وهما

معرفتان لكونهما في تأويل الاضافة لانهما بمعنى اول المدة او جميع المدة و

خبره ما بعده اي خبر كل منهما ما يقع بعده خلافاً للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ

ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر

معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان

فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما

يقعان ظرفا في تركيبهم ومنها اي من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن

بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن

بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد

بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال

وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه تعالى

المال عند مليٍّ فيما يحضر عنده وفيما في خزائنه والمكان غائبا عنه ولا تقال المال

لدى زيد ما ولدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان تجر لها على الاضافة نحو المال لدى

زيد وقد نصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها

بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها ويثبت ولكون غدوة اكثر

استعمالا من سحرة وغيرها ومنها قط بفتح القاف وضم الطاء المشددة وهذا اشهر

لغاته وقد تخفف المضمومة وقد تضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة

وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي

لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه لتستغرق النفي جميع

الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعها وضع الحروف وبناء المشددة

لمشابهتها اختها المخففة وقيل حمل على اختها عوض ومنها عوض بفتح

العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل

المنفي او الزمان المستقبل المنفي وقوع شيء فيه لتستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو

لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد وقد يبدل اعرابه

مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين من معنى الداهر والعائض الذي

يعني على حاله سر والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ والمضافة الى الجملة يجوز

بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى

يوم ينفع الصادقين صدقهم قوله تعالى ومن خزي يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها

لكونها اسماء مستحقة للاعراب لا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي

كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير المذكورين مع ما

وان المخففة والمشددة مثل غير اني مثل ما قام زيد وغير ان مثل ان تقوم ومثل انك تقوم

لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث وبهذه المشابهة ذكر مع الظروف

ويجوز اعرابها لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي باب بيان المعرفة والنكرة

من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع ليستعمل في شيء او كلي لشيء متلبس بعينه اي

بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيد بهذه المعلومية والمعهودية

اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عنها والجنسية فهو النكرة

فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع

بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة

لما يراد منها معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث

انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك

الأفراد بخصوصه بحيث لا يفاد به إلا تفهيم الواحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك

المشترك آلة للوضع لا أنه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني

الأعلام الشخصية كما إذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بإزائه من حيث معلوميته

ومعهوديته أو الجنسية كما إذا تعقل مفهوم الأسد وهو الحيوان المفترس ووضع بإزائه

من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ أسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي

ومعرفة بخلاف ما إذا وضع لفظ الأسد بإزاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر

عن معلوميته ومعهوديته فإنه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني أسماء الإشارة

والموصولات وإنما سميت مبهمات لأن اسم الإشارة من غير إشارة مبهم وكذا الموصول

من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام الموضوع له الخاص فإنها موضوعة بإزاء معان

متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فإن الواضع إذا تعقل

مثلا معنى المشار إليه المفرد المذكر وعين لفظا بإزاء كل واحد من أفراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما

لأن التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الأفراد والموضوع له خاص لأنه خصوصية كل واحد

من تلك الأفراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية

أو الجنسية أو الاستغراقية وإنما لم يقل وما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة

لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام

من المعارف وعرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصدت به معين بخلاف يا رجلا بغير معين فانه
نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس
المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها
صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربعة الاول فان المنادى
لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول المضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف
الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون
بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك بعد النظر الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ غير او مثل او
شبه وهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق
بحذف مضاف احترز به عن المضاف الى احدها اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق
تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها ما معنى تأثير المعرف باللام والنداء استغنى عن
التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لان ما صدر بالاب او الام او الابن
او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا
واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة اي تعينه لغير معين بغلبة الاستعمال فيه وادخله في التعريف
غلبة الاستعمال بحيث اختص العلم الغالب بغير معين بمنزلة الوضع من واضع معين
فكان هؤلاء المستعملين وضعوه له وكذا غير متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء

بعينه غير متناول غيره وذلك الشيء باعتباره فيه احترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي

تناولا بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في

الاعرفية تنبيها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه الترتيب فقال

واعرفها اي اعرف المعارف يعني اقلها اشتباها عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم

لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت

انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب ليس المراد بالاعرفية

الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب لم يذكره لانه علم من اعتبره المتكلم والمخاطب

انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف

لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت

المضاف اليه وبهذا اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه

واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة

النكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك

فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما

افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية

آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات ما كل واحد

ومنها وكمية الآحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد احد او اكثر من واحد من تلك المعدودات

بكم و الالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية وصارة

منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل

عن معدود واحد منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت

مجتمعة مرة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى

ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما

من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عددا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر

من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف

بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط

واصولها اي اصول اسماء العدد التي تتفرع منها باقيها اما بالحاق التاء كواحدة

اثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كما في

الوف وعشرين اما التركيب اضافيا كان كثلثمائة او تركيبيا كاحد عشر او بالعطف كواحد وعشرين

اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف فتقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومنفردة ومركبة

ومعطوفة واحد اثنان في المفرد المذكر وتثنية واحدة اثنتان ثنتان في المفرد المؤنث

ومثنيه على هو المقياس وتقول المذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبارا للتانيث

الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال ثلث الى عشر مذ ونها بجمع المونث وفيما بين المذكر والمو

نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم تفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق ويقول احاد وعشرا احد

عشر اثنى عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المونث نحو

احدى عشرة امراة حملا على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المونث وغير الواحد الى احد الواحدة الى احدى

للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع

عشرة في المونث نحو ثلث عشرة امراة الجزء الاول فيها بحاله قبل التركيب بتذكير الثاني

في المذكر كراهة اجتماع التانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا

عشرة فان التانيث فيهما من جنسين الا مذكر الثاني في احد عشر واثنا عشر محمول على المذكر في

ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث

وفي اثنتان وثنتان التاء للتانيث الا انها جعلت على ثنتان لا انها تانيث الجزء الثاني في المونث

لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب تانيثه للمونث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر

والمونث وتميم بكسر الشين عند التركيب في المونث اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع الحركات

مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او ثنتا عشرة ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون

يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها اي الثلاثون

منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا مفعولية القول وهي اربعون وخمسون الى تسعين فيهما

اى فى المذكر والمؤنث من غير فرق بين عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود

الى عقد آخر احد وعشرون فى المذكر احدى وعشرون فى المؤنث فى غير الواحد والواحدة

ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه فى قوة التركيب لم يمكن استعمالهما بالعطف

على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما فى قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما يليها

فقال ثم بالعطف اى عطف تلك العقود على الزائد عليها كائنا ذلك الزائد بلفظ ما تقدم

من اسماء العدد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون فى المذكر واثنتان وثنتان وعشرون

فى المؤنث وثلثة وعشرون فى المذكر وثلث وعشرون فى المؤنث وهكذا الى تسعة وتسعين بل الى

تسع وتسعين ثم تقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف فى الواحد مائتان والفان

فى التثنية فيهما اى فى المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف و

ما يتفرع عنهما بالعطف اى عطف الزائد عليهما او عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعا

على صورة ما تقدم من اسماء العدد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحد ومائة

واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال وثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة

ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان

عشرة امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا

او تسع وتسعين امرأة وكذا الحال فى تثنية المائة والالف وتثنيته ويجوز ان يعكس العطف فى الكل

فيقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدور

الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان الياء كما في المركبات

كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه

بقاء الكسرة كما في قوله جاء القاض او اذا حذفت الياء الا ان الذي يسوغ ذلك فيه

مركبا فوجبت زيادة ثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها

ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة

مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد وشرع في بيان حال مميزاتها واسقط من الثلثة

لانه لا مميز للواحد والاثنين كما صرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر

مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا كثلثة رجال او معنى كثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه

لما كثر استعماله اثروا فيه جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه مجموعا

ليطابق المعدود والعدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا

مائة حين ميزوا بها ثلثا واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال مات او مئين لان

للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات

ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مات لكنهم كرهوا

ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود المجيء بعدها هو في صورة المجموع بالواو والنون

٢٤٦

اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر وممیز احد عشر الى تسعة وتسعين اي

تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فلتعذر الاضافة او لاستيفاء التمييز لبقاء النون

معها او ما في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها

فلانهم لو ارادوا ان يصير المثنى اسما كالاسم الواحد لم يرد عليه خمسة عشر كان المضاف اليه لما كان غير المعلوم بحج ...

وذلك المميز فلم يرد بمميز مجرورة ثلثة شيئا شيئا واحدا وانما جوزوا ثلثمائة امرأة مع ان مميزها مميز ثلثة شيئا شيئا واحدا

بانه امرأة وانما افراد فلانه لما صار منصوبا صار فضلة في عشر ... لسكون ... فيلا و

مميز مائة والف مميز تثنيتهما وجمعه اي جمع الالف وانما لم يقل جمعها كما قال تثنيتهما

لان استعمال جميع مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مئات رجل كما يقال

ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض مفرد اما

لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالاحاد ذهب ان يكون مميزها على طبق مميزها

لكنه لما كانت الاحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير

في مميز الاحاد الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا

كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او

بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا عبرت بها عن

المذكر فوجهان اي مفني العدد وجهان التذكير والتأنيث فان

قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت

قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان

وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال

اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون

الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون تمييزا على

تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما

اي عن الواحد والاثنين اذا كان التمييز مفردا عن الاثنين او كان مثنى مثل رجل او رجلان فان

من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية فيذكرهما استغنى بهما عن

المميز فان قلت مسلم ان تمييز الواحد مستغن عنه لكن لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم لو كان

مميزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في

مميز سائر الاعداد ينبغي ان يعتبر فيما لم يجب الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية

ولا بعد ان يكون معنى الكلام انه لا مميز لواحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز لجوهره

جوهر فيه والصورة للهيئة الخاصة المقابلة للحوق علامة الافرادية اعني التنوين او علامة

الاثنينية اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغني به عن ذكر

الواحد علىحدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغني به عن ذكر الاثنين علىحدة

فاختار والجواب العلامة التي هي اخف على كرهها ولا شك ان حالان اخف من اثنى رجل وذلك

الاستغناء انما يكون لافادته التي افاده لفظ التمييز النص المقصود اي التنصيص على العدد

والتصريح به الذي قصد ذلك التنصيص التصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك

التنصيص استغنى في افادته عن ذكر العدد وتقول في المفرد من المتعدد اي في كل

من العدد باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير ذلك المفرد عدد الناقص اي به

عليه احد الثاني في المذكر فقوله الثاني مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره

الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدأ

من الثاني لانه ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية في المؤنث

على هذا القياس بكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي التقول غير ذلك

فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة او فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق

اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير اي

الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية

في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير انما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان

على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وكذا الى العاشر والعاشرة

والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذا الثاني عشر والثانية

عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة علم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير

او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المونث الثانية والثالثة والرابعة

الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب المعطوف نحو الثالثة عشرة تونث الاثنين في

المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكره لاشعار بان يكون له احد مذكر فلا يستعمل

للمؤنث فيه كما في ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون

والثالثة والعشرون ومن ثمة اي من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار التصيير واعتبار

حاله اختلف مضافهما فلاختلاف اضافتهما قيل في الاول اي في المعدود بمعنى

المقول باعتبار التصيير ثالث اثنين بالاضافة الى البعض اي مصيرهما اي الاثنين ثلثة

من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي في المفرد من المتعدد

باعتبار حاله ثالث ثلثة او رابع اربعة بالاضافة الى عدد يساويه يعني او يكون مثله

اي احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة [illegible]

جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة [illegible] في اضافته ما دام

على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي احد عشر احد

عشر متاخر بعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار الحال خاصة

لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت [illegible] المعنى

وجب نحو الرجال جاءت او جاء وغير جمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز

فلا يقال جاءت الزيدان ولا الزيدون جاءت مطلقا اي سواء كان واحده مؤنثا نحو

اذا جاءك المومنات ومذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار

ان شئت الحقت العلامة ان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكر

العاقلين من جمع التكسير غير جمع المذكر السالم فانهم ان جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير

فيقال الزيدون جاءوا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت هو المستكن فيه المقرون بالتاء

الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها

موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث

وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير السالم فعلت

وفعلن اي ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما في

جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لما استاصل

في التذكير كالرجال ... حقه فاجري مجرى المؤنث في الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي

ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كما ان الواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل على

جمع غير العقلاء او الاناث لنقصان عقولهن تجري مجرى غير العقلاء المغني ملا جواخره

آخر مفرده بتقدير المضاف قد يعد قوله نون مكسورة مولنا مع لواحقه والا الاصيلق

التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى

عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف

كان قبل الياء وحالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة

الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا تتوالى الفتحات في صورة

الرفع هي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق او

اللاحق وحده او مع الملحوق ولا باس باشتماله على لحوق النون عدم دلالة لحوقهما على

ذلك لانه على تقدير تسليمه انما ادل امران من امور ثلثة على شيء صح ان يقال هذه الامور الثلثة

دالة عليه غاية ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه

اي مع مفرده مثله في العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اي من جنس مفرده

باعتبار دخوله تحت الجنس الموضوع له الوضع واحد مشترك بينهما ولو اراد بقوله مثله مثله

في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف

بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرءان ويراد بهما الطهر

والحيض بل يراد بهما الطهران او الحيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت قد اشكل بالابوين

للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك القمر

باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلت جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة

المناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى ليحصل مفهوم يتناولهما فيجي انسان فيثنى
باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمرين
قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القران ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسمية للطهر والحيض فانه
موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى ليحصل مفهوم يتناول بمعنى باعتباره فليثنى
لاشبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنية المجرد واشتراكه اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه
والمصنف اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها
مثلا اذا كان علما لكثرة يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمرا واذا صار علما ادعاء بان لا
يأول بالمسمى به ثم يثنى ويجمع وبعضهم قال لا بد ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون
الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فيثنى
قوله ان البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه لما كان آخر الاسم المفرد
الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق
اليه التغيير لان حكم ما عداه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اي الاسم المقصور
ما في آخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات
والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان وحكما بان كان مجهول الاصل
لم يمل كالى ان سمي به وهو ثلاثي اي الحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه [illegible]

احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا باعتبار الاصل

حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد منه لمكان الثقل والا اي

ان لم يكن كذلك بان كان الفه منقلبة عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان

مجهول الاصل او عدل به عن اصل كمتيان في متى حيث ما سمي بها الا وكان على

اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى في المصطفى او زائدة كحبلى فبالياء

اي فالفه مقلوبة بالياء باعتبار الاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على

ثلثة احرف والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية

او زائدة ثبتت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء للجيد القراءة

او للمتنسك من قرا او تنسك وحكي الواو عن بعض العرب قلبها واوا والحق قراوان

وان كانت الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين

احديهما للمد الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف

زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي

ان لا يقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها

ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما صحت فقيل حمراان وحكي المبرد

الياء فيها بالياء نحو حمرايان والا اي وان لم تكن الهمزة اصلية

و لا للتانيث بأن تكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة

عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو وردي قال الجاربردي المذكوران

احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة

بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قرا فقلبت في الصورتين كما في قراو قرايا

قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهتا همزة حمراء فقلبت

مثلها واوا كما في الترجمة الشريفية ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز

ان يقال في رداء الا رداءان بالهمزة او رداوان بالواو ولكن المشهور رداءان

بالياء فكان ينبغي ان يقول المص والاوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات

الهمزة وردها الى الاصل للاشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من

اللام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها

اثرا من هذا الحكم مشهور عن ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة

من اصل ياء و هذا اعم من ان تكون من الاصل واوا او ياء او تحذف نونه اي نون

التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب

تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت

تاء التأنيث التي قبلها ان الحد عن اخر المثنى كنحرتان وثمرتان في خصيتان

والبيان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه
حذفها فيهما ان كل واحدة من الخفيفتين والالتين لما اشتد اتصالهما بالآخر بحيث
لا يمكن الانقطاع بها بدونها صارتا بالمنزلة [illegible] وتاء التانيث لا تقع في حشوه
وقيل حضي الى استعمال وهما الفتان خفيفة والية والكتان اقل استعمالا منها
ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اي في بابه ما الفعل المضارع المفيد للاستمرار
بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس له قاعدة بل وقع على خلاف القياس
في مادة مخصوصة فلهذا اي في بابه ما الفعل لما الجموع ما دل اي
اسم دل على جملة آحاد مقصودة اي تعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم
بحروف مفردة اي بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال على واحد واحد
من تلك الآحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغيرها حسب الصورة اما بزيادة
او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما مجاز في قوله
بحروف مفردة اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع
وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغير ما جمع السلامة لان
الواو والنون في آخر الاسم من تمامه كذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة
الى صيغة اخرى وقوله ما دل على آحاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس

كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء المجموع

كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة

خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده وبقوله مقصودة

واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفردة وكذلك بقوله بحروف

مفردة خرج اسماء الجموع والعدد وفيه نظر اما الفارق بينه وبين واحده بالتاء

ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني

اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم

الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة

والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون

الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع

اسماء الجموع التي لها احاد من لفظها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس

كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم الجنس والجمع لا واحد له من لفظه كابل وغنم فليس بجمع

بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحدان بالصورة جمع تصدق الحد

عليه بان التغير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة

فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اي المجموع

نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون للمذكر وتارة للمؤنث

فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع

او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين على

سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة تلك

اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق علامة ان معه اكثر من مفرده الواحد من جنسه

معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل

يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه لا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان

يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افضل من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره

اي آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل

قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها

للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان

اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين

وان كان آخره اي آخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف

لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه

مفتوحا ولم تغير لتدل الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع

وتقصطفين في حالتي النصب والجر فاصلها مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء
الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذف الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي
شرط اسم اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم
اسماً اي اسماً محضاً من غير معنى وصفية فيه فذكر علم اي كونه مذكراً علماً
يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع
لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف
فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمرأة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع
واراد بالمذكر ما يكون مجرداً عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو
والنون خلافاً للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان
بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقاً لان
علم التانيث سوى التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تنقلب واواً
فتنمحي صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اي شرط
الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل
والمفعول فذكر يعقل اي له شروط فالشرط الاول كونه مذكراً يعقل كما مر والشرط
الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اي مذكراً غير

صيغة الصفة الكائن وذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة
افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل
كافضل وفضلى ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة
والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي ذكرا غير مستوفي
تلك الصيغة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى
مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة
كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث
لانه فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا
فيه اي في هذه الصفة بتأويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور
يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون
لا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع
جمعا مختصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا مستويا فيه مثل جرحى
وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستلبا بتاء
التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذف
التاء لزم اللبس وتحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة لما مر في التثنية

تشتق ... مع وجود او اراد المصنف باسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء

صدر عنه كالضرب والمشي ولم يصدر عنه كالطول والقصر الجاري على الفعل

المراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه

او عدده مثل جلست جلوسا او جلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل ما لا

له وو يحاله مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران

مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماع اي سماعي

غير يقع عدده الى اثنين وثلاثين كما بين في كتب التصريف ومن غيره اي غير الثلاثي

المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياس اي قياسي كما تقول

كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على

استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته في

علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله الذي منه حال كونه ماضيا

نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا

نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الآن وذلك العمل ليس لمشابهته للفعل لاشتقاقه منه

لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه زمان كاسمي الفاعل والمفعول واما لم يكن مفعولا مطلقا

على المصدر عمل فعله القطع بشرط ان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا ففي عمله

ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع أن

كما في حيز أن لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر اي معموله

فيه او يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع

قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل

لما كان تثنية الفعل وجمعه جمعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسمي الفاعل والمفعول

والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا

ولاشتهار ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا

فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل

ضربي زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا

نحو اعجبني ضرب زيدا لان النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف

تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و

يجوز اضافته الى الفاعل ويجمع ان اعماله منويا او لانه حينئذ يكون مشابها

للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف الى المفعول

سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب

اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اي اعمال المصدر

متلبساً باللام أي بلام التعريف قليلٌ لأنه عند عمله مقدر بأن مع الفعل وكما

لا تدخل لام التعريف على أن مع الفعل ينبغي أن لا تدخل على المصدر المقدر به

ولكن جوّز ذلك على قلة فرقاً بين شيء وبين المقدر به قيل لم يأت في القرآن

شيء من المصادر المعرفة باللام عاملاً في فاعل أو مفعول صريح بل قد جاء عاملاً

بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فإن كان أي المصدر مفعولاً مطلقاً

صرفاً من غير اعتبار إبداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز أن يكون العمل

للمصدر إذ لا يجوز إعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكوراً نحو ضربت

ضرباً زيداً أو محذوفاً غير لازم نحو ضرباً زيداً وإن كان أي المصدر مفعولاً مطلقاً

واقعاً بدلاً منه أي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازماً نحو سقياً له وشكراً له

وحمداً له فوجهان أي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للأصالة وعمل المصدر للنيابة

وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للدلالة ففي قوله وجهان وجه إن ثم إنما فصل بين

المصدر أعني ما لم يكن مفعولاً مطلقاً وما كان إياه بالجملة المعترضة لبيان بعض

أحكام عمل المصدر لأن عمل المصدر في القسم الأول أكثر وأظهر فلو أخرت عن القسمين

لتوهم تعلقها بالقسمين على السواء اسم الفاعل ما اشتق أي اسم اشتق من فعل أي مصدر

موضوعاً ذلك الاسم لمن قام أي الفعل به لذات قام به الفعل

٢٧١

ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما يحمل امره ذكر لفظ الموضوع بقصد

التقليب لمعنى الحدوث يعنى بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة

الثلثة قال المص في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول

والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع

ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على

ان تدل على معنى ثابت والظ ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه

بانه ليس لمن قام به الحق وذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان

يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير

زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق

على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع الزيادة

فبقوله لمن قام به يخرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة

على اصل الفعل وخالفه اكثر الشارحين المص واسندوا اخراج اسم التفضيل الى

قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق

لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت

فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويحدسه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير

يخرج عن التعريف ولا يسعدان نعم ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل

فيما حصره وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام الفاعل في الترجمة الشريفية ما معناه ان

صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وناشر واكل و

وكل ما يشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا بهذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل

هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغة

اي صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره اي غير الثلاثي مجردا كان او مزيدا فيه

او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم

مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة

مضموما او لا ومع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفعل

ويتفاعل ويتفعلل نحو مدحرج فالميم موضع حرف المضارعة المضمومة

ومستغفر فالميم وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو قيل متفاعل مقام

مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع الذي مذكورا فلما يكون لكل

من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل

عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان

كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان

متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكان فعله يتعدى الى الظرفين
والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى
هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اى يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا
بشرط اى بشىء شرط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان
بيانيتان وانما اشترطا لان عمله على شبهه المضارع فيلزم ان لا يخالفه فى
الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الان او غدا والمراد بالحال والاستقبال
اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان
باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم
باسم الفاعل العامل بمعنى الماضى كانه موجود فى ذلك الزمان او يقدر ذلك
الزمان كانه موجود الان وبشرط الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على صاحبه
اى على المتصف به وهو المبتدا او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليقوى
فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء
الضارب ابوه وجاءه رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده
على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية
ونحوها من حروف النفى كلا وان لان الاستفهام والنفى بالفعل اولى

خبر او احدهما تبعه المفعول نحو اقائم زيد و اقائم الزيدان و ما قائم زيد و ما قائم

الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال

او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل

الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد

ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه

يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال والاستقبال فيجوز ان يكون

منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافة معنوية لانها عنده

من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم

باسط ذراعيه وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر

غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر

لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب

باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فاذا

دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة

فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب

ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة ح عدل

عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكن اهتم ادخال اللام عليه وما صيغ منه

اى من اسم الفاعل بتغير صيغته الى اخرى بحيث تخرج عن حد اسم الفاعل

للمبالغة فى الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب

وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اى مثل اسم الفاعل فى العمل

واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن

حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل

اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن

او غدا ومررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب

مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة

وكذلك المجموع منهما مصححا كان او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان

مفردا فى العمل والشرط لعدم تطرق خلل الى صيغته المفردة من حيث ذاتها

بالحاق علامتى التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمرا

الآن او غدا والزيدان الضاربان والزيدون الضاربون عمرا الآن

او غدا او امس ويجوز حذف النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل فى

معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب

وضع التعريف لتخفيف المفعول له للحذف اي يجوز حذفها بوجود هذين

الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة

بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى انكم لذائقوا

العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام [illegible]

مما لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اي حدث موضوع لمن

وقع عليه اي لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات

ما وقع عليها الضرب واعتذار اقامته من مقام ما مر في اسم الفاعل

فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع

عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا

سواء وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف

بزيادته على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط

وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد

على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كالمستخرج

بفتح الراء وامره اي شانه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط اي

اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر في اسم الفاعل

اى مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضى ايضا فهو يرفع

ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد

المعطى غلامه درهما الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس

الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث

ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين ليدل

لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق

من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا الصفة مشبهة واللازم اعم من

ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين

بعد نقله الى رحم بضمها فلا يرد رحيم الا من رحم بضم الحاء اى صار الرحم طبيعة له

كالكرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت ان يكون كذلك بحسب اصل

الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لهما الثبوت بحسب

الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم

الفاعل او لصيغة الفاعل الذى هو وزن اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا تجئ صيغة

من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اى كائنة على قدره بحيث

لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة او صفة لمصدر محذوف ا

مخالفة كائنة على مقدار ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع

انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها

مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد

وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى

لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول

لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم

مسائلها اي جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم وتسمية كل قسم مسئلة لانه يسأل عن حكمه

ويبحث عنه ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل

من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما اي

عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين

في الثلثة والمعمول اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اي من

الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت

اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التي للمعمول من

حيث الاعراب في الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية اي

الفاعلية للصفة والنصب على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول في

المعمول المعرفة وعلى التمييز اى جعل معمول الصفة تمييزا فى المعمول النكرة هذا

عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف التمييز

وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشارح الرضى

والاولى التفصيل والجر فى المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه

وتفصيلها اى مفصل هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه

بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف

التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة

المقصود ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا

وجرا وكذا اى مثل هذا التركيب فى كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة

وحسن وجه عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة

الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه

بالمفعول وجره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه

شروع فى قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة

عن اللام وهذه لصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه

ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم المسائل على الصفة

المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي او عكس الترتيب في تفصيلها

لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها يختلف فيه وسائر

الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنتان

منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى

معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غير واسطة مثل الحسن وجهه

والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة

اما بحذف التنوين او النون كحسن الوجه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل

الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن الوجه

الغلام او بحذفهما معا والخفة فيه لواحد منهما وثانيهما ان تكون الصفة باللام مضافة

الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن

الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوه

لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة تخفيف لكنها في الصورة

تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها

مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه

فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح

في السعة وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال

ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف

التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما

استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة

وهو حذف التنوين والباقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت عنها الاقسام

الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك

البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره

وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول

مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان فالمجموع تسعة احسن لان الضمير

فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما

في الصفة والآخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله

على الضمير المحتاج اليه وغير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه

منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه والحسن وجه وحسن وجه برفعه فيهما

قبيح لعدم الربط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره

في المعمول احتيج الى التنبيه على وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة

من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه فتعذر لان هذه الصيغة
لا تسع الزيادة على ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه
مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة
يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول
او يكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتعين
ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب
ظاهري لان منهما اشتق فعل لغيره اي بغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق
اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان اريد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة او العور
وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناءه على افعل التفضيل
وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة
الآخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان افضل
اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فاقصد بغيره اي غير الثلاثي
المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غير
الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه
وبياضا مثال للون وعمى مثال للعيب حيث قيدنا العيب بظاهري لا يرد نحو

۲۸۴

اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل

فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من هبنقة

والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من آثار البلادة في الظاهر كما حكى عن هبنقة من تعليق

خرزات عظام وخزف على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف

بها نفسي ولا اضل وتقلدت ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا

فمن انا ففيه شائبة من حمق هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون

بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون آثار جهله وبلادته

ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضي عد احمق من

قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان

الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه اي القياس

الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا

لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع

قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى ذا القياس اشغل

واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة

او بمن او باللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء

على غيره فلابد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من الاضافة

ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين تعيين المفضل عليه

مذكور قبل لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي

الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا تكون اللام في افعل التفضيل

الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد

افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها

نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله شعر و

لست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض

اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض

نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في امثاله

المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء او انه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء واذا

اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة

اي احدهما زيادة موصوفه المقصودة به على من اضيف اليه اي على ما اضيف

اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا لزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان

هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل التفضيل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول فيشترط

في استعماله بهذا المعنى أن يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ

وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله بهذا التفضيل موصوفه

على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من مشاركيه في

هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم

اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان تقصد به زيادة مطلقة اي

ثاني معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده

ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي توضيح اسم التفضيل وتخصيصه

كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض

المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا

صلى الله عليه وسلم افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة

من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة

يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد

لانها منشأه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو

هو الذي يقصد به الزيادة على ما اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل المضاف

ومطابقته لموصوفه تثنية او جمعا وكذا التذكير وان كان الموصوف مؤنثا نحو الزيدان افضل او الزيدون

او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه ليتيا به افعل من الذي
ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة
اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له
نحو الزيدان افضل الناس والزيدون افضلوا اهم وهند فضلى النسا والهندان
فضليا هن والهندات فضليا تهن لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفة
واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة
مطلقة في القسم المعرف باللام منقاد لكن فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل
لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا اللازم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام
المانع وهو سواء ابضعته من التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعد اسم التفضيل
الذي يستعمل بمن مفردا مذكرا لا غير اي لا غير المفرد المذكر لكراهته لحوق اداة التثنية
والجمع والتانيث المختصة بالاخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية
لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في مظهر
الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل
في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه
لا ينصب المفعول سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده فلا يوهم ذلك فاعل فعل

على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من

كل واحد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف

والحال يكفيهما رائحة من الفعل اصل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه بالخلو

عن معنى الفعل ايضا نحو زيد طيب نفسا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة

انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله

ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث

بعدت مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل

صفة اي وصفا بحسب المعنى في اللفظ لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه

او حالا وهو في المعنى صفة لسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضلا ذلك

السبب باعتبار الاول اي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي يعتبر اولا على نفسه اي

نفس ذلك السبب باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره اي غير ذلك الاول

فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان وحال

عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه

الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل

مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار

عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثانيا لشئ وفي المعنى مسببة لتحصيل صاحب

عليه وتحصيل له مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى تيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط

رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف

او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من

وجه مفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا

احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا

المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات ومختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على

ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه يسهل

اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما ستتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل

منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه

منفيا بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في

المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي

بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة

فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل

مقيسا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يناسبها مقام المدح

فرجع المعنى الى انه حسن فى عين كل احد الكحل دون حسنه فى عين زيد فيكون احسن
مع النفى بمعنى حسن وثانيهما ان الكحل احسن قبل تسلط النفى عليه مجردا عن الزيادة
عرفا لان نفى الزيادة لا يلايم المدح فيبقى اصل الحسن و توجه النفى الى احسن
رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس يكونه دونه
لايناسب المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل
حسنه فى عين زيد فانتفت المساواة والزيادة بطريق الاعلى لما اقتضاه
المقام ولا يبعد ان يقصد بنفى المساواة نفى الزيادة ايضا لان الزائد
على شى ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به مجرد نفى المساواة مطلقا
ولو فى ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فحصل من جميع ذلك ان حسن الكحل
كل عين رجل دون حسن الكحل عين زيد و ذلك كمال التمدح فان قلت لو كان
زوال الزيادة التفضيلية بالنفى يقتضى جواز عمل اسم التفضيل فى المظهر ينبغى ان يجوز
عمله فى مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جايز كما جاز فى المثال المذكور قلنا
فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه فى المثال المذكور متحدان بالذات
والاصل فى اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففى صورة
الاتحاد ضعف المعنى التفضيلى فاذا زال بالنفى زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه

بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلا افضل ابوه منه فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان

بالذات فلا ضعف فى معناه التفضيلى فله قوة ان يعمل بعد الزوال وهو عدم جواز

عمله فى المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالجزئية والكحل بالابتداء فصلوا بين احسن وبين معموله

اى عمل فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه فى عين زيد بأجنبى

وهو الكحل اذ الكحل ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبى له من هذه الحيثية لما يجوز تخلله بينه وبين معمولاته

من هذه الحيثية فلا يخرج عن كونه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل فى المبتدأ والخبر

اذ العامل بالحقيقة معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل فى الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا

فانه من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه فى عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل

بين احسن ومعموله من حيث انه اسم التفضيل ولكن فيه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة

ما رأيت رجلا احسن من الكحل فى عينه هو اى الكحل فى عين زيد الخ عن ركاكة التعقيد الضائع لهما

من قبيل العبارة المشهورة الواردة فى اداء مثل هذه المقصود والكلام

فيها وما قرر مسئلة الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا

زيادة ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة

اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينقل بهذا التعبير ما انشده سيبويه واستشهد به فى

اثبات هذه المسئلة وتطبيق بعض هذه الصور عليه فقال فان قلت تقول ما رأيت رجلا احسن

في عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو حصر
منه بمقدار ضمير منه كلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان
اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير لان
اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من
قبيل تفضيل الشيء على نفسه بعيد الحل حرفان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين
التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان
اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى
عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل
من عين زيد او تقول معناه ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في
غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد حسن ليس في عين غيره وانما جاز
هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر برفعت افعل الابتداء لانتفاء فرع الاولى ولان
من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة
مصدر محذوف اي قلت ما رايت كعين زيد الخ قولا مماثلا قول الشاعر وانما ترك صدر البيت
ليكون منبئا بما هو مسند المماثلة وترك موصوف احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في
ذكره ادخل في مقابلة قوله وادي هو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور اولا

وتمام البيت مع ما يليه شعر مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين
يظلم واديا اقل به ركب اتوه تاية واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى
واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا
الركب اسم جماعة الراكبان هو مخصوص بركبي الابل والتاية من اياة واى كالتحية
من حيا او حي وهو المكث والثاني وساريا من السرى وهو السير في الليل فقوله
ارى اما من روية البصر او من روية القلب فعلى الاول واديا مفعوله والكوادي
السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله
الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا
ارى اما عاطفة او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والضمير عائد
الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتاية تمييز عن نسبة اقل الى ركب او
منصوب على المصدرية اي اتيان تاية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول
اسند الى ضمير واديا والمعنى ما واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في
ما وقى الله مصدرية وساريا اي ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اي واديا
اقل واخوف في كل وقت الا في وقت وقاية الله تعالى ساريا فقوله مررت على اه
الى السباع لكثرتها فيه والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين اجادانه الظلام واديا

يكون توقف الركب به اقل من توقفهم لوادى السباع ويكون فى تلك المسافة اخوف من وادى
السباع فى كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا سائرا بالليل فيه عن الآفات
والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه لوادى
السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادى
السباع ولما قسم المص الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها
ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل
سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال الفعل ما دل اى كلمة دلت على معنى
كائن فى نفسه اى فى نفس ما دل اعنى الكلمة والمراد بكون المعنى فى نفس الكلمة دلالتها عليه
من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير فى نفسه الى المعنى
وح يكون المراد بكون المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية فرجع كون المعنى فى نفسه وكونه فى نفس الكلمة
الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر فى وجه الحصار ارجاع الضمير الى ما دل
كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذى هو معنى المصدر وثانيها الزمان
وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى غير مستقل لملاحظة طرفيها
فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بالمعنى فى نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى
بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقى

بل هو اعم لكن لا تحقق الا في ضمن المتضمن فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا
بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو
صفة بعد صفة للمعنى فخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا اسماء الافعال
لان جميعها الا المنقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن
الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن
باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد او
عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها
انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال ولتقليل الفعل وتحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في
الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على
الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر
او النهي عنه كلا النهي او لتعليق شيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في
الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما خص بلحوق تاء التانيث للتنبيه دال
على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها بما لحقها من التاء المتحركة
الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث احترازا عن المتحركة
لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اي نحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة

فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل

انما يكون للفعل وفروعه دخلا فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم

تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخفى واخصر فهو بالتعميم

اليق واجدر الماضي ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة

على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم

بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان

زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بما الكون

الفعل فلا ينتقض بمنع الحد بمثل امس مثلا الدلالة ما هو بحسب اصل الوضع فلا ينتقض بمنعه بمثل

لم يضرب جمعه تأمل ان ضربت ضربت مبني على الفتح خبر مبتدأ محذوف اي هو يعني الماضي

مبني على الفتح لفظا نحو ضرب وتقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي

هو الاصل في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب موقع ضارب

وشرطا وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح

فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربن

الى ضربنا كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل

بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح

مع غير الواو فانه يضم بها لمجانستها لفظا كاضربوا وتقديرا كارموا المضارع ما

اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نايت اي حالكونه متلبسا باحد

حروف انيت في اوائله يعني الحروف التي جمعها كلمة نايت وهذه المشابهة

انما يكون لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال

على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه باحد

عطف على وقوعه اي تلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه باحد

من زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب

وسوف فانه للاستقبال البعيد كما تخصص الاسم باحد معانيه بواسطة

القرائن وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا بهذا المعنى

اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا المشتبهين ارتضعا

من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم

مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم اذا كان مع غيره

واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب

واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث الواحد والمؤنثين غيبة

اي حالكون المؤنث والمؤنثين غائبات او ذوي غيبة والياء للغائب

غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المونث ومثناه فقوله غيرهما

فيكون للواحد المذكر والمثناة وجموعه وجمع المونث ١٢ تكملة

بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة

لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب

حال وهو الاولى لموافقته السابق وحروف المضارعة مضمومة

في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيكرم

ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف

مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع

لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع

صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون

جمع مونث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال

بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل

عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المونث في المضارع

تقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المونث في الماضي فلا يقبل

الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم.

فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن في آخره حرف علة المجرد عن ضمير

بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مونثا مثل يضربان وتضربان وللجمع
المذكر مثل يضربون وتضربون وللمونث مثل يضربن وتضربن وللمخاطب المونث
مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في
موضعين في الواحد الغائب المونث والواحد المخاطب المذكر واضرب
في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة
في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون في حال
الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك
اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع بالنون في حالة الرفع
وحذفها اي بحذف النون في حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه
تابع للجزم كما انه في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون
وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى آخرها والمضارع المعتل الآخر بالواو
والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول
يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي
والحذف اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة
اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف

بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لاتقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى

والحذف اى بحذف الالف فى حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع

اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد

كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل

فيه وقوعه موقع الاسم كما فى زيد يضرب اى ضارب ومررت برجل

يضرب اورايت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن

يكون كالاسم فاعطى اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك

مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع فى مواضع لايقع فيها موقع الاسم

كما فى الصلة نحو الذى يضرب وفى نحو سيقوم وسوف يقوم وفى خبر كاد

نحو كاد زيد يقوم وفى نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذى يضرب

ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذى ضارب هو على ان

ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قائم الزيدان ويكفيه وقوعه موقع

الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا و

عن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده

والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف فى حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان

انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن

تدخل الجنة مثل مثال لاستقبال فقوله اذن مبتدا وقوله

اذا لم يعتمد ظرف لانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن

تدخل الجنة خبر المبتدا فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات النحاة

اذا كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين

المبتدا والخبر واذا وقعت اى اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان

النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لكونه جملة والرفع

باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكى التى ينتصب بها المضارع مثل

اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها

الاسلام لدخول الجنة فى المثال المذكور وحتى التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان

اذا كان اى المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى

زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كى اى حال كون حتى بمعنى

كى للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى

بمعنى كى لاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت

سرت حتى ادخل البلد مثال حتى بمعنى كى او الى والاستقبال المضارع

بالنظر الى ما قبلها واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون مضيا او حالا او استقبالا و اسيرت حتى

تغيب الشمس و سال الحتى بمعنى الى لاستقبال ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذي دخله

حتى الحال يعني زمان الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون في زمان التكلم تعليه وتجي مثاله

او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع

حكاية الحال الماضية فكانك كنت في زمان الدخول بهيئات هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على

ما كنت هيئاته وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه وحكيته ففي زمان

الحكاية ايضا يكون مرفوعا ولا يمكن صح تقدير ان لانها علم الاستقبال وكانت اي

حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان ما بعدها

بها كلام مستأنف لا ان يقدر بعدها مبتدأ ويكون الفعل خبره لتكون حتى داخلة على الاسم

كما توهم بعضهم فيرفع اي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم ويجب السببية

اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي فان فات الاتصال اللفظي

مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الان مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي

الرجاء في زمان التكلم ومن ثمه اي من تحقق اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة

الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول

الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها

٣٠٥

في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان تجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها ان كانت
حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فتبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف ما اذا كانت
تامة لانها لا تقتضي الخبر وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك أسرت حتى
تدخلها لانه يكون ما بعدها خبرا استئنافا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها و
هو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو
محال وجاز في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى أدخلها فان سيري ثابت
فانا ادخل الآن ولا افساد فيه وجاز أيهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام
محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحقق الحصول فقوله
ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم
صلاحية تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه في بعض النسخ هكذا وجاز في
كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول
كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيري لا فساد فيه ولام كي
التي تنصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل أسلمتُ لأدخلَ الجنةَ وانما تقدر ان
بعدها لانها جارة ولام الجحود التي تنصب بها المضارع هي لام تاكيد للنفي بعد
كان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل هي ايضا جارة وبهذا

بعدها ان كان قبل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على
حذف المضاف من الاسم اى ما كان صفة تعذيبهم او من الخبر اى ما كان الله
ذا تعذيبهم او على تأويل المصدر باسم الفاعل اى ما كان الله معذبهم والفاء
التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب
المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اى سببية ما قبلها لما
بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل
تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم تقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني
ان يكون قبلها اى قبل الفاء احد الاشياء الستة لتعذر تقديم الانشاء او
ما في معناه من النفي المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة
السابقة امر نحو زرني فاكرمك اى ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو
لا تشتمني فاضربك اى لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو
اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه
اى هل يكون منكم ماء فشرب مني او نفي نحو ما تأتينا فتحدثنا اى ليس منك اتيان فتحديث
منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي فعل فيندرج
في النفي او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اى ليت لي ثبوت مال فانفاق مني ويدخل فيه

٣٠٧

ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة
حفص او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اي الا يكون منك نزول فاصابة خير مني
ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل مصدر
معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو شعر سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز
فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي ينتصب بعدها
المضارع بتقدير ان فيقدر ان بعدها بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة
ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل
ذلك اي ما تماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها
امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة
والاكرام ولا تأكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن
وعلى هذا القياس واو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان او
الا ان اي بشرط ان تكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها لا ان ان
ايضا داخلة في مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان
تعطيني او الا ان تعطيني حقي وسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اي لالزمنك الا وقت
ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بتاويل مصدر مجرور بها والتي بمعنى الى اي

٣٠٥

لا ازمنك الى اعطاك حتى **والعاطفة** اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من

الحروف العاطفة المذكورة اولا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط

لصحة تقدير ان بعدها اى تنصب المضارع بها بتقدير ان **اذا كان المعطوف عليه**

اسما صريحا نحو اعجبنى ضرب زيد او تشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة

وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيها فقوله والعاطفة اذا كان

مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعنى قوله حتى اذا كان مستقبلا

او علة اخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان

مقدرة بعد حتى فظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لان على

التقدير الاول ان جعلت العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر فى التفصيل ما لم يكن

فى الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس فى الواقع مخصوصا كما هو من

جريانه فى ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين مرة فى الاجمال ومرة

فى التفصيل كسائر ما ذكر **ويجوز اظهار ان مع لام كى** نحو جئتك لان تكرمنى و

مع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم **و مع الحروف العاطفة**

نحو اعجبنى قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك

للاكرام واعجبنى ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب

الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح
لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كى وهى بهذا المعنى لا تدخل
على اسم صريح وحمل عليها التى بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب فى التى يليها المضارع
واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية
والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اى اظهار ان
مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها فى صورة دخول اللام بمعنى كى عليها
اى على ان لاستكراه اللامين المتواليين وهما لام كى ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم
واعلم ان ان الناصبة تضمر فى غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم
تسمع بالمعيدى خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمى احضر
الوغى فى رواية النصب لكن لا يقاس عليها كما فى تلك المواضع ولذلك لم
يذكرها ويجزم اى المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة فى
معنى النهى احتراز عما استعملت فى معنى النفى وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا و
كلم المجازاة اى يجزم المضارع بكلم المجازاة اى كلمات الشرط والجزاء التى بعضها
من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهى
ان كلم المجازاة ان ومهما واذما وحيثما فاذ وحيث يجزمان المضارع مع ما وما

بدونها فلا وأين ومتى وهما تجزمان المضارع مطلقا سواء كانتا مع ما او لا ومَا ومَن

وايٍّ وانّى واما انجزام المضارع مع كيفما واذا فشاذ ولم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد

اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اي حال وكيفية تقرأ

اقرأ انا ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر ان تقرأ قراءة جارية في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان

كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبانٍ

مُقَدَّرَةٍ عطف على قوله بلم اي ينجزم المضارع بان مقدرة وسيجي بيانه ان شاء الله تعالى فَلَمْ

تَقْلِبُ المُضَارِعَ مَاضِيًا وَنَفْيَه اي نفي المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما يوافق

اعني ماضيا ولَمَّا مِثْلُهَا اي مثل لم في هذا القلب والنفي وتَخْتَصُّ اي لما بِالاِسْتِغْرَاقِ

اي استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بها تقول ندم فلان ولما ينفعه الندم

اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه

الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وَجَوَازِ حَذْفِ الفِعْلِ اي وتختص ايضا لما بجواز

حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي لما ادخلها وتختص ايضا

بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب من لما يضرب كما تقول ان لم

يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص ايضا باستعمالها

غالبا في المتوقع اي بنفي بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب

وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب
بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن
بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولاء
النهي هي لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها
اي لا النهي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهي تدخل على جميع انواع
المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة
المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل
الثاني اي لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المص وكلم المجازاة ما تدخل
على شيئين لتجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشيء سببا للشيء فالمراد
بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء بل لزومه شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة
عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان
يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح لها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم
كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام ولا الاكرام مسببا حقيقيا له
لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا للمكارم الاخلاق يعني انه
منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده كتسمية كن

اي هذان الفعلان اولهما شرطاً لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه

يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو

ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب

في المضارع لدخول الجازم وهو ان وما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا

فالوجهان اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق

لحيلولة الماضي والفصل لغير المعمول نحو ان اتيتني ازيد آته او آتيه واذا كان الجزاء ماضيا

بغير قد لفظا تفصيل للماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج

ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اي لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد

سرق اخ له من قبل او مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي

فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تأثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال

فاستغنوا فيه عن الرابط كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال

بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير فيه كقولك ان

اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا

مثبتا او منفيا بلا احترز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن

حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان

بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء وان ترك

في تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا

نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن

الجزاء الماضي والمضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض محقق

لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس وتقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم

فاكرمتك امس تقديره فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج

الى الرابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لم او لن

الى غير ذلك كالتمني والعرض ففي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج

الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء

لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن

الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية

فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم

يقنطون اي فهم يقنطون وان التي ينجزم بها المضارع حال كونها مقدرة

انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل

الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم

ما اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ما اشربه وَالتَّمَنِّي نحو ليت لى مالا انفقه لان المعنى ان يكن لى مال انفقه وَالْعَرْضِ نحو الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا

اِذَا كَانَ المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون سببا لما تقدم وَقُصِدَ السَّبَبِيَّةُ اى سببية ما تقدم له فح تقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما بها وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهى مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعد هذه تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المط بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل وجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المط باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سببها وقصد اثر تلك السببية فقدرت ان مع الفعل المأخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة وَنحو لا تكفر تدخل الجنة اى ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهى قرينة الفعل المنفى لا المثبت وَلِهَذَا اِمْتَنَعَ لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا لِلْكِسَائِي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لِأَنَّ التَّقْدِيرَ على ما عرفت اِنْ لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائى فلانه يقول معناه حسب العرف ان تكفر تدخل النار كما عرفت

فی ہذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية ہذا اذا قصدت

السببية واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا

للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرأه مرفوعا اي وليا وارثا

او بالحال كذلك كقوله تعالى ونذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين وبالاستئناف

كقول الشاعر شعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرء يجري بمقدار الامر

كذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون

امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغها وفي بعض الشروح انما قال مثال

الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري

ايضا فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر

بالصيغة كذا ذكره المصنف رحمه الله في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا

كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب

بها الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم بحذف

حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب

وعن مثل صه ورويد وحكمه اي آخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء

على السكون لانتفاء ما يقتضي الاعراب وهو حرف المضارعة لان شابه

المقتضية للاعراب انما هي بسببه في الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم
في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه فيه اللام من المجزوم
معنى اعطي حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم يضرب لم
يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة
فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقي
امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب لم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان
بعده حرف ساكن وليس المضارع من باب الرباعي والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على
اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زدت همزة وصل على ما بقي بعد
حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة
ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير
الفتح وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسرة فانه اذا قيل اقتل بفتح
الهمزة التبس بالواحد المتكلم المعلوم واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة
الى الضمة ومكسورة فيما سواه اي سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة
فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من باب الافعال ولو فتح التبس بالامر منه ولو ضم في
اعلم لالتبس بالمضارع المجهول المتكلم ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي مثل اقتل مثال

لما يكون بعد الساكن ضمة واضرب مثال لما يكون بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده

فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ردت لارتفاع

موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه او

فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى

ملابسة على حذف مضاف اي فاعل فعله الواقع عليه لا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله

ويكون اضافة الفعل اليه بيانية هو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هاهنا القيد

ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا

غيرت صيغته فعلى الملتبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ودحرج وعلم واختير

النوع من التغير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة

ووزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غير سائل على غرابة المعنى قليل لكن الخروج

الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره وبعد حصول المقصود باخف منه ويضم الثالث مع

همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك الابواب

ويضم الثاني مع التاء مثل تعلم وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت

ودحرجت خوف اللبس اعلم ان قوله بضم الثالث والثاني ومعتل العين اي ما يكون

عينه حرف علة لا بد عليه مثل طوي وروي من اللف فانه لا يعل عينه لئلا [illegible]

الى اجتماع اعلالين فى يروى ويطوى قيل الاصوب ان يقول معتل العين المنقلبة

عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض و

اختلاف فى المبنى للمفعول من ماضيه كما ذكر وتبعية ذكر المعتل العين فى المبنى للمفعول

من المضارع وان لم يكن فيه ما ذكرنا الا الاصح فيه قيل وبيع اصلهما

قول وبيع نقلت الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار

قول بيع فابدلت واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل و

جاء الاشمام وهو فصيح فى نحو قيل وبيع وفى شرح الرضى حقيقة

هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها

نحو الواو قليلا اذ هى تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام

فى هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة

الوقف اى ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا

خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتى بضمة خالصة

بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم فى

اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان بالنقل وجعل الياء واوا

لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اى مثل باب الماضى المجهول من معتل العين من الثلاثى

المجرد باب الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير

وانقيد في مجيء اللغات الثلث فيه اذ تبين وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت

دون استخير واقيم اذ ليس فيه ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة

فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما

اذا اسكن ما قبلهما ان تنقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيق استخير

واقيم لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول

مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويستخرج

يدحرج وفتح ما قبل اخره نحو الفتح ونقل المضارع بالزيادة ومعتل العين

المبني للمفعول تنقلب العين فيه الفا ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار

ينقاد ويستجار ويقام لتحركهما حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي وغير المتعدي

فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به

ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى

الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل

وقائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق

نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا

على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب
لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيأة الفاعل او
المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي
بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد وانه وان كان تعلقا
بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيأة الفاعل لكن فهمه مع انفكاكه عن هذه المتعلقات
جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او تضعيف العين نحو فرحت
زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر
نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في كلام
كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه
نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم واري بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم لانهما
كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر
يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهو انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث
فليست اصلا في التعدية الى ثلثة مفاعيل بل تعديتها اليها انما هي بواسطة تضمنها
على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول
كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا او استغنائه عنه

كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعوليها كمفعولي علمت في وجوب

ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين

ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك

المقتضي تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة

للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت

وهذه الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي

تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه اي من الظن والعلم كما اذا قلت علمت

زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت

بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان

ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب اي

هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول

لها ومن خصائصها اي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره

ومن خصائص هذه الافعال انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا تقتصر على

احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ او الخبر غير

قليل ان المفعولين معا عبارة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة

فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد
ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله
تعالى ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا يحسبن
هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول
الشاعر شعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف
جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار
على احدهما مطلقا نحو فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له او يعطي الفقراء
من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو ويستفاد من مثله
فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تجد فيهما نسيا منسيا فلا
تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم و
ظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا
ومنها اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا
توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت
وانما يجوز الالغاء على التقدير بالاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا
مبتدا وخبرا او مفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدا وخبرا مع

٣٢٣

ضعف عملها بالتوسط والتاخر وقد نقل الالغا عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم
لكن الجمهور على انه لا يجوز هذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد
قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغا اشارة الى جواز اعمالها ايضا
على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي
بعضها انهما متساويان والالغا اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغا فيها اذا توسطت
بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم
احسب زيدا وبين معمول ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها
نحو سوف احسب تقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد
احسب وعمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه
المبني عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين مفعوليها او تاخرت
يعني عنهما وانما خص هذا الالغا الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها
لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب انها تعلق والتعليق
وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة
كما يجي مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت
غلام من انت وقبل النفي الداخل على معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة

على معمولها مثل علمت أزيد عندك أم عمرو ومثال التعليق بالاستفهام وترك

مثال أخويه بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد

منطلق وإنما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة ومعناها

فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيرها فمضت جنبها ووجب

التوفيق باعتبارين احدهما لفظا والآخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام

والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق مأخوذ

من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج

لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق

ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت

قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة

جزءاها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء

والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني

ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في

اللفظ لا في المعنى ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب انه يجوز

أن يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد

وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون فعل

آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر

الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل

الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا

معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن

ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا متغايرين بقدر

الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي

فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار

الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس

المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا

ومفعولا به ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني

فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذا رأى اي البصرية والحلمية على رأى القلبية

فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد

اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي كقوله تعالى اني اراني

اعصر خمرا ولبعضها اي بعض افعال القلوب

ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر قريب من معانيها الاول وهى العلم

او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين فاتقيد

بذلك ليتسلا ينال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر

فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب و

زعمت بمعنى كفلت يتعدى به اى بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا الى اثنين

ظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اى جعلته

مكانا للوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بضنين اى متهم و

علمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه والعلم بنفس الشئ

من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة

ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اى

اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان فى اراده ان لها معانى اخر قريب من معنى العلم والظن

لم يتعرض لعلمت بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت جدة ووجدت موجودة

ووجدت وجدا اى استغنت وغضبت وحزنت لانها ليس بمعنى العلم والظن الافعال

الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع

اى افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اى التعدد فيما وضعت له هذه الافعال

هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك
التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل
والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة
لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير
وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له في الافعال الناقصة لا تمامه
لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام
والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع
لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل
فعل منها فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة
خارجة عنه فخرجت الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل
للغرض لا صلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير
المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير
فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرناه ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد
لاخراج الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح
وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ

۳۲۸

بالنمرة وقيل بالياء وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان صار

وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة

وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم تسعة بهذا عشرة اي

تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء في قولهم

ما جاءت حاجتك ناقصة فضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان تكون ما

نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغزارة ونحوها اي لم تكن هذه

على قدر ما تحتاج اليه او استفهامية والضمير في ما جاءت يعود اليها وانما

باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك و

جاء ايضا قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت

الشفرة كانها حربة اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذي

استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة

الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم

معناها اي معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار

الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة

الاسمية اعني زيد غني وافاد معناه الذي هو الانتقال اعطى الخبر الذي هو غني اثر

ذلك الانتقال وهو كون الغني منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول
لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني لتشبيهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل
كان زيد قائما فكان تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا
اي كائنا في الزمان الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع
لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف
على قوله لثبوت خبرها اي كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار وهو من قبيل عطف احد القسمين
على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر شعر بتيهاء قفر والمطي كانها قطا
الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن
فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت
اي كان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها
خبرا مفسرا للضمير كقوله شعر اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن
بالذي كنت اصنع وتكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة اي كان تكون
تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت
الكائنة والمقدر كائن وكقوله تعالى كن فيكون وتكون زائدة وهي التي
وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا

كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ الذي ليس لمعنى

على المضي وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها

وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة

نحو صار الطين خزفا وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات

ويتعدى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ونحوه يصار مثل آل ورجع وتحار

وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة وقال

ع فيالك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة

باوقاتها المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما او امسى زيد مسرورا او

زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح

وعلى هذا القياس المثالان الاخران وتكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او

اضحى زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى

على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد

اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت

ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت

له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجيء ان

الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت مهتما طلبا للكل لما كان مجيئهما تامتين

في غاية القلة جعله في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال الثلثة

السابقة واضحى وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار

وتامة في مثل قولك اضحى او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى وقت الغداة

وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه

الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه في

ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها

اضحى وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من

الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح

اي زال ومنه البارحة الليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اي ما انفصل

لاستمرار خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمي اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها

ليس قسما على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اي

قبل فاعلها خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان

قابلية وصلاحية للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا

دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت مع اعتبار القابلية والصلاحية

معلوم عقلا ويكثر مجيئها اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت
النفي بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر
يوسف اى لا تفتؤ فانه لو لم تدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم
الاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر اى لتعيين مدة ثبوت
خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة
ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير و
اذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا
اشار بقوله ومن ثمه اى من اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها
احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف و
الظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة
دوام جلوس زيد فما دام الشفيع ما دام جالسا ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد
فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها و
اخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام ورائها وليس
لنفي مضمون الجملة حالا اى في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى
الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولكنه

تقييده تارة بزمان الحال نحو قولك ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس

خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم

ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال

الناقصة كلها على اسمائها وليس فيها الا التقديم المنصوب على المرفوع فيها حاله نظرا

فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل

قولنا اما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك وتاخيرها عنها نحو

صار عدوي صديقي وان اريد نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي

ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم مع تجويز ان يكون واجبا

كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها

عليها اي على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها

عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا جاز تقديم

المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها

وهو اي هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية

فلامتناع تقديم ما في خبر النفي عليه لانه يقتضي التصدر واما اذا كانت مصدرية

فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم

خلافاً فاثبات ابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعاً ظاهراً من جانبه
لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب التفاعل لتقدمهم فكأنه لا مخالفة منهم
وذلك الخلاف منه في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي
معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في خبر
النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه طرفيه الخلاف من الجمهور بعضهم مع بعض
فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحاً
وهو اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني
على انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه
والسيرافي والفارسي على تجويزه بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول
الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومحاكمة وبهذا
اندفع ما قيل كان من الواجب على المصنف رحمة الله عليه ان يجعل ما في اوله التي
من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة
ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء
منصوب على المصدرية بتقدير مضاف او لو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء
المتكلم وطمعه في حصول الخبر له لا جزماً به فمنه في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على

قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لا انك جازم به او وضع

لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم

بذلك لدنو لا اشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج

يدل على قرب حصول الخروج لزيد لخبرك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب

حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو

بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه

فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب

جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى

قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو

عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث

لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم ينصرف

في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من

معاني الحروف والحروف لا تصرف فيها فنقول على حد استعماله عسى ان

يخرج زيد وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية لتقوية

لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى

وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما
في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا
الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع
مع ان شبيه بالمفعول ليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف
تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى
انشاء الطمع فالمضارع مع ان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو شبيه
بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه المفعول وعسى على هذا تامة
وقال الكوفيون ان الفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه
اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في
النفس وقال الشارح الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب و
نقول على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو
ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب
اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما ففي
هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المفعول من غير قصد اقامته مقام المرفوع
والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون

زيد مرفوعا بانه اسم عسى في تخرج ضمير يعود الى زيد وان تخرج في محل النصب
بانه خبر عسى واخره وهو ان تجعل ذلك من باب التنازع بين عسى وتخرج في زيد فان
اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبره مقدما عليه وان اعمل الثاني
كان اسم عسى مستكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد ففيه تبيين الاحتمالين
ناقصة ايضا وقد تحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها
لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج بلا ان فكذلك عسى زيد يخرج بلا ان كقوله
شعر عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان
يكون وراءه فحذفت ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته قولك عسى
ان يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر دنو حصوله
كاد تقول كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو الخبر لعلمك بامارة على الحصول للفاعل
في الحال ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من
الحال باعتبار احد معنييه من غير ان لدلالتها على الاستقبال المنافي للحال وقد تدخل
ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه تحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقوله قد كاد
من طول البلى ان يمصحا فعلى ان كل واحد منهما مشابها بالاخر اعطى لكل منهما حكم الاخر
من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال

افادة ادوات النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا

وقيل نفيه اي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في

الماضي فلقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لانه يدل قد ذبحوها

واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه

يدل على زوال رسيس الهوى وتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان

نفي كاد للاثبات لما خطاؤه وغيره لتخطئتهم واجيب عن الاول بان نحو قوله تعالى وما كادوا

يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل

على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء

في وقت وثبوته في وقت اخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء المخطئين ذي الرمة وفقدوا

في تسليمه تخطئته روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة فاعترض عليه ابن شبرمة

فغيره وقال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطا ابن شبرمة في انكاره عليه و

اخطا ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها ولم يكد

النفي اذا دخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال

اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في دعوى الاولى بقوله تعالى

وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي دعوى الثانية

٢٣٩

بقوله ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب

مية يبرح حين اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح

اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وبهذا تسلم لكن

لا يثبت مدعاه بحجر وذلك بالمثبت مدعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه و

في تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل قد اخذ و

شرع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا

وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب ابو قربت

الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي

هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان

تقول طفق زيد واخذ وكرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان

واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال

فتارة تستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء او اوشك ان يجيء زيد وتارة

تستعمل استعمال كاد نحو اوشك زيد يجيء وفعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب

وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر

الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته

وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضاً فقوله ما
وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد
بمثل شد ونحوه فارساً وواهاً له لكن ينتقض بمثل قاتله الله من شاعر
ولا شلّ عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء
الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك
بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل
في غيره وما ذكر من مواد النقض كثيراً ما يستعمل في الدعاء
قوله اي لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان
احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب مَا أَفْعَلَهُ وآخرهما
صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب أَفْعِلْ بِهِ بشرط ان
تكونا في هذين التركيبين وَهُمَا اي فعلا التعجب غير متصرفين
فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهي
اي افعال التعجب غير متصرفة مثل مَا أَحْسَنَ زَيْداً وأَحْسِنْ بِزَيْدٍ
وَلَا يُبْنَيَانِ اي فعلا التعجب إِلَّا مِمَّا يُبْنَى مِنْهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ
لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان

الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اهنئ الطعام وما امقت الكذب

ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي

مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه و

اشدد باستخراجه اي يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه ويجعل

الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب

بتقديم اي تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار

والمجرور على الفعل ولا تاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما

وانما قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص

صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بها فلا

يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا

مجرى الامثال فلا يغيران كما لا تغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم

يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم

تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما

لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل

واحد منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود ولكنه ينفصل عنه

بالقصد فكأنه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل

والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى

الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب

قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان

احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل

بزمان المتكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اي مبتدا

على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول وذو ابتداء بتقدير المضاف

وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة

تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اي

ما بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب ومنصوبة اي موصولة عند الاخفش

والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما

استفهامية وما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه

كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو

وما ادراك ما يوم الدين وفي ما احسن بزيد فاعل صورته امر ومعناه الماضي

من فعل اي بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم وبه اي مجروره فاعل

لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه
ان مع صلتها نحو احسن ان تقول اي بان تقول على ما هو القياس
فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي
مجروره مفعول عند الاخفش لا حسن بمعنى صر ذا حسن على ان تكون همزة
افعل للصيرورة والباء للتعدية اي تجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن
او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه وتكون همزة احسن
للتعدية كاخرج ففيه اي في افعل ضمير هو فاعله اي احسن انت زيدا و
زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن
امر لكل واحد بان يجعل زيدا احسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكأنه
قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه منه جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون
في شخص افعال المدح والذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة
بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته
وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان
على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاءه
مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين

وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين
مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين
عند بني تميم اذا قصد بهما المدح او الذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه
وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس
ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء
ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون
اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام
اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل و
نعم وجه فرس غلام الرجل وبئس عمرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة
مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل
او زيدا او حسن الوجه انت وكميزا يمينا بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز
مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل
لنعم وتكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة لانه مخصوصة اي نعم الذي فعله هي
اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي
نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك

الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته انما هو بحسب الغالب لانه قد يتقدم
المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله
اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره فلم تحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ
لقيام لام تعريف العهد او خبر مبتدأ محذوف فهو هو مثل نعم الرجل زيد
فزيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف
على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد فعلى الوجه
الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي
شرط المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اي مطابقته
الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا وفي الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو
نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة
هند وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال
نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف
فلم يجب الحاق علامة التانيث بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا
جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل

وهو مثل القوم وشبهه بما لا يطلق الفاعل المخصوص مثاله قال بتقدير مثل
الذين كذبوا او يجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم
المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى
نعم العبد اي ايوب بقرينة ان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم
الماهدون نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام
ومنها اي من افعال المدح والذم حب في حبذا او هو اي حبذا مركب
من حب الشي او حب فاصار محبوبا ومن ذا وفاعله اي فاعل
هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه
فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا
لجريها مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون
وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص
حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص
اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوص تمييز او حال على وفق مخصوصه
في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا
راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او

راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز او الحال
ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا الا زيد لان زيدا المخصوص والمخصوص
لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا
عن المخصوص الحرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى
حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث
يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر اخر اليه
ومن ثم اي لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئية للكلام
ركنا كان او غيره الى اسم متعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او مثل
كل نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع لافضاء الفعل اي ايصاله فان
معنى الافضاء الوصول ولما عدي بالباء صار معناه الايصال او معناه
اي معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء
كان صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت
عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة
ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال

اى ما يليها ولان اثرها يتجاليه الجر وهى اى حروف الجر من والى

وحتى وفى ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة

يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسمهما لوجودهما وكذا ذكر الواو والتاء

والكاف باسمائها حيث وقعت بخلاف ما بقى منها ورب وواوها

اى الواو التى يقدر بعدها رب فى عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم

وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة

الاولى لا تكون الا حرفا والخمسة التى تليها تكون حرفا واسما والثلثة البواقى

تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة

اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون

الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل

ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان

نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها

فى مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم

لان معنى اعوذ به التجى اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اى وتجى من للتمييز

ايضا اى لاظهار المقصود من مبهم وعلامته صحة وضع الموصول فى موضعه نحو

فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن

لاستقام المعنى والتبعيض وقد تجيء من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه

نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء

فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني

من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون

زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم وقد كان من مطر فاجاب عن

استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من في الكلام

الموجب بقوله متأول بكونها للتبعيض وللتبيين اي قد كان بعض مطر او

من مطر وهو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب

بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة

لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام

الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب المخاطب منتهى الميل باعتبار السوق و

الميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم

وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا اذ لم يكتف في

كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع

بينهما بالقلة والكثرة و لبعض اي حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقع حتى
كما يقع اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما
بعدها خلافا للمبرد فانه يجوز دخولها على الضمير مستدلا بما وقع في بعض اشعار
العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفي
للظرفية اي لظرفية مدخولها الشيء حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في
الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى في جذوع النخل اي على جذوع النخل والباء
للالصاق اي لافادة لصوق امر الى مجرور الباء بهذه كما ترى في مررت
بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرورك بزيد اي بمكان يقرب منه والاستعانة
اي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم والمصاحبة
نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس
في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق
يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي لافادة وقوع مجرورها في مقابلة
شيء آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه
معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه
ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية

بمعنى الصال يعني الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها
سواء لا اختصاص بها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي
في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل اطلاقا نحو هل زيد بقائم
فلا يقال ما زيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهي
تزاد في الخبر في هذه الصور قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في
الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله
شهيدا والقى بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان
خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو بحسبك زيد واللام للاختصاص
بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة
شيء ذهنا نحو ضربته للتاديب وخارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى
عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة نحو
ردف لكم اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يوخر الاجل
وانما تستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل
اي لانشاء التقليل وبهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب
لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة

ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل
مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهو مذهب
ابي علي ومن يوافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المص الوجوب وهذا الذي
ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز
المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب يعني الذي تعلق به رب فعل ماض
لانها للتقليل المحقق ولا يتحقق ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته و
يحذف اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في
اكثر الاستعمال نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد تدخل
اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز
والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه
رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة
التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين
وربهم رجالا وربها امراة وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها اي رب
ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما
يود الذين كفروا وقد تكون ما زائدة فتدخل على الاسم وتجره نحو ربما ضربة بسيف صقيل

وواوها اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل شعر وبلدة

ليس لها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست

بجارة فان لم تكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله

فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة

مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا عليه

لان ذلك تعسف وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل اي فعل القسم

فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا

من اصلها اعني الباء لغير السؤال يعني لا تستعمل الواو في السؤال فلا يقال

والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر

يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم

الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة و

ذلك الاختصاص ايضا لحط رتبتها عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصها

باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته والتاء مثلها اي مثل الواو في

اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله

من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو بتخصيصها

ببعض المظهر وخص لله ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله والباء عمّهما

همّا اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل

وكونهما لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا وعلى اسم الله خاصة فهي كما

تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون

لغير السؤال تكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل

على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على

المظهر المختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان

ببعض من الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة

لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يوجد الباء لو توجد مع الاختصاص وبين

لمكان التنافي ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان

وحروف النفي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية

نحو والله لافعلن وكذا ان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا القائم

وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد

وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى بالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ

واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله

نحو قام زيد وقد يحذف جوابه اى جواب القسم اذا اعترض اى توسط

القسم بين اجزاء الجملة التى تدل على جواب القسم او تقدمه اى القسم ما يدل

عليه اى على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله استغناء عن الجواب

فى هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت

جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا تسمى الا الدال على الجواب لا الجواب

ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اى لمجاوزة

شىء وتعديه عن شىء آخر وذلك اما بزواله عن الشىء الثانى

ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول

وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى

للاستعلاء اى لاستعلاء شىء على شىء نحو زيد على السطح وعليه دين

وقد تكونان اى عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو

من عن يمينى اى من جانب يمينى ومن عليه اى من فوقه والكاف للتشبيه

نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شىء اذ التقدير ليس مثله شىء على بعض الوجوه

وقد تكون اى الكاف اسما بمعنى مثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان

مثل البرد الذائب للطافة وتختص اى الكاف بالظاهر اى الاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال

كما استغنا عنه بمثل نحوه وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت

خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ

ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي اذا

اريد بهما الزمان الماضي بان المراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت والمنفي هو ذلك

الزمان الماضي اريد بهما الاجمعية كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة

كذا وما رايت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان تكون هذه السنة ماضية لا تكون

فيها فان معناه ان مبدأ مسافرتي او عدم رويتي كان هذه السنة وامتد

الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اي وهما للظرفية المحضة من غير

اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبر انه حاضر وان

مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع

زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومذ يومنا

اي جميع زمان انتفاء رويتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لا انهما لم ينقضيا

بعد ولم يتقدم زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبار بهما مبدأ زمان

الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا

للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي ما رايته مذ دخول شهرنا

وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا اجرت

بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا

زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا انصبت بها تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل

ووجه شبهها به لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي ولبنائها

على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت

وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة

لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة

لم يستحسنوا تغير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة

في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات

لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعل آخرها

لكونها للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام

وجوبا ليعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم

كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى أنّ

المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس باقيها على حذف المضاف بان تقتضي

عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد بخلاف باقيها من التعلق

بشئ آخر حتى تتم كلاما قوله لو وقعت في الصدر اشتبهت بان المكسورة في صورة

الكتابة وانما حملنا العكس على تقتضاه عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة

لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك وتلحقها اى هذه الحروف ما الكافة

فتلغى اى تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح اى على

افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل

هذه الحروف حينئذ اى حين اذ لحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها

عن العمل فلا يلزم ان يكون دخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة

ولا تخرجها عن كونها جملة اذا قلت ان زيدا قائم افادت ما افادت قولك

زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اى مع اسمها

وخبرها سماها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليهما في حكم المفرد

ومن ثم اى من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اى

موضع يقتضي الجملة ووجب الفتح في موضع المفرد اى في موضع يقتضي المفرد

فكسرت ان ابتداء اى في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم

وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو

قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول

لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم وفي موضع الحال كونها مع

جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا او حال كونها مع

جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا لشاع لوجوب كون المفعول مفردا او حال كونها

مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا او حال كونها

مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا

وقالوا لو لا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية

مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لو

التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لو التحضيضية

عليه نحو لو لا انى معاوك زعمت اي لو زعمت انى معاوك ولولا انك ضربتني صدد

منك وكذا قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل الفعل محذوف

والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع

التقدير ان اي تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر في ان الفتح على

تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها مع معمولها جملة في مثل من يكرمني

فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه

وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني

اكرمه او اكرامي ثابت كه وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها
اما مبتدأ او خبر مبتدأ ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت
بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة
واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها مع معمولها مبتدأ محذوف الخبر اي اذا عبوديته
للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت شعر وكنت ارى زيدا كما قيل
سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى
اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة
ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته ان يأكل
ليشبع قفاه و لهازمه واللهزمتان عظمان ناتيان في اللحيين تحت
الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا او تشبيه
بالجر عطف على اذا انه عبد القفا الخ اي مثل عبد القفا ومثل تشبيه
ما وجد في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني
احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي
تعين الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى
المصدري يعني الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات فان جعلت ما مصدرية كان

حاصل المعنى اولى او توالى تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى

الذى هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول ولذلك

اى لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة يكون اسمها المنصوب فى محل

الرفع لانها فى حكم العدم او فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم

ان المكسورة من جهة انه فى محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة

لفظا او حكما بالرفع بان تكون المفتوحة فى حكم المكسورة كما اذا وقعت

بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان فى

هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكما حيث تكون مع

ما علمت فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله

دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت

معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط فى العطف على اسم ان المكسورة

بالرفع مضى الخبر اى ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا

قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اى ان زيدا قائم

وعمرو وقائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على

اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان

خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون
العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء
فلزم اجتماع العاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم
لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر
مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب
واحد وكذا اثر لكن اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم
ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز
ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا
للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان
بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمها بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه
فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك
اي مثل ان لانه لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه
الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التأكيد فيجوز اعتبار
محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج
وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى

الاصلي فيها فلا تغير محل اسمها ق ايضا لذلك اي لاجل ان ان المكسورة

لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة مع

المكسورة التي هي ايضا لذلك لتاكيدها دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد

فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام المكسورة

على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي

على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان

في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان

زيدا لطعامك اكل و انما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالي

حرفي التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم

ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ق دخول اللام في لكن على اسمها

او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لكن لا توافق اللام مثل

ان في معناها الذي هو التاكيد فقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها

لعميد و تخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها

بعد التخفيف اللام وحينئذ يجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوت

بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الاخر وكونها على ثلثة احرف

كما يجوز اعمالها وعلى ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين
لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد
لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي
لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم
قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق ويجوز دخولها اي دخول
المخففة على فعل من افعال المبتدأ اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ
والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك استحق
ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله
تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم
اي في تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر لان اصل الدخول على
الفعل فانه متفق عليه فالكوفيين خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلها
متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد
وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل
الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب في تقدير ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر
من مشابهة المكسورة به كما سبق اعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى

وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها المقيم في سعة الكلام ويلزم منه
بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فيقدر واضمير الشان
حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فتكون عاملا
في المبتدا والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملا بخلاف المكسورة فانها
قد تكون عاملا وقد لا تكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر
لكن دوام العمل في المقدر لقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم
ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجمل الصالحة لان
تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية ودخل افعلها على المبتدا
والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي غير ضمير الشان
ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في سعة نحو قولهم اظن انك قائم وانك
انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجائز في المضمر فقط قال الشاعر
شعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها
اي المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف
مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم السين نحو علم ان سيكون
منكم مرضى او سوف كقول الشاعر شعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا

او فك كنحو لتعلم ان قد الجواز سالات سهم ولزوم هذه الامور الثلثة

للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من

النون المحذوفة او حرف النفي نحو او لا يرون ان لا يرجع اليهم لعن حرف

النفي لا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة

والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عنى

بالاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل

المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان للتشبيه اي لانشائه

وهي حرف مركب اسما على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب وذهب

الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان

زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان

الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد

فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة ويكان المبني على الكسر وتخفف اي كان فتلغى عن

العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة لفوت فتحة الاخر كقول الشاعر

ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان ان عملتها قلت كان ثدييه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت ان ... ضميره

ففيها شان مقدر عندهم كما في المخففة وجوز الغاء غير مقدر بعد الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة

ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان
المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى
الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا يفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له
نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك
رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا
جاءك لان بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجيء متوسطا اي
لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا والتغاير هو
المعنوي ولهذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجيء وقد لا يكون
نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة
واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين انه ليس لهما
ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش
انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف لها شاهدا
ويجوز معها مشددة او مخففة الواو وهي لعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية
وجعل الشارح الرضي الاعتراض وليت للتمني اي لانشائه فتدخل على الممكن
نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما

المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اي اتمناه كائنا على صفة
القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزئين بتقدير كان
وتمسكهما قول الشاعر ع يا ليت ايام الصبي رواجعا فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبي
رواجعا والكسائي يقول ليت ايام الصبي كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب
على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبي لنا كائنة حال كونها
راجعة ولعل للترجي اي لانشائه ولا تدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف
كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب الغالب هو الاول وشذ الجر بها اي بلعل
لما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك شعر وداع دعا يا من يجيب الى الندى
فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار
منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المصنف في شرحه
انه رفع المجرور اي في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان اسم لعل ضمير الشان
المعمول بالنية فيجب ان يجيء في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المصنف بما ذكر من التاويل ان
البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة فلا حاجة الى التاويل لعدم جزم
لوجود الجر بها وحكم بشذوذه ذكر حروف العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه
الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن

ولا وبل ولكن وعد بعضهم اي المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعد عطف بيان لما

قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التي بعدها مفرد ونحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني

زيد بل عمرو وليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح

اما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالواو اربعة الاولى

للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون

لاحد شيئين او الاشياء بما كانت او وادا ما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان

او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو واو فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما

دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيهما فقوله لا ترتيب فيهما بيان

لاطلاقها اي لا ترتيب فيما بين المعطوف والمعطوف عليه يعني انه لا يفهم هذا الترتيب منها

وجودا او عدما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل

الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وتراخ وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير

ان المهلة في حتى اقل منها اي من ثم فهي متوسط بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها

اي المعطوف لحتى يجب ان يكون بالاقتضاء جزءا من متبوعه قويا او ضعيفا من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه

اي متبوع معطوفها ليفيد اي العطف بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه اي ليدل عليهما

حتى تميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصح ان يجعل غاية وتتمها الفعل المتعلق بالكل و

انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى
المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط
كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي
بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت
اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس
وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على مشاتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك
ومن هذا صح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف
كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم
كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك
استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يات في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان
اصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عليها على الجارة واذا كانت
محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا ليبقى للاصل مزية على الفرع وانما استعملوها في اظهر معنييها
وهو كون مدخولها جزءا لان الاتحاد والاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد
المتجاورين هكذا في بعض الشروح ومنه يظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه
وعدم التجاوز الى ان يعم الجزء اعم من ان يكون حقيقيا او حكما ليشتمل المجاور ايضا كما وقع في بعض النسخ

وأو وإمّا وأم كل من هذه الحروف الثلثة لأحد الأمرين أي للدلالة على أحد الأمرين

أو الأمور حال كون ذلك الأحد مبهماً أي غير معين عند المتكلم ولا تتوهم أن أو في مثل

ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً للكل من الأمرين لأنها مستعملة لأحد الأمرين على ما هو الأصل

فيها والعموم مستفاد من وقوع الأحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة أو وأم المتصلة

لازمة لهمزة الاستفهام أي غير مستعملة بدونها ويليها أي يذكر بعدها بلا فاصلة

أحد المستويين والمستوي الآخر تلي الهمزة أي همزة الاستفهام بعد ثبوت أحدهما

أي أحد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثم أي لأجل أن أم المتصلة يليها

أحد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت أحدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب أرأيت زيداً أم

عمراً فإن المستويين فيه زيد وعمرو وواحد منهما ولي أم لكن الآخر لم يل الهمزة بل وليها أرأيت

المص المنقول عن سيبويه أنه أجاز حسن فصيح وأزيداً رأيت أم عمراً أحسن وأفصح وح يكون

تركيب أرأيت زيداً أم عمراً حسناً فصيحاً وإن لم يكن أحسن وأفصح وفي ترجمة التيسير للفقيه

الشريف أنه وجد في بعض النسخ الكافية المقروءة على المص وعليه خطه هكذا يليها

أحد المستويين والآخر الهمزة على الأفصح ومن ثم ضعف أرأيت زيداً أم عمراً ولا يخفى

أن الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الأفصحية إلى الفصيحة غير مناسب لأن ما كان حسناً

فصيحاً لا يعد ضعيفاً وبالجملة فكلام المص ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه

ايضا من ثم اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين

اي بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين

بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو واجاءك اما زيد واما عمرو فانه

يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما على التعيين جاءك او لا وقد يجاب

كليهما الاحتمال الخطائي اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثم في الموضعين امر

واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد

منهما حكما آخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط آخر الخلو عن سماجة ولو اقتصر على

قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز

تعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن بحال الخفي وام المنقطعة

كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما

مثل قولك انها لابل ام شاء اي ان القطعة التي اراها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت

انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاء او شيء آخر فاستفهمت

عنها بقولك ام شاء اي بل اهي شاء واما استفهام كما تقول أزيد عندك ام عمرو بل اعمر وحين

الاضراب عن الاستفهام الاول باستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه كما في مثال مع

اما اي نحو مستعملة الا عبارة اذا عطفت شيئا على آخر بام لزم ان يصدر المعطوف عليه

او لا بأما ثم عطف على المعطوف بأما نحو جاءني اما زيد واما عمرو وليعلم من اول الامر ان
الكلام مبني على الشك جائزة معه او يعني اذا عطف شيء على آخر باو يجوز ان يصدر
المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيدا او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض
النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف عليه ايضا ولدخل
عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما
لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه
على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية تعطفها
على اما الاولى واما الثانية تعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو
ولا وبل ولكن من الحروف الثلثة لاحدهما معينا اي لثبوت الحكم لاحد من الامرين المعطوف
والمعطوف عليه على التعيين وكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا
للمعطوف عليه لا المعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد
الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني
عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكأنه
لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع فيه لم يكن بطريق القصد ولهذا
صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان

ان كلمة بل لصرف الحكم المنفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو و
المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف
عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني
زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن [illegible] للنفي
اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فتكون لايجاب
ما نفي عن الاول فتكون لازمة للنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان
كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات [illegible] بعد الاثبات
ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن
عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها تصدر
بها الجمل كلها احتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه
نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة
حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة فالمعنى لا تتعين [illegible] الا بها نحو هذا وهاتا وهاتان
وهذان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد
وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكانه
اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى غير

قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اي والى قريب متصف بزيادة القرب

وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له قسمان فالقرب بالمعنى المقابل للاقرب

هو المتوسط بين كمال البعيد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واي

بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة

ومن بيان معاني تلك الحروف تبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة

لما سبقها اي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام

زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد

فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم

لكان كفرا فان معناه لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها التصديق

للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد انا

يا زيد اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى التقرير الاثبات

بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني بنقض النفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان

ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام زيد

او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذي بعد تلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا

بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتقرير ما بعد الاستفهام كما تقول في جواب اقام زيد

بلى قام زيد واي للاثبات بعد الاستفهام لا الشك في علية استعمالها مسبوقة
بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجي لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك اي بمعنى نعم وهذا
مخالف لما ذكره المصـ ويلزمها القسم اي لا تستعمل الا مع القسم من غير فصل القسم فلا يقال
قسمت اي بلى لا يكون المقسم به الا الرب او لعمري تقول اي والله واي وربي واي لعمري واجل
وجير بالكسر والفتح وان لتصديق المخبر وفي بعض النسخ تصديق الخبر كقولك اجل وجير
او ان للمخبر قد اتاك زيد او لم ياتك اي قد اتى او لم يات وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو
قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة
وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر شعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء
اي نعم اللقاء شفاء للمحب فمجيئها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المصـ من كونها تصديقا
للمخبر حروف الزيادة وانما سميت بحروف الزوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع
الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها
اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى
كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ
وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيئا لاستقامة وزن الشعر او
السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها عن الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك

في كلام الفصحاء لا سيما في كلام الباري سبحانه وان وان مخففتين وما وكاف

والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثير التأكيد

النفي نحو ما ان رأيت زيدا اي ما رأيت زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية

نحو انتظر ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع

لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما

كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله

ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كأن ظبية تعطوا

الى ناضر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج

اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اي

نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اين ما تجلس اجلس ومع ان

نحو اما ترين من البشر احدا حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا اي ذوات

شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطياتهم

اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلت زيادة مع المضاف

نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل ما فيها كلها نكرة والمجرور

بعدها بدل منها وكا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي

لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين

وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان

تسجد وقلّت زيادتها قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد

والسر في زيادتها التنبيه على جلال القضية بحيث يستغني عن القسم فتبرز لذلك في صورة

نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله ع في بئر لا حور سرى وما شعرا

في بئر حور والحور الهلك جمع حائر اي هالك من حار اي هلك ومن والباء واللام

تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير

اي فهي تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول

قطع رزقه اي مات وان وهي اي ان مختصة بما في معنى القول اي الفعل متقدم

في معنى القول تعم المنظور فيه في الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في

معنى القول فهي اي التفسير في الاكثر لا مفعول لا مقدر اللفظ غير صريح القول وهو معناه

نحو قوله تع وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير المفعول ناديناه المقدر

اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ايت

اي كتبت اليه شيئا هو ايت فان حرف دال على ان ايت تفسير للمفعول المقدر

لكنه قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان

اعيد اليه تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول لتفسير لما في قوله ما امرتني لانه

مفعول صريح للقول وقد تفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا

الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول

الظاهر لاوحينا حرف المصدر ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة

المشددة فما وان اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية

اي تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت

عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني

ان خرجت اي خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه

وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في

نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اي

للجملة الاسمية خاصة لانها اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها

للاسمية انها تعمل في خبرها وتجعلها في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو

اعجبني انك قائم اي قيامك وما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد

فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبني ان زيدا اي كونه زيدا حرف التحضيض

هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام

فقصد ليدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع وتلزمها الفعل وفي

بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا

ضربته وهلا زيدا تضربه ومعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ او اللوم على ترك الفعل

ومعناها في المضارع حض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون

التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه

ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على

فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقريب قد سميت بهما لمجيئها لهما فان هذه الحرف

اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع

الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب

واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت

تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع

والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه

وهي في المضارع المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي يضاف الى التحقيق

في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل

نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت

وقد لعمري بت سائر احوال الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا ينعقد

ما في خبرهما الا بهما على صدر انواع الكلام كما مر ويدخلان على الاسمية والفعلية تقول

في الاسمية أزيد قائم وفي الفعلية أقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم

وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها

لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى

قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل أتى على الانسان اي قد أتى فلما كان اصلها

وهي من لوازم الافعال فان رأت فعلا في خبرها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف

المألوف عانقته وان لم تره في خبرها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف

فيهما باعتبار استعمالها في مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف في هل تقول أزيدا ضربت

بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول أتضرب زيدا

وهو اخوك باستعمال الهمزة للاثبات دخلت عليه على وجه الانكار ولا تقول هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه

في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله أترضى ان تضرب زيدا وهو غير مستحسن منك وهل

ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول أزيد عندك

ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين بعد ثبوته عنده فاستعمل له

الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام لا قوة فيه انسب واليق وتقع هل مع ام المنقطعة لان ام

في صورة ام المنقطعة لم يستعد ولانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف

سؤال آخر بالهمزة المقدرة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو

وتقول اثم اذا ما وقع وافمن كان وأومن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو

من الحروف العاطفة بخلاف بل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها حروف الشرط

ان ولو واما لكونها صدر الكلام اما فان للاستقبال وان دخلت على الماضي ولو

عكسه يعني للماضي وان دخلت على المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي

ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك

وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك

اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للماضي على ايهما

دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب يعني واحد اي لو وقع منك ضرب

في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد تستعمل في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة

مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول

وهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر

مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل

انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت

حصول الاكرام في الماضي بحصول المجيء تقدير فيه فيلزم انتفاءهما معا وكون انتفاء الاكرام

مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف

وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم

كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد

الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال

توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ عكسه المشهور ولم يدر ان

ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء

الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للآخر

بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم

تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم

له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال

ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه

كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزمت الاهانة

الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وتكون مثل ان اي ان ولو لفعل لفظا كما

مر من مثاله او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك وقوله لو انتم تملكون

اى وان استجارك احد لو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين

محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما حذف

الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيد الفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل

ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثم اى ومن اجل لزوم الفعل بعدها قيل بعد لو

المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اى ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر

بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اى

بصيغة الفعل موضع منطلق اى فى موضع يحق ان يقع فيه منطلق لان الاصل

فى خبر ان هو الافراد وليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من

الفعل المحذوف فيقع لو انطلقت بدل لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل

المقدر لا بدله من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى

ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من

حيث اللفظ فليس شئ منهما عوضا تحقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض فهذا اذا كان

الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق

الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذر وقوع الفعل فى موضع الخبر

كقوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا يوضع فعله فى موضعه فاذا تقدم

القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك في لكونه ظرف ما

واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزم الماضي اي لزم

القسم ان يكون الشرط الواقع بعدها ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه آكد فيه ادوات الشرط

فيطابق اي الشرط الجواب حيث بطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب وكان الجواب

للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال

واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله

ان تبتني امثال للماضي لفظا وان لم تاتني مثال للماضي معنى لاكرمنك وان توسط

اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اي تقديم غير الشرط جاز ان

يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى

جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله

ان تاتني اتك فعلى معنى الاول هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم

فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما النشر على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني

هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم

على غير ترتيب اللف وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني ولذا لك

وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة ا

اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير لو بدله كاشتراطه على
تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا امثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو
باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط
وجواز الغاية فالنشر بالاعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير
ترتيبه ففي كل من المثالين نقص من حيث المعنى الثاني اختلاف بين عبارتيه بخلاف
المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان غاية كون النشر على ترتيب
اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بما مثل له
بقدر الامكان على تقدير تقدم اللفين على نشرهما من حيث مثاليهما وتقديم القسم
كالتلفظ اي كالتلفظ به او مقدرة ملفوظة في صدر الكلام فلازم في الشرط الذي
بعد المضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله
لئن اخرجوا فالشرط ماض و لا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم
بحذف النون اولى به اي لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون
اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان
جزاء الشرط لزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء الشرط يجب فيها الفاء
واما للتفصيل اي التفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاء اخوتك اما زيد

فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او جملة في الذهن ويكون معلوما للمخاطب

بواسطة القرائن وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة

في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث

يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين في

قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين

ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات وفي الحكم بان كلمة اما الشرط

لزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض

بينها اي بين اما وبين فائها الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها اي حيز فائها

او حيز اما لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق

او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير

مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فيجعل

سيبويه لاما خاصة جواز التقديم لما امتنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد هو

اي ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا ... لية مطلقة

غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على

المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن

من شئ واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط
والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره
مهما يكن من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل
الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصة جواز التقديم اصلا
وقيل والقائل المازني ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء
مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فهو من قبيل القسم الاول وهو ان يكون
المتوسط جزءا من الجزاء قدم على الفاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر
عن الفاء بل لضم اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في خبر ان
لا يعمل فيما قبلها فهو من قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف
وهذا القائل مميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل
لاما قوة دفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان
ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب
الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط
زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا
وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعله

الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر

زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل

المحذوف تقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم

على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول للفعل المحذوف فوجه تغيير ظاهر مع انه يوم

جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة

فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف

وانما مثل المصنف بما تكون الواسطة بين اما والفاء فيها منصوبة بناء على مسئلة كونها مرفوعة لكثرتها

حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول

كلا ردعا له اي ليس الامر كما تقول وقد تجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك

لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا اجابة الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا

والقصد منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تع كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز

بق انه اسم مبني لكون لفظه كلفظة كلا الذي هو حرف وبمناسبة معناه لمعناه لانك

تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لما يفيده لكن النحاة حكموا بحرفيتها اذا كان بمعنى حقا ايضا

لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرجوا ذلك عن الحرفية

تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي لتكون

من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا مالم يسم فاعله وانما
جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء
فبسكون اول الامر لسكون هذه على بناء الخفة وحركة تاء الاسم على اعراب مادلية لانها
كالحرف الاخير مما الحقته فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مونث حقيقي
فمخير اي فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو اي الحاق تاء التانيث
مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث
انها من احكام المونث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق
علامة التثنية والجمعين اي جمعي المذكر والمونث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون
وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى
علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا في
غاية الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من
غير فائدة بل هي حروف اتي بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث
وفي شرح الرضي هذا مما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها
والفائدة في مثل هذا الابدال ما مر في بدل الكل من الكل او تكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر
والغرض كون اخر جمعها التنوين في الاصل مصدر نونته اي ادخلته نونا [illegible] ماثلة

بنون اسمی اعنی النون تنوینا اشعارا بحدوثه وعروضه لما فی المصدر من معنی الحدوث

ولهذا سمی سیبویه المصدر حدثا وهی فی الاصطلاح نون ساکنة ای ثبت اتیانها فلا تنتقض

الحرکة العارضة مثل ما فی الّذی هی نامتة نون من ولکن الرجل وفی امثالها فان حرکتها

بعقوله تتبع حرکة الآخر ای آخر الکلمة فلا نون نحو ه او آخر تلک الکلمات لا تتابع حرکات

او آخرها وانما قال تتبع حرکة الآخر ولم یقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها

الآخر لحوقها به من غیر تخلل شیء وههنا الحرکة هی حرکة متخللة بین آخر الکلمة والتنوین

فان قلت فآخر الکلمة هی الحرکة فلا حاجة الی ذکر الحرکة قلت المتبادر من الآخر

الحرف الآخر ولم یقل آخر الاسم لیشتمل تنوین الترنم فی الفعل لا لتاکید الفعل فخرج

به نون التاکید الخفیفة ولا تنتقض التعریف بالنون فی نحو یا جبل انطلق فان المراد تتبعها

حرکة الآخر لطلبها لها فی الوجود کتطلب العارض المعروض ولیس نون انطلق تابعا لحرکة

لام الرجل بهذا المعنی وهو ای التنوین للتمکن وهو ما یدل علی ان الکلمة ای کون الاسم

لم یشبه الفعل بالوجهین المعتبرین فی منع الصرف وحینئذ لا یتصور تحققه فی غیر المنصرف

وللتنکیر وهو الفارق بین المعرفة والنکرة فهو الدال علی ان مدلوله غیر معین

ای اسکت سکوتا فی وقت ما واما صه بغیر التنوین فمعناه اسکت السکوت الآن واما التنوین

فی نحو احمد وابراهیم فلیس للتنکیر بل هو للتمکن قال الشارح الرضی واما الاری

منعا من ان يكون تنوين التمكن او التنكير فعلى قول التنوين فى رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته
علما تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه تعاقبهما على آخر الكلمة
كيومئذ اى يوم اذ كان كذا فالتنوين عوض عن المضاف اليه او اذ كانت مضافة
الى الجملة التى كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف لحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا
يبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وقوله تعالى جعلنا بعضهم فوق
بعض اى فوق بعضهم ومررت بكل قائما اى بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة
وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان
الواو علامة فى الجمع المذكر السالم ولم يوجد فيه ما يقابل النون فى ذلك فزيد التنوين
فى آخره للمقابلة وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطاء لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة
ثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية والتانيث وظاهر
انه ليس بتنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة
المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده فى غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون
للمقابلة لانها تعنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق آخر الابيات
والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت فى الخيشوم
وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبر واما الحق اواخر الابيات والمصاريع

والكائن للحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جائز بل واقع كما بيناه من اصحاب

اصحاب الغناء لان محل التغني به انما هو الآخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات

الابيات والمصاريع والتحريك في المعاني وهو ما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان

رويها متحركا مستتبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء وسميت منه الحروف

حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما

يكون بابدال حروف الاطلاق به كما هو قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن

فقد اصابن فروي هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف عوض عن الالف عند

التغني نون التنوين والمانع القافية المقيدة وهي ما كان رويها ساكنا صحيحا كان او غير صحيح

سميت مقيدة لتقيد الصوت بها وامتناع الامتداد او لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها

حروف الاطلاق لتيسير امتداد الصوت كقول الشاعر شعر وقاتم الاعماق خاوي

المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن فان روي القافية في هذا البيت القاف

الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها النون

فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز

عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع

وليس القسم الاول الترنم ... واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني

بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوعة لغرض
التركيب لا بازاء معنى من المعاني فهي بعد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام
الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوين الغالي ففي اعتبار الوضع في بعضها
ايضا تامل ويحذف اي التنوين جوازا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون
الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين
علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من
موصوفه وخطا بحذف الف ابن كذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وعلم منه انه
اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن رجل عالم
لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال وعلم من قوله موصوفا
انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو
خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها
لا تحذف حيثما كانت لئلا يلتبس ببنت في مثل هذه هند ابنة عاصم نون التاكيد تسمى
خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون مشددة مفتوحة
لثقلها وخفة الفتح مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربانّ والف الجمع اي الالف
الفاصل بين نون جمع المؤنث ونون المشددة نحو اضربنانّ فانها تكسر لمشابهتها فيها بنون التثنية

نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن

بالتشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام مثل هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن

والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو قوله تعالى والله لافعلن بالتخفيف

والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب

دون الماضي والحال لانه لا تؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت اي نون التاكيد في النفي فلا يقال

زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا لتشبيهه بالنهي ولزمت اي نون

التاكيد في مثبت القسم اي في جواب المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا

الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له

وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم

غير لازم بل جائز وكثرت اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد

حرفه بما فانه لما اكدوا الحرف بما قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينتقص المقصود من

غيره وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو

الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين

على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى والتقاء الواو

بالضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور

ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة

وما قبلهما فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا

كان او مخاطبا او المؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشتمل

التثنية وجمع المؤنث وحكمها غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان و

اضربنان بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في التثنية اضربان باثبات الالف لئلا يلتبس بالواحد وتقول

في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات

ولا يدخلهما اي التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على

غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده وجعله مستقرا الا في الوقف وليس

بمرضي عند الاكثر وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع

المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي

كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع التنوين معاملته مع الكلمة

المنفصلة من حذف الواو والياء وتحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان

الافعال المعتلة الآخر عند الحاق التنوين بها معنى كلامه ان التنوين حكمها مع اي

وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر

نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع غير

مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزوا ارم واخش فان النون مع الضمير البارز كالكلمة
المنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم بحذف الياء كما حذفت في نحو اغزوا الكفار وارموا
العرض وكذا اغزن وارمن يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في نحو اخشي وارمي العرض
وتضم الواو المفتوحة ما قبلها نحو اخشون كما ضمتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء
المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة فتقول اخشين كاخشي الرجل فان لم يكن اي الضمير
البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغزوا وارم واخش فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة
ويعني بها الف التثنية فتقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا
واخشيا ومن ثم اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل
قيل هل ترين في هل ترى كما يقال هل ترى ان هذا امثال لغير البارز الذي تحركت لامه بالفتح
كما تفتح مع المتصل وهل ترون في هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد و
ضم الواو كضمها في لم تروا القوم هذا امثال لما فيه بارز بضم لاجل النون وهل ترين في هل ترين
باثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا امثال لما فيه بارز مكسور لاجل النون واغزون
عطف على هل ترين لا على ترين اي ثم قيل اغزون بالواو المحذوفة كما ترد مع ضمير التثنية في اغزوا
واغزن في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم واغزن في اغزي بحذف الياء
المكسور ما قبلها كاغزي القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصغيرها الواقع في كتب التصريف لبعضها

لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كما اشرنا اليه و النون الخفيفة
تحذف للساكن اي لالتقائها الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين كقول الشاعر شعر لا تهين
الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن فحذفت النون الخفيفة لالتقائها اللام الساكنة
التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا لكان الواجب ان يقال لا تهن الفقير ولم تحرك كونها كالحركة
التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس لانحطاط مرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا و
تحذف ايضا الخفيفة في حال الوقف على ما الحقت به تخفيفا اذا انضم او انكسر ما قبلها كما يحذف التنوين
كذلك ويرد ما حذف لاجل الخفيفة كما اذا الحقت الخفيفة باغزوا واغزي قلت اغزن واغزن بحذف
الواو والياء فاذا وقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف
لاجله لان التنوين لازم في الوصل والخفيفة ليست بلازمة فجعل اللام مع ذلك بالقارئة ما ليس بلازم والخفيفة
للمفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك اضربا و انصرا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبله
يقلب الفا واذا انضم او انكسر يحذف نحو ضربت خيرا وصاحبي خير وجئتم لي بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا والحق
بنا من تبعنا خيرا واجعل لو تاتنا صالحا خفيفة كانت وتقلبا في الوقف الذي منقلبة بالف واو
عبونا بك على منهج الاشتقاق وصل على من كلمه اشتقاقي محو آثام الضلال الكافية وعن معرفة اسقام الجهال الشافية وعلى آله
واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبابه قد تم هذا مع كمال انتهاضه نقل هذا الشرح من السواد والبياض العبد الفقير عبد الرحمن الجامي
وفقه الله سبحانه في تحصيل ما يحبه ويرضاه للاعراض عن مطالبه الاعواض والاعراض صحوا ... عن ... في سلخ شهر ... سنة
سبع وتسعين وثمانمائة

خاتمة الطبع

الحمد لله الرحمن الرحيم الغفور الحافظ الحق الحكيم والصلوة على الصادق المصدوق الذي
جماله نوري وتخصه علوي وبتكاره عصمته من عذاب أليم وعلى آله وصحابه الذين هم شموس الاسلام
وحصام الدين القويم اما بعد فيقول العبد المشتاق الى افضل ربه الوفي العلي محمد الدعو بحسين على
السنديلي تجاوز الله عنه لطفه الازلي ان الرسالة المسماة بالكافية لابن الحاجب عثمان بن عمر بن ابي بكر
بن يونس العلامة جمال الدين ابو عمرو بن الحاجب الكردي الدويني الاصل الاسنائي المولد المقرئ النحوي المالكي
الاصولي الفقيه الذي صنف في الفقه مختصرا وفي الاصول مختصرا آخر اكبر منه سماه المنتهى وفي النحو الكافية وشرحها
ونظمها بالوافية وشرحها وفي الصرف الشافية وشرحها وفي العروض قصيدة وشرح المفصل سماه الايضاح وله
الامالي في النحو مجلد ضخم في غاية التحقيق بعضها آيات وبعضها على مواضع من المفصل ومواضع من الكافية ولد سنة
سبعين او احدى وسبعين وخمسمائة واشتغل في صغره بالقاهرة وحفظ القرآن ولزم الاشتغال حتى حصل في الاصول
والعربية وكان من اذكياء العالم ثم قدم دمشق ودرس بجامعها في زاوية المالكية ثم رحل الى مصر ولازمه الطلبة ثم
انتقل الى الاسكندرية ليقيم بها فلم تطل مدته ومات بها ضاحي نهار الخميس سادس عشر شوال سنة ست
واربعين وستمائة ان الناس قد اعتنوا بكتاب الكافية اشد الاعتناء بحيث لا يمكن حصر شروحها ومنها
شرح الفاضل الكامل السامي مولانا نور الدين عبد الرحمن بن احمد بن قوام الدين محمد الجامي كان لقبه
الاصلي عماد الدين ثم اشتهر بنور الدين وتوفي وقت العشاء الثالث والعشرين من شعبان المعظم سنة ثمان عشر